جامعةالشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نقد المتن عند الإمام أبي حاتم من خلال كتاب العلل لابنه

(نماذج تطبيقية من كتاب الصلاة)

مذكرة تخرج تدخل ضمن مطالبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

الطالب: عبد الحفيظ جواحي

المشرف: د. نور الدين تومي

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د.مصطفى حميداتو	جامعة حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. نور الدين تومي	جامعة حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د.يوسف عبد اللاوي	جامعة حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 –1437هـ/ 2015 –2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد المتن عند الإمام أبي حاتم

من خلال كتاب العلل لابنه (نماذج تطبيقية من كتاب الصلاة)

الملخص باللغة العربية

عمدت في هذه الدراسة إلى إبراز جهود المحدثين في نقد المتن، وبيان عنايتهم به، فتناولت فصلا تمهيديا ترجمت فيه للإمامين أبي حاتم وابنه، وعرفت بالكتاب ومنهج مؤلفه فيه، وذكرت قيمته ومكانته عند المحدثين، وذكرت فيه أيضا موقف الذين انتقدوا المحدثين في نقدهم للحديث، ففندت آراءهم وحججهم، وبينت الأخطاء التي وقعوا فيها بالأدلة القطعية المقتبسة من كتب المحدثين المعتمدة عند أهل السنة والجماعة.

ثم تناولت فصلا فيه دراسة نظرية خاصة بعلم نقد المتن عند المحدثين، تناولت أهم مباحثه من تعريفه وإطلاقاته، ونشأته وبداية ظهوره، وشروطه وضوابطه، وأقسامه، وأسبابه.

واستشهدت على هذا كله بدراسة تطبيقية تناولت فيها كتابا من أهم كتب العلل عند المحدثين، ألا وهو كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، وقصرت الدراسة بأبي حاتم الرازي من خلال نماذج تطبيقية من كتاب الصلاة فقط، ثم تناولت بعض الأحاديث التي انتقد الإمام أبو حاتم الرازي متونها، وذلك بتخريجها وذكر أقوال الأئمة فيها، وببيان كيفية انتقاد الإمام أبي حاتم لها، علما بأني تناولت الأحاديث التي ظاهرها الصحة فقط، ما عدا حديث واحد كان ظاهره الضعف.

In the name of Allah, the Gracious, the Merciful.

Metn criticism when Imam Abu Hatim Ills through the book to his son (prayer book model)

Summary

Proceeded in this study to highlight the modern efforts in the criticism of Metn, a statement of their care by, grabbed a prelude in which the position of those who criticized the modernists in their criticism of the interview I mentioned, Vvndt their views and arguments and showed the errors into which they fell evidence Alaftaah adapted from books modernists approved when the Sunnis and the community.

Then he addressed the chapter in which the study of the science of private criticism tenderloin when modern theory, dealt with the most important definition of discussing it and releases, and growing up and the beginning of his appearance, and the conditions and controls, and its divisions, and its causes.

She cited this whole Empirical study dealt with the book of the most important books ills when modernists, not a book of the ills of modern Ibn Abi Hatim al-Razi, and take up the study as Abu Hatim al-Razi only through prayer book, Vtorgomt of Imams Abi Hatim and his son, and I knew the book and curriculum author it, and said its value and prestige when modernists, then dealt with some of the conversations that criticized Imam Abu Hatim al-Razi-board, so Btakrejeha said the statements of the imams in, and a statement on how to criticize Imam Abu Hatem her, knowing that I dealt with conversations that seemingly only health, except for a recent one the apparent weakness.

الإهداء

إلى الذين أوصاني الله تعالى ببرهما والإحسان إليهما...إلى من كابدا مشاق الحياة وصبرا عليها حتى يرباني صغيرا ويرعياني كبيرا... إلى من سهرا لأجلي طويلا واستيقظا لأجلي باكرا لتوقظني كلماتهما الحانية بني حي على الفلاح...إلى من كانا لي أفضل أسوة في التضحية والفداء لأجل أولادهما.

إلى والدي المجاهد والصابر المحتسب لأجلي، طالبا من الله تعالى أن يجازيه عني أفضل الجزاء، وان يجزل له العطاء في الدنيا والآخرة.

إلى القلب الحنون الرقيق، والفؤاد الصافي الشفيق، ورمز العطف والحنان، إلى أمي الغالية، ذات القلب الدافي، والنور الذي لا ينطفئ أبدا.

إلى التي صبرت لأجلي سنين دراستي، وراعت انشغالي وفاقتي، فلا هي أحرجتني، ولا تغير قلبها ليخرج عن طاعتي.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا مع والداي حمل عبئي، فلم يبخلوا علي بما حوت قرائحهم من نصائح غالية، ولا بما حوت أيديهم من إعانات مادية.

إلى أصدقائي المخلصين، الذين تقاسموا معي أهوال شدتي، فشدوا من أزري، ولم يثقلهم أمري، فما هانوا وما استكانوا لأجلي وما تبدلوا عني تبدلا.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المبذول، الذي هو أولى الخطوات نحو حياة البحث العلمي.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث، وأمدني بالعون لإنجازه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

إنطلاقا من حديث النبي ﷺ: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) "أخرجه أحمد ح7939" أتقدم بالشكر والتقدير إلى فضيلة الدكتور "نور الدين تومي" الذي قبل الإشراف علي على رغم ضيق الوقت لديه وكثرة الأعمال والانشغالات، فلم يبخل علي بما آتاه الله من علم صالح، فسدد وصوب وأرشد أيما الإرشاد، فجزاه الله عني خير جزاء.

كما أشكر اللجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذه الرسالة، على رغم ما لهم من أعمال ضاقت بها أوقاتهم، راجيا من الله أن يفيدني بملاحظاتهم وتوجيهاتهم لإخراج الرسالة في أبهى حلة، فجزاهم الله عني خيرا.

وأشكر جميع أساتذتي في جامعة الوادي، الذين كان لهم الفضل الكبير في وصولي إلى هذه المرحلة من الدراسة، فساعدوني ووقفوا بجانبي باذلين فوق طاقاتهم، لأجل أن يرونني في هذا المكان الشريف، فجزاهم الله عني في الدنيا والآخرة خيرا.

كما أشكر جميع العاملين في جامعة حمه لخضر بالوادي، الذين لولا جهودهم المتواصلة لخدمة هذه الجامعة، ما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، فاللهم جازهم بالإحسان عفوا وإحسانا.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.
أما بعد:

فإنه مما لا شك فيه المنزلة العلية لحديث رسول آخر الزمان، الذي هو بمثابة الشرح لكلام الرحمان، بل المؤسس للأحكام في كثير من الأحيان، والذي قد ينسخ آيات القرآن، من حرمه حرم الوصول إلى دين الإسلام، ومن حازه فقد حاز الدنيا وجنة السلام.

وإن شرف العلم تكمن في شرف المعلوم، لذلك كان علم الحديث من أول ما ترتجيه الفهوم، ومن أول ما يطلبه الخواص على العموم، فصار كل حافظ ضابط به موسوم، وانتسب إليه كل ضعيف ومكلوم، وكفى بالعلم شرفا أن ينتسب إليه الجاهل ومن حاز كل العلوم.

لأجل ذلك كان لزاما على الأئمة وضع قواعد وضوابط لعلم الحديث، بها يميز قول الرسول الكريم من الخطأ أو من افتراء الخبيث، فبادروا إلى وضعها بدار المسرع الحثيث، عسى أن يصونوا بذلك قول المبعوث، كيف لا وهو وحي من الله بين الخلق مبثوث.

إشكالية البحث:

على الرغم من بذل أئمة الحديث هذه الجهود لتنقية الحديث المقبول من غيره مما لا يحتج به عند أهل العلم، إلا أن هناك من وجه لهم الاتهام بالتقصير في نقد المتن أو أن اهتمامهم كله منحصر حول الدراسة الإسنادية لا غير، ومن هنا يمكننا طرح هذا الإشكال:

كيف يمكننا الرد على شبهة المستشرقين حول نقد المتن؟ وما هو مفهوم نقد المتن؟ وما هي حدوده وضوابطه؟ وما مصداق ذلك عند الإمام أبي حاتم من خلال كتاب العلل لابنه؟

وهذا البحث كله عبارة عن رد على زعمهم الخاطئ، وهو إن شاء الله مبين لنقد المتن عند المحدثين، وذلك من خلال ما وضعه أهل الحديث من قواعد وضوابط حول هذا الفن، ومستشهدا فيه بفعل الإمام أبي حاتم من خلال "كتاب العلل" لابنه عبد الرحمان، على سبيل الاستشهاد لا على سبيل الاستقصاء الكامل.

وهذا الموضوع من أدق الأبواب في علم الحديث، وعلى الباحث فيه أن يتضلع في كل الفنون، وأن يعمل فيه بكل ما آتاه الله من الأسباب، وليس سهل على مثلي أن يبحث فيه، ولكن بما آتاني الله من توفيق وإرشاد، إنه المعين والموفق لسبيل الصواب.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الأبواب التي يتناولها الموضوع، فبواسطته نتأكد من نسبة المتن إلى قائله، وبه نفرق بين قول الرسول ﷺ وبين قول غيره من الرواة، كما نعرف بواسطته الألفاظ المصحفة، ونعرف أيضا زيادات الثقاة، والألفاظ المختلفة للحديث، وسياق المتن كاملا، وبه أيضا يزول التضاد والإشكال في المتون، ويعرف الناسخ والمنسوخ، ويتبين أسباب اختلاف الرواة في نقل المتن، وبه يعرف مدى ضبط الرواة للمتون، ويعرف به أسباب الورود، وتفسير الحديث بغيره من الأحاديث، وغيرها مما له علاقة بنقد المتن.

أسباب البحث:

وقد بحثت في هذا الموضوع بسبب رغبتي في زيادة الاطلاع حول هذا الموضوع، ولأحاول تبيين جهود المحدثين من حيث اهتمامهم بالمتن وردهم كثير من الأحاديث من خلاله، ولتوجيه من الأساتذة الأفاضل وإرشادهم للبحث فيه، فوجدت بعد ذلك أن الموضوع نفسه يفرض عليك أسبابا تجذبك نحوه، وذلك لأنه محتاج إلى دراسات كثيرة وعميقة رغم ما ألف فيه من الكتب لأهميته البالغة، ولأن بعض الناس يتخذه ذريعة للطعن في سنة النبي ﷺ لذلك يجب علينا النظر والبحث في الموضوع، وللتنبيه على خطر الاعتماد على نقد الإسناد فقط دون النظر إلى المتن وإلى ضوابط نقد المتن في نقد المرويات.

أهداف البحث:

وأنا أهدف بذلك إلى تقديم مادة علمية حول نقد المتن، ولبيان نقد المتن ومكانته في علوم الحديث؛ نظريا وتطبيقيا، ولبيان الشبهات المثارة حوله والرد عليها، ولذكر أنموذج تطبيقي لنقد المتون عند أبي حاتم من خلال كتاب العلل.

الدراسات السابقة:

وقد اعتمدت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نقد المتن بشكل عام أو بشكل خاص، منها:

"جهود المحدثين في نقد المتن" للدكتور محمد طاهر الجوابي أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة الزيتونة بتونس سنة 1986م، حيث تناول فيه صاحبه مدارس الحديث النبوي، كما تناول أئمة نقد المتن، وكذلك الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث، وأيضا ذكر فيه نقد مبنى المتن، ونقد معنى الحديث، وفي الأخير ذكر

منهج المحدثين في نقد متن الحديث، وهو كتاب قيم في هذا الباب، حيث ذكر فيه صاحبه كل ما له علاقة بنقد المتن من سائر المصطلحات الأخرى، التي قد يتوهمها بعض الناس بأنه ليس لها علاقة بنقد المتن، وهو بذلك صحح المفهوم الخاطئ لنقد المتن بأنه ما يجب أن يمس المتن وحده ولا يتعداه إلى غيره من المصطلحات، وله مزايا غير هذه تكمن فيما ذكرناه حول محتوى الكتاب.

ومن بين الكتب أيضا كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي"، د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ – 1983م، الذي بدأه بتمهيد حول الموضوع وفيه تعريف ما يتعلق به من مصطلحات، وذكر فيه ظاهرتي الوضع والوهم الموجبتين لاعتماد نقد المتن، وفصل فيهما أيما تفصيل، ثم ذكر مدى اعتماد نقد المتن عند الصحابة وعند علماء الحديث وكأنه يشير إلى قدم ظهور علم نقد المتن، ثم عمد إلى ذكر أبواب المصطلح من حيث اعتمادها على الإسناد أو على المتن أو على كليهما، ثم ذكر معايير نقد المتن وفصل فيها كثيرا.

وقد استعنت بهذين الكتابين في التعاريف الاصطلاحية بشكل خاص، وفي الدراسة النظرية بشكل عام.

ومن بينها أيضا "نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين"، د نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ –1989م، بدأه بمقدمة ذكر فيها شبهات المستشرقين ومن تبعهم من علماء المسلمين، كما تعرض للمصادر التي تناولت موضع نقد المتن وموضوع الرد على المستشرقين، ثم ذكر بعد ذلك المحدثين وتصنيفهم في نقد المتن، ثم تناول صناعة المحدثين في نقد المتن، مبينا فيه حدود نقد المتن وشروط الناقد، ومعايير نقد المتن، وذكر أيضا أنواع نقد المتن عند المحدثين، ثم ذكر صناعة المحدثين في الترجيحات بين المتون التي ظاهرها التعارض حسب اعتبارات الترجيح.

وهذا الكتاب استعنت به في وضع خطة البحث وصياغته من الناحية النظرية كما استعنت به في التعاريف الاصطلاحية والأقسام.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء التحليلي، وذلك في جميع ثنايا البحث تقريبا.

منهجية البحث:

- أجمع ما أمكنني جمعه من أقوال العلماء والباحثين حول المسألة.
- إذا تقاربت الأقوال في المعنى أكتفي بذكر بعضها فقط لأجل الاختصار.
- أحاول الجمع بين هذه الأقوال وإن تعذر رجحت بينها حسب ما يظهر لي أنه صواب.
- أعقب على الأقوال بما لها من مزايا وبما لها من مساوي.
- إذا وجدت تعقيب غيري على القول أذكره بدلا من قولي وأحيانا أذكر تعقيبي وأشير إلى تعقيب غيري أو أذكر ما زاده عني في حالة الاختلاف اليسير.
- أستشهد لكل مسألة في البحث بدليل أو أكثر قد المستطاع، مراعيا في ذلك استفاء الغرض والاختصار معا.
- أخرج الأحاديث المرفوعة والموقوفة في الجزء النظري من البحث من الكتب التسعة فقط أي الكتب الستة مضيفا غليها مسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمي.
- إذا لم أجد الحديث في الكتب التسعة أكتفي بتخريجه من كتاب واحد أو اثنين فقط من باقي الكتب.
- أخرج الأحاديث الموضوعة والتي ليس لها أصل من كتب الموضوعات غالبا مكتفيا بكتاب واحد فقط.

- لم أستقصي جميع كتاب الصلاة في الجزء التطبيقي، وإنما استشهدت بما يخدم هدفي، مراعيا الاختصار وعدم التطويل.
- أدرس فقط الأحاديث التي ظاهرها الصحة لأبين ضعفها من قبل المتن.
- أخرج الأحاديث في الجزء التطبيقي من جميع ما أمكنني ذكره من كتب التخريج.
- أذكر أقوال الأئمة في الحديث تصحيحا أو تضعيفا مراعيا بلوغ الهدف والاختصار.
- ما خرجته من حديث ظاهره الوضع في الجزء التطبيقي إلا لبيان أن الحكم عليه من قبل متنه لا من قبل راويه.
- أذكر لماذا ضعف الإمام أبو حاتم الحديث بعد كل حديث درسته، محاولا إيجاد السبب بما أمكنني.

الوصف العام للبحث:

تعرضت في هذا البحث إلى مفصل تمهيدي قمت فيه بالتعريف بالإمام أبي حاتم، كما عرفت أيضا بابنه وبكتابه العلل ومنهجه فيه، ثم ذكرت فيه شبهات المستشرقين المثارة حول موضوع نقد المتن والرد عليها، وبعد ذلك انتقلت إلى تعريف نقد المتن وإطلاقاته، ثم تطرقت بعد ذلك إلى نشأته، ثم ذكرت الوسائل والمؤهلات التي يجب توفرها في الناقد، وأنواع نقد المتن، وذكرت أيضا أسباب نقد المتن، وقمت في الأخير بدراسة بعض الأمثلة التطبيقية من كتاب العلل حول نقد المتون على سبيل الاستشهاد لا على سبيل الاستقراء، ثم الخاتمة.

خطة البحث

المقدمة

فصل تمهيدي

المبحث الأول: التعريف بالإمامين وكتاب العلل

المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي حاتم

المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم

المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل لابن أبي حاتم

المبحث الثاني: شبهات المستشرقين حول نقد المتن والرد عليها

المطلب الأول: شبهات المستشرقين حول نقد المتن

المطلب الثاني: الرد على شبهات المستشرقين المثارة حول نقد المتن

الفصل الأول: دراسة نظرية حول نقد المتن

المبحث الأول: تعريف نقد المتن وإطلاقاته

المطلب الأول: تعريف نقد المتن عند اللغويين

المطلب الثاني: تعريف نقد المتن في اصطلاح المحدثين

المطلب الثالث: تعريف علم نقد المتن عند المحدثين

المطلب الرابع: إطلاقات نقد المتن

المبحث الثاني: ظهور علم نقد المتن وتطوره

المطلب الأول: نقد المتن في عهد الصحابة

المطلب الثاني: نقد المتن في عهد التابعين

المطلب الثالث: نقد المتن في عهد تابعي التابعين

المطلب الرابع: انتشار نقد المتن بعد عهد تابعي التابعين

المبحث الثالث: وسائل ومؤهلات يجب توفرها في الناقد

المطلب الأول: شروط ناقد المتن

المطلب الثاني: معايير نقد المتن

المطلب الثالث: أنواع نقد المتن

المبحث الرابع: أسباب نقد المتن عند المحدثين

المطلب الأول: المخالفة

المطلب الثاني: التفرد

المطلب الثالث: الاضطراب

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم

المبحث الأول: نماذج وصفت بالوضع

المطلب الأول: حديث "من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار"

المطلب الثاني: حديث "إذا صعد المنبر سلم"

المطلب الثالث: حديث "من أدركه شهر رمضان بمكة"

المبحث الثاني: نماذج وصفت بالضعف فقط

المطلب الأول: حديث "من أذن ثنتي عشرة سنة"

المطلب الثاني: حديث "أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه ثم لم يعد"

المطلب الثالث: حديث "صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس"

المطلب الرابع: حديث "إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشرا"

الخاتمة:

هذا وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وإن أصبت فمن الله وحده لا شريك له، إنه ولي التوفيق، وهو الموفق لسواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

فصل تمهيدي

المبحث الأول: التعريف بالإمامين وكتاب العلل

المبحث الثاني: شبهات المستشرقين حول نقد المتن والرد عليها

المبحث الأول: التعريف بالإمامين وكتاب العلل

المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي حاتم

هو أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الإمام، الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين، الحنظلي الغطفاني، من تميم بن حنظلة بن يربوع.
وقيل: عرف بالحنظلي لأنه كان يسكن في درب حنظلة، بمدينة الري.

مولده: سنة خمس وتسعين ومائة.[1]

ذكر الخطيب البغدادي أن أبا حاتم قال: ((نحن من أهل أصبهان من قرية جز وكان أهلنا يقدمون علينا في حياة أبى ثم انقطعوا عنا)).[2]

أما عن طلبه للعلم ورحلته فيه فنجملها في قول ابن أبي حاتم ابنه: ((سمعت أبى يقول: أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصى حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصى كم مرة، ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة، وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشيا، ومن مصر إلى الرملة ماشيا، ومن الرملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان، ومن الرملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى حمص، ومن حمص إلى أنطاكية، ومن أنطاكية إلى طرسوس، ثم رجعت من طرسوس إلى حمص، وكان بقي على شيء من حديث أبى اليمان فسمعت، ثم خرجت من حمص إلى بيسان، ومن بيسان إلى الرقة، ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد، وخرجت قبل خروجى إلى الشام من واسط إلى النيل، ومن النيل إلى الكوفة، كل ذلك ماشيا، كل هذا في سفري الأول، وأنا ابن عشرين سنة، أجول سبع سنين، خرجت من الري سنة ثلاث عشرة ومائتين، قدمنا الكوفة في شهر رمضان سنة

1- انظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1401هـ -1981م، ج13 ص247.

2- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الخطيب، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ -2002م، ج2 ص417.

ثلاث عشرة، والمقرئ حي بمكة وجاءنا نعيه ونحن بالكوفة، ورجعت سنة إحدى وعشرين ومائتين، وخرجت المرة الثانية سنة اثنتين وأربعين، ورجعت سنة خمس وأربعين، أقمت ثلاث سنين، وقدمت طرسوس سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة وكان واليها الحسن بن مصعب)).[1]

وقال عنه الخطيب البغدادي: ((كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل))،[2] وقال عنه أحمد بن سلمة:[3] ما رأيت بعد إسحاق يعنى بن راهويه ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبى حاتم محمد بن إدريس، وقال القاسم بن صفوان البرذعي:[4] سمعت أبا حاتم الرازي يقول أورع من رأيت أربعة آدم بن أبى إياس وثابت بن محمد الزاهد الكوفي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة قال القاسم فذكرته لعثمان بن خرزاذ[5] فقال عثمان: أنا أقول أحفظ من رأيت أربعة محمد بن المنهال وإبراهيم بن عرعرة وأبو زرعة وأبو حاتم، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت يونس بن عبد الأعلى[6]

1- كتاب الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، 1272هـ -1953م، ج1 ص359 -360.

2- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج2 ص414.

3- هو أحمد بن سلمة ابن عبد الله الحافظ، الحجة، العدل، المأمون، المجود، أبو الفضل النيسابوري البزاز، رفيق مسلم في الرحلة. سمع: قتيبة، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن مهران الجمال، وعبد الله بن معاوية، وعثمان بن أبي شيبة، وأبا كريب، وابن حميد، وأحمد بن منيع، وخلقا كثيرا، وجمع وصنف. حدث عنه: ابن وارة، وأبو زرعة، وأبو حاتم – وهو من صغار شيوخه – وأبو حامد بن الشرقي، ويحيى بن منصور القاضي، وسليمان بن محمد بن ناجية، وعلي بن عيسى، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وعدة. قال أبو القاسم النصر آباذي: رأيت أبا علي الثقفي في النوم، وهو يقول: عليك (بصحيح) أحمد بن سلمة. قال أبو الفضل الهاشمي: توفي ابن سلمة: في غرة جمادى الآخرة، سنة ست وثمانين ومائتين -رحمه الله-. سير أعلام النبلاء للذهبي، ج13 ص373.

4- هو القاسم بن صفوان بن إسحاق ويقال ابن صفوان بن عوانة أبو بكر ويقال أبو سعيد البرذعي حدث بدمشق عن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعثمان بن خرزاذ روى عنه أبو أحمد بن عدي وأبو يعقوب إسحاق بن يعقوب الكفرسوسي. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، ت: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1416هـ -1996م، ج49 ص87.

5- هو عثمان بن خرزاذ الأنطاكي روى عن سبرة بن حرملة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة (وابراهيم بن سبرة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة) وسعيد بن عفير كان رفيق أبى في كتابة الحديث في بعض بلدان الجزيرة والشام وهو صدوق أدركته ولم أسمع منه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج6 ص149.

6- هو يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصرى أبو موسى روى عن سفيان بن عيينة ومعن بن عيسى وعبد الله بن وهب وابن أبي فديك وبشر بن بكر ويحيى بن حسان ووكيع بن الجراح وانس بن عياض والوليد بن مسلم ومحمد =

يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما وقال بقاؤهما صلاح للمسلمين،[1] وقال الخليلي: ((الإمام المتفق عليه بالحجاز والشام ومصر والعراق والجبل وخراسان بلا مدافعة))،[2] وقال عنه الإمام الذهبي: ((وأول كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته ولكنه عمر بعده أزيد من عشرين عاما))،[3]

وقد سمع عيسى بن جعفر قاضي الري وعبد الصمد بن حسان المروروذي وعبد الصمد بن عبد العزيز العطار وهشام بن عبيد وعبيد الله بن موسى وقبيصة وأبا نعيم وثابت بن محمد الزاهد والأنصاري وسعد بن شعبة وأبا زيد النحوي وسعيد بن منصور ومحمد بن بكار بن بلال قاضي دمشق وابن أبي أويس وسعيد بن أبي مريم وعبد الله بن يوسف التنيسي وكاتب الليث وابن عفير وآدم ابن أبي إياس وأبا اليمان وأقرانهم، قال لي –الخطيب البغدادي– أبو حاتم اللبان[4] الحافظ: قد جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي فبلغوا قريبا من ثلاثة آلاف.[5]

= بن عبيد الطنافسى وعبد الله بن نافع [الصائغ] والشافعي وأشهب [بن عبد العزيز] روى عنه أبي وأبو زرعة وكتبت عنه وأقمت عليه سبعة أشهر. سمعت أبى يقول قدمت مصر فلقيت أبا طاهر أحمد بن عمرو بن السرح فقال لي منذ كم قدمت [مصر] قلت منذ شهر قال أتيت أبا موسى يونس بن عبد الأعلى؟ قلت: لا. قال قدمت مصر منذ شهر ولم تلق يونس؟ وجعل يعظم شأنه، ويحث عليه. نا عبد الرحمن قال (340 م 6) سمعت أبى يوثق يونس بن عبد الأعلى ويرفع من شأنه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج9 ص243.

1– تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج2، ص418 –419.

2– الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، ت: د محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، ج6 ص682.

3– سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13 ص247.

4– هو محمد بن عبد الواحد بن محمد بن زكريا، أبو حاتم الخزاعي اللبان، من أهل الري، قدم بغداد حاجا وحدث بها عن أبي الحسن البرذعي المعروف بابن حرارة نسخة بشر بن عمرو بن سام الكابلي. وروى أيضا عن بكر بن عبد الله بن الحبال، وعتاب ابن محمد؛ وميسرة بن علي القزويني، وعبد الله بن عدي الجرجاني، وحامد بن محمد الهروي، حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي، والحسن بن محمد الخلال، والحسن بن علي الجوهري، وأبو يعلى أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر. وغيرهم. وكان صدوقا. ذكر لي أبو يعلى أنه سمع منه في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة بعد رجوعه من الحج. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج3 ص624.

5– المصدر نفسه، ج6، ص682.

وروى عنه يونس بن عبد الأعلى والربيع بن سليمان المصريان وهما أكبر منه سنا وأقدم سماعا وأبو زرعة الرازي والدمشقى ومحمد بن عوف الحمصي وقدم بغداد وحدث بها وروى عنه من أهلها أحمد بن منصور الرمادي وإبراهيم بن إسحاق الحربي وقاسم بن زكريا المطرز وعبد الله بن محمد بن ناجية وأحمد بن إسحاق بن صالح الوزان وأبو بكر بن أبى الدنيا والقاضي المحاملي ومحمد بن مخلد الدوري والحسين بن يحيى بن عياش القطان وغيرهم.[1]

قال أبو الحسين بن المنادي[2]، وغيره: مات الحافظ أبو حاتم: في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين، وقيل: عاش ثلاثا وثمانين سنة.[3]

وقد خلف:

- الزهد، وقد طبع حديثا، تحقيق: منذر سليم الدومي، عام1421هـ، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع.
- العلل، –رواية محمد بن إبراهيم الكتاني–، نقل عنه ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله (ت842هـ)، في كتابه "توضيح المشتبه" انظر: (225/1، 285/5، 174/7).

1– تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج2، ص415.

2– هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد أبو الحسين المعروف بابن المنادي، سمع جده محمد بن عبيد الله، ومحمد بن إسحاق الصغاني، والعباس بن محمد الدوري، وزكرياء بن يحيى المروزي، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا البخترى عبد الله بن محمد بن شاكر العنبري، وأبا داود السجستاني، وعيسى بن جعفر الوراق، وأبا يوسف القلوسي، وخلقا كثيرا نحوهم. وكان ثقة، أمينا، ثبتا، صدوقا، ورعا، حجة فيما يرويه، محصلا لما يمليه، صنف كتبا كثيرة وجمع علوما جمة، ولم يسمع الناس من مصنفاته إلا أقلها. وروى عنه: المتقدمون، كأبي عمر بن حيويه، ونحوه. وآخر من حدث عنه محمد بن فارس الغوري، كان أبو الحسين بن المنادي صلب الدين، حسن الطريقة، شرس الأخلاق، فلذلك لم تنتشر الرواية عنه، حدثني عبد العزيز بن علي الوراق، قال: ولد أبو الحسين بن المنادي لثمان عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين ومائتين، وقال غيره: سنة سبع وخمسين. وحدثت عن أبي الحسن بن الفرات، قال: توفي أبو الحسين بن المنادي يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة بقين من المحرم سنة ست وثلاثين وثلاث مائة، ودفن في مقبرة الخيزران. انظر تاريخ بغداد، اللخطيب البغدادي، ج5 ص110.

3– سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص262.

– الوحدان، نسبه إليه، ونقل عنه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (187/1).

رحم الله إمامنا أبا حاتم رحمة واسعة.[1]

المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم

هو عبد الرحمن أبو محمد بن محمد بن إدريس العلامة، الحافظ، يكنى: أبا محمد. ولد: سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين.[2]

هيأ الله لابن أبي حاتم أسرة علمية، تتصف بالدين والزهد، والبروز في علم الحديث، فأبوه من كبار الأئمة في زمانه، وابن خال أبيه: الإمام الكبير أبو زرعة، وعمه: إبراهيم بن إدريس،[3] وخال أبيه: إسماعيل بن يزيد[4] –وقد ترجم لهم في كتابه الجرح والتعديل– وغيرهم من محدثي أسرته.[5]

((كان أبو محمد بن أبي حاتم الرازي، من كبار الدنيا علما وورعا، قال الخليل الحافظ: كان بحرا في معرفة الحديث، صحيحه وسقيمه، والرجال قويهم وضعيفهم. وصف الحافظ إسماعيل بن محمد الأصبهاني[6] الإمام أبا محمد، فقال: "تربى بالمذاكرات مع أبيه

1– رسالة الدكتوراة – تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملا، جزء من النكاح، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (327هـ)، ت : د علي الصياح، بإشراف د علي بن عبد الله الزبن، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها، 1421هـ، ج1، ص21.

2– انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13 ص263.

3– هو إبراهيم بن إدريس عمي روى عن سعيد بن سليمان ومحمد بن كثير العبدي وموسى بن إسماعيل كتبت عنه وكان صدوقا، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص88.

4– هو إسماعيل بن يزيد خال أبي وعم أبى زرعة روى عن السندي ابن عبدويه وإسحاق بن سليمان وعبد الصمد العطار وعبد الله بن هاشم روى عنه أبي، سئل أبي عنه فقال صدوق. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص205.

5– تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم، د علي الصياح، ج1 ص17.

6– هو التيمي أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي، التيمي، ثم الطلحي، الأصبهاني، الملقب: بقوام السنة، مصنف كتاب (الترغيب والترهيب). مولده: في سنة سبع وخمسين وأربع مائة. سمع: أبا عمرو عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن مندة، وعائشة بنت الحسن، وإبراهيم بن محمد الطيان، وأبا الخير محمد بن أحمد بن ررا وخلقا سواهم، وحدث عنه: أبو سعد السمعاني، وأبو العلاء الهمذاني، وأبو طاهر السلفي، وأبو القاسم ابن عساكر، وخلق سواهم. قال أبو=

وأبي زرعة، كانا يزقانه، كما يزق الفرخ الصغير، ويعنيان به، ورحل مع أبيه فأدرك ثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والثغور وعرف الصحيح من السقيم")).[1]

((ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته، وعن عبد الرحمان قال: ساعدتني الدولة في كل شيء، حتى خرجت مع أبي سنة خمس خمسين ومائتين من المدينة نريد الحج ولم أبلغ، فلما أن أشرفنا ذو الحليفة احتلمت تلك الليلة، فحكيت ذلك لأبي فسر بذلك. قال: الحمد لله أدركت حجة الإسلام)).[2]

وكان لعبد الرحمن ثلاث رحلات: رحلة مع أبيه في سنة حج؛ سنة خمس وخمسين، وست وخمسين، والرحلة الثانية بنفسه إلى مصر ونواحيها، والشام ونواحيها، في الستين ومائتين، والرحلة الثالثة إلى أصبهان سنة أربع وستين.[3]

قال أبو يعلى الخليلي: ((وكان زاهدا يعد من الأبدال))،[4] وقال علي بن أحمد الفرضي: ((ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازما له مدة طويلة، فما رأيته إلا على وتيرة واحدة لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة، بل رأيته صائنا لنفسه ودينه ومروءته))،[5] وقال عنه الإمام الذهبي: ((العلامة الحافظ)).[6]

سمع من: أبي سعيد الأشج، والحسن بن عرفة، والزعفراني، ويونس بن عبد الأعلى، وعلي بن المنذر الطريقي، وأحمد بن سنان، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجوية، وإبراهيم المزني، والربيع بن سليمان المؤذن، وبحر بن نصر، وسعدان بن نصر، والرمادي، وأبي زرعة،

=موسى المديني: أبو القاسم إسماعيل الحافظ إمام أئمة وقته، وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السنة في زمانه، مات سنة خمس وثلاثين وخمسمائة رحمه الله. انظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج20 ص80.

1- انظر التدوين في أخبار قزوين، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، ت عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، 1408هـ -1987م، ج3، ص354.

2- انظر المصدر نفسه، ج3، ص354.

3-انظر تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج35 ص362.

4- الإرشاد، أبو يعلى الخليلي، ج6 ص683.

5- تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج35، ص359.

6- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص263.

وابن وارة، وخلائق من طبقتهم، وممن بعدهم بالحجاز والعراق والعجم، ومصر والشام والجزيرة والجبال، وكان بحرا لا تكدره الدلاء.

وروى عنه: ابن عدي، وحسين بن علي التميمي، والقاضي يوسف الميانجي، وأبو الشيخ بن حيان، وأبو أحمد الحاكم، وعلي بن عبد العزيز بن مردك، وأحمد بن محمد البصير الرازي، وعبد الله بن محمد بن أسد الفقيه، وأبو علي حمد بن عبد الله الأصبهاني، وإبراهيم بن محمد بن يزداد، وأخوه؛ أحمد، وإبراهيم بن محمد النصر آباذي، وأبو سعيد بن عبد الوهاب الرازي، وعلي بن محمد القصار، وخلق سواهم.[1]

توفي ابن أبي حاتم: في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري، وله بضع وثمانون سنة.[2] وقد ترك كثيرا من الكتب منها:

آداب الشافعي ومناقبه –مطبوع–.

أصل السنة واعتقاد الدين–مطبوع–.

بيان خطأ البخاري في تاريخه –مطبوع–.

التفسير–مطبوع–.

تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل –مطبوع–.

ثواب الأعمال .

الجرح والتعديل –مطبوع–.

حديث ابن أبي حاتم .

الرد على الجهمية.

زهد الثمانية من التابعين –مطبوع–.

السنة.

العلل–مطبوع–.

فضائل أهل البيت .

فضائل الإمام أحمد .

فضائل قزوين .

1– سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص263– 264.

2– المصدر نفسه، ج13، ص 269.

فضائل مكة .

فوائد الرازيين.

الفوائد الكبير.

الكنى.

المراسيل –مطبوع–.

المسند.

رحم الله إمامنا ابن أبي حاتم رحمة واسعة.[1]

المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل لابن أبي حاتم

أولا: عنوانه ومضمونه

قال الدكتور تركي بن فهد الغميز: ((أما تسمية الكتاب فهو مشهور باسم "كتاب العلل"، وقد جاء هكذا في نسخة مكتبة أحمد الثالث، وفي نسخة فيض الله هكذا: "كتاب العلل وبيان ما وقع فيه من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنة النبوية".

هكذا وقع عنوانه في النسخة بهذا الأسلوب المسجوع، ولكن في ثنايا النسخة جاء مختصراً كقوله: أول كتاب العلل، وكذا قوله: آخر كتاب العلل.

أما في النسخة التيمورية فاسمه: "كتاب علل الحديث".

وأما النسختان الأخريان، النسخة المصرية، ونسخة تشستربتي فقد انخرم أول الكتاب فذهب معه العنوان، ولكنه في آخر قال: آخر كتاب العلل.

وقد حمل الكتاب بطبعتيه طبعة محب الدين الخطيب ، وطبعة كمال نشأت المصري ما جاء في التيمورية وهو: "علل الحديث" وهو الذي اعتمد في خطة البحث الأولى، وهو مناسب، ولا فرق بينه وبين تسميته: "كتاب العلل" فإن النسخة التيمورية نفسها جاء في ثناياها هذه التسمية –أيضاً– كقوله: أول كتاب العلل، وقوله: آخر كتاب العلل.

1– تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: د علي الصياح، ج1، ص23 –24.

وكل ذلك دارج ومستعمل عند الناقلين عنه، وإنما العنوان الذي لم أقف عليه ما جاء في نسخة فيض الله، فإني لا أعرف من ذكره غير ما في هذه النسخة، والله أعلم)).[1]

أما موضوعه فهو بيان لعلل الأخبار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة إلا أن غالبها كانت أخبارا مرفوعة.

ثانيا: مصادر ابن أبي حاتم في كتابه

اعتمد ابن أبي حاتم في تأليف كتابه العلل على مصدرين هامين وهما علم أبيه أبي حاتم وعلم أبي زرعة الرازيين الذي أخذه سماعا منهما بالإضافة إلى ما سمعه من غيرهما من الشيوخ كعلي بن الحسين بن الجنيد وأحمد بن سنان، وعباس بن محمد الدوري، وعبد الله بن سعيد الكندي أبي سعيد الأشج الكوفي وعلي بن حرب، ومحمد بن عبد الله بن الحكم، ومحمد بن عوف الحمصي، وموسى بن عبد الرحمن الكندي المسروقي الكوفي، ويحيى بن محمد بن يحيى النيسابوري، ويونس بن حبيب الأصبهاني.

كما اعتمد على أئمة لم يسمع منهم مثل أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن عبد الله الزبيري، وهشام بن عبد الملك الطيالسي، ويحيى بن عبد الله بن بكير.[2]

ثالثا: منهج ابن أبي حاتم في كتابه

تمثل منهج ابن أبي حاتم في كتابه العلل فيما يلي:

- يسأل عن الأحاديث التي فيها إشكال عن شيوخه فيدون السؤال مع الإجابة.
- يبين العلل الظاهرة والخفية أيضا.
- يبين العلل الموجودة في الإسناد وفي المتن أيضا.
- يتعرض أحيانا لذكر المسائل الفقهية ويذكر رأي شيوخه فيها.

1- تحقيق جزء من علل الحديث للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها، إعداد : تركي بن فهد بن عبد الله الغميز، إشراف: الدكتور: عبد الله بن عبد العزيز الغصن، قسم السنة وعلومها بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، العام الجامعي 1423-1424هـ. ج1، ص36.

2- انظر تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: د علي الصياح، ج1، ص65.

- ينقل –أحيانا– عن أبيه أو أبي زرعة معاني بعض الألفاظ.
- قد يذكر حديثا ليبين أنه صحيح.
- يذكر أحيانا حديثين ظاهرهما التعارض، وينقل عن أبيه الجمع بينهما.
- تضمن الكتاب بيان حال كثير من الرواة جرحا أو تعديلا أو تفضيلا ونحو ذلك.[1]

رابعا: مكانة كتاب العلل في هذا الفن

- أن هذا الكتاب قد جمع فيه علم عدد من الأئمة الكبار.
- قرب تناوله وتيسر البحث فيه، وذلك أنه مرتب على الأبواب مما يسهل على الناظر فيه البحث عن بغيته.
- ضخامة المادة العلمية المودعة في هذا الكتاب، مع ما يتبع ذلك من الفوائد الأخرى كالكلام في الرجال وغير ذلك.
- طريقة المؤلف في سياقه لمسائل الكتاب، وهي طريقة في غالبها تعتمد على حصر المسألة في طريق معين، دون التعرض للطرق الأخرى.
- وضوح الأسلوب الذي نهجه المؤلف في هذا الكتاب، فهو أسلوب مفهوم للقارئ في هذا الزمن.
- أن هذا الكتاب قد حفظ عددا من الأسانيد التي لا توجد عند غيره، وهذا مما يزيد في أهميته.
- ومن مزايا هذا الكتاب أنه يكثر فيه بيان خطأ المخطئ من الرواة، وزيادة عليه بيان سبب خطئه، وكيف وقع هذا الخطأ.
- اشتمال هذا الكتاب على جميع أنواع الخطأ في الأسانيد والمتون.
- كما اشتمل هذا الكتاب على عددٍ كبير من مصطلحات أهل الحديث في ذلك الوقت، كالوصل، والإرسال، والوقف، والرفع، والغرابة، وغير ذلك.
- واشتمل –أيضا– على جملة من القواعد العظيمة، سواء في الموازنة بين المختلفين، أو في الكلام في الرواة، أو في نقد الطرق المفردة أو غير ذلك.[2]

1– انظر المصدر السابق، ج1، من ص55 إلى ص59.

2– انظر تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: ت: د تركي بن فهد الغميز، ج1 ص42–43.

المبحث الثاني: شبهات المستشرقين حول نقد المتن والرد عليها

المطلب الأول: شبهات المستشرقين حول نقد المتن

إن الثمرة الكبيرة من علوم الحديث هي معرفة وتمييز صحيح الحديث من سقيمه؛ ومازال ولا يزال المحدثون منذ القرن الأول إلى اليوم يبذلون جهودا لا تحصى لتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها، فهم لم يدخروا في ذلك أدنى جهد، فاعترف بذلك من اعترف من أهل الحق والعدل، وأقروا بما توصل أهل العلم إليه من نتائج في ذلك الفن، وأذعنوا لهم أيما إذعان، لِما رأوا من دقة هؤلاء الرجال وضبطهم وإنصافهم وتحريهم وشديد حرص الحفاظ على سنة النبي ﷺ، ولكي لا تضيع السنة عبر العصور بادروا إلى تدوينها وتدوين كل ما يضمن حفظها ودوامها، وكل ما من شأنه أن يخدمها، فألفوا الجوامع والمسانيد والسنن والصحاح التي جمعت بدورها أسانيد ومتون السنة النبوية، وألفوا في علم الرجال كثيرا من الكتب، لأن علم الرجال ومنه علم الجرح والتعديل يعد ركنا أساسيا لتمييز الصحيح من الضعيف، وكذالك ألفوا في علم العلل كثيرا من المؤلفات، وهي أيضا بدورها شرطا أساسيا عندهم في عملية نقد الأحاديث، والمعلوم أيضا أن هذين العلمين الجليلين علم الجرح والتعديل وعلم العلل تزامن ظهورهما وتدوينهما مع ظهور وتدوين السنة النبوية، وما ذاك إلا لأهميتهما البالغة في عملية النقد التي هي غاية علم الحديث، ومعلوم أيضا أن علم الجرح والتعديل لا يخص سوى الإسناد، وأما علم العلل فيخص الإسناد والمتن معا.

ولكن رغم هذه الجهود التي بذلوها إلا أنه وجد هناك من ينكر ذلك ولا يعتد به، ويزعم أن الدراسة النقدية للحديث عند أهل الحديث كانت قاصرة، حيث إنها كانت محصورة في السند فقط ولم تتعداه إلى المتن، وفي ذلك يقول غاستون ويت: ((وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض" ثم قال: "لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئا عليه في أثناء روايتهم، لأنه كان

بالمشافهة، ومهما كان هذا الرأي صحيحا فإن المسلمين يقبلون هذا على أنه كلام رسول الله ﷺ))،[1] ويقول كايتاني[2] أيضا: ((كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه، ... إن المحدثون والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد بل يمتنعون عن كل نقد للنص إذ يرونه احتقارا لمشهوري الصحابة وثقيل الخطر على الكيان الإسلامي))،[3] ويقول المستشرق شاخت مؤيدا كايتاني: ((ومن المهم أن نلاحظ أنهم –أي المحدثين– أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه)).[4]

إن الناظر في هذه الأقوال وغيرها مما يصب في نفس الاتجاه يجد أنها تمس بالدرجة الأولى صحة نسبة الأحاديث التي وصلتنا عن طريق أولئك الرجال إلى النبي ﷺ، فإذا كان النقاد قد قصروا كثيرا في عملية النقد وأهملوا أهم جوانبها حسب زعمهم فذلك يؤدي إلى الشك فيما توصلوا إليه من نتائج وعدم الأخذ بها.

1- المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، دار النفائس، عمان، ط1، 1420هـ -1999م، ص121 -122.

2- الأمير ليوني كايتاني (1869-1926) من أبزر المستشرقين الإيطاليين، فقد كان يتقن عدة لغات منها العربية والفارسية، عمل سفيراً لبلاده في الولايات المتحدة، زار الكثير من البلدان الشرقية منها الهند وإيران ومصر وسوريا ولبنان، من أبرز مؤلفاته حوليات الإسلام المكون من عشرة مجلدات تناولت تاريخ الإسلام حتى عام 35هـ. وأنفق كثيراً من أمواله على البعثات العلمية لدراسة المنطقة، يعد كتابه الحوليات مرجعاً مهماً لكثير من المستشرقين. موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، علي بن نايف الشحود، لا ط، لا تاريخ، ج25 ص121.

3- المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، ص129 -130.

4- أصول الفقه، يوسف شاخت، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين، دار الكتاب اللبناني بيروت، لا ط، 1981م، ص64.

المطلب الثاني: الرد على شبهات المستشرقين المثارة حول نقد المتن

إن الناظر في هذه الأقوال يدرك أن أوائل العقول تعلم فسادها وخطأها، ناهيك عمن تضلع في علم الحديث أو كان ذا دراية به، وذلك من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن أهل الحديث اشترطوا لقبول الحديث خلوه من الشذوذ والعلة، كما قال ابن الصلاح[1] –رحمه الله– حين عرف الحديث الصحيح: ((ولا يكون شاذا، ولا معللا))،[2] والشذوذ والعلة قد يكونا في الإسناد وقد يكونا في المتن، وهذا يعني أن هناك إشارة لدراسة المتن من قبل أهل الحديث الذين وضعوا هذه القواعد ونصوا عليها.

الوجه الثاني: أن أهل الحديث اشترطوا لحجية الحديث سلامته من المعارض المماثل أو الأعلى منه درجة، ولذلك اصطلحوا ما يسمى بمختلف الحديث وهو: ((أن يوجد حديثان متعارضان في المعنى في الظاهر فيجمع أو يرجح أحدهما، وهو فن مهم تضطر إليه جميع طوائف العلماء وإنما يكمل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني ...

والمختلف قسمان: أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بهما كحديث لا عدوى وحديث لا يورد ممرض على مصح. والثاني لا يمكن الجمع بينهما فإن علمنا أحدهما ناسخا قدمناه، وإلا عملنا بالراجح منهما))،[3] وبهذا يتبين أن أهل الحديث ينظرون في اختلاف المتون، وفي مدى توافقها وتعارضها، وأيضا في كيفية الترجيح بين المتون

1– هو تقي الدين، أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمان الكردي، الشهرزوري، الموصلي، الشافعي، صاحب (علوم الحديث)، ولد في سنة سبع وسبعين وخمس مائة. وتفقه على والده بشهرزور، وسمع من: عبيد الله ابن السمين، ونصر بن سلامة الهيتي، وعدة بالموصل، وحدث عنه: الإمام شمس الدين ابن نوح المقدسي، والإمام كمال الدين سلار. وكان تقي الدين أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، وله مشاركة في عدة فنون، وكانت فتاويه مسددة، توفي الشيخ تقي الدين –رحمه الله–: في سنة الخوارزمية، في سحر يوم الأربعاء، الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث وأربعين وست مائة. انظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج23 ص143.

2– معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهروزي (ابن الصلاح)، ت: د عبد اللطيف الهميم و الشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1423هـ –2002م، ص79.

3– انظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د محيي الدين عبد الرحمان رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1986م، ص60 –61.

التي ظاهرها التعارض إن لم يمكن الجمع بينهم، ثم إنه وإن كان الحديثان اللذان ظاهرهما التعارض صحيحين كلاهما أو دون درجة الصحة مما هو من قبيل المقبول الذي يحتج به إلا أنه يبقى لأهل الحديث ميزة النظر والنقد في المتون ولو كانت صحيحة، وذلك من شدة اهتمامهم بتبيين ما صح عن النبي ﷺ من أحاديث، وما الذي يعمل به منها والذي لا يعمل، وإذا كان هذا فعلهم مع الأحاديث التي يحتج بها في نظر أهل الحديث فما بالكم بفعلهم مع الأحاديث التي لا يحتج بها في نظر أهل العلم، لا شك في أن اكتشاف الخطأ في المتون أسهل بكثير عندهم من الترجيح بين الصحيحين المتعارضين ظاهرا والله أعلم.

الوجه الثالث: أن أهل الحديث اشترطوا لقبول الحديث سلامته من معارضة أصول وقواعد أهل السنة والجماعة، وقد قال الدكتور أكرم العمري ((وظهرت ضوابط دقيقة ذكر بعضها ابن القيم، مثل اشتمال المتون على المجازفات ومخالفتها للحس وسماجة المعنى وركاكة الأسلوب والمناقضة للسنة الصريحة أو لصريح القرآن، أو لأنها لا تشبه كلام الرسول ﷺ أو ادعاؤها على النبي ﷺ فعلا ظاهرا بمحضر الصحابة وأنهم اتفقوا على كتمانه...

ثم قال أكرم العمري بعد ذلك: ((وما ذكره ابن القيم يدل الاستقراء على صحته))،[1] وهذا وإن دل فإنما يدل على اهتمامهم الشديد بالنظر في المتن ونقده منذ القديم وقد ذكر أكرم العمري أيضا بأن هناك دراسات تثبت استعمال بعض هذه الضوابط من قبل الصحابة.[2]

الوجه الرابع: والظاهر أن أقوى دليل هو أن أهل الحديث اشترطوا لقبول الحديث خمسة شروط وهي كما قال ابن الصلاح: ((هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا))،[3] وهذه الشروط من حيث اهتمامها هي كالآتي:

1- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د أكرم ضياء العمري، دار إشبيليا، الرياض، ط1، 1417هـ -1997م، ص43 -44.

2- انظر المصدر نفسه، ص44.

3- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص79.

- إن اشتراط العدالة في الراوي يستدعي النظر في سيرة الرجل بعيدا عن علم الحديث، أي في سائر شؤونه بحيث يكون ملازما للتقوى ومجتنبا لأسباب الفسق وخوارم المروءة، ويستدعي النظر أيضا في سيرته كمحدث بحيث يكون سالما من الكذب أو الاتهام به، وكثيرا ما يكتشف كذب الراوي بسبر مروياته والنظر فيها،[1] فيدل مثلا على كذبه ركاكة المتن أو مخالفة صريح القرآن إلى غير ذلك من الضوابط، وهذا أيضا يتوقف فيه على نقد المتن والنظر فيه.
- إن اشتراط الضبط في الراوي موقوف على سبر مروياته ومقارنتها بغيرها من روايات الحفاظ ليعلم بذلك ضبط الراوي من عدمه،[2] وهذا مما له علاقة بنقد المتن والسند معا.
- إن اشتراط انتفاء الشذوذ في الحديث المقبول كما أشير إليه سابقا في شروط الحديث الصحيح يقتضي النظر في السند والمتن معا، فقد يكون الشذوذ في السند وقد يكون في المتن أيضا، فيقتضي بذلك النظر في المتن وذلك جزء من نقد المتن.
- إن اشتراط انتفاء العلة في الحديث المقبول من قبل أهل الحديث يوجب حتما على النقاد النظر في السند والمتن معا، لإمكانية وجودها فيهما معا وهذا أيضا يستدعي إمعان النظر في المتن حتى تكتشف علته.

وبذلك كله يعلم أن عملية التحقق من صحة الحديث عند أهل الحديث حسب الشروط التي وضعوها لقبول الحديث أغلبها تمس المتن بنسبة مساوية للسند أو أكبر منه، لأن أغلب شروط قبول الحديث يلتجأ فيها إلى المتن ودراسته، وإن كانت في ظاهرها قد مست السند مثل النظر في الضبط أو العدالة فإنما هي قد بدأت بالنظر في المتن كما قلت سابقا ثم ظهرت نتيجتها على السند، فيتوهم قاصرو النظر أنها عنيت بالسند فقط، ناظرين في ذلك إلى نتيجة ما تُوصل إليه دون الغوص في أعماق عملية النقد ليعلم كيف بدأت أولا وكيف انتهت وإلى ماذا تهدف.

1- انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي، ت أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1424هـ -2003م، ج2 ص222.

2- المصدر نفسه، ج2 ص222.

وخاتمة أوجه بطلانها هو أن الغاية من عملية النقد هي معرفة صحة المتن من ضعفه، وبعبارة أخرى هي التأكد من صحة الأخبار المنقولة إلينا، فكيف تكون الغاية هي التأكد من صحة المتن ثم لا ينظر له بأي وجه من وجوه النقد، فهذا كمن يحكم على متهم في غيابه ودون النظر إلى حجته، وهذا عندنا محال كما سبق بيانه في أوجه البطلان سابقا.

وهذا البحث إن شاء الله هو تفصيل لما تمت صياغته من الأقوال، وسرد للأدلة عليها، ومختوم بما تقدم تقريره من التطبيقات من خلال كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، ليعلم بذلك أن ما قلناه هو حقيقة أولئك المحدثين، وما قاله المستشرقون وأتباعهم هو مجرد شبه خلت من الأدلة الحية، وقد جانبت عين الحقيقة وحادت عنها.

الفصل الأول:

دراسة نظرية حول نقد المتن

المبحث الأول: تعريف نقد المتن وإطلاقاته

المبحث الثاني: ظهور علم نقد المتن وتطوره

المبحث الثالث: وسائل ومؤهلات يجب توفرها في الناقد

المبحث الرابع: أسباب نقد المتن عند المحدثين

المبحث الأول: تعريف نقد المتن وإطلاقاته

المطلب الأول: تعريف نقد المتن عند اللغويين

أولا: تعريف النقد

((النقد: النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النَّقَد في الحافر، وهو تَقَشُّره. حافر نَقِدٌ: متقشِّر. والنَّقَدُ في الضرس: تكسُّره، وذلك يكون بتكشُّف لِيطِه عنه.
ومن الباب: نقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نَقْدٌ: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعُلِم)).[1]

وهو أيضا تمييز الدراهم وإعطاؤكها إنسانا وأخذها، والانتقاد والنَّقْد: ضرب جوزة بالإصبع لعبا ((ويقال: نَقَدَ أرنبته بإصبَعِه إذا ضربها)) والطائر يَنْقُدُ الفخ أي ينقره بمنقاره، والإنسان ينقد بعينيه إلى الشيء وهو مداومته النظر واختلاسه حتى لا يفطن له، وتقول : ما زال بصره ينْقُدُ إلى ذلك الشيء نُقُودا.[2]

((والنَّقْد خلاف النسيئة)).[3]

ثانيا: تعريف المتن

((الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول. ومنه المَتْن: ما صَلُبَ من الأرض وارتفع وانقاد، والجمع مِتَان. ورأيته بذلك المَتْن)).[4]

1- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لا ط، 1399هـ - 1989م، ج5 ص467.

2- انظر كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لا ط، لا تاريخ، ج5 ص118.

3- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة، ط1، ج50 ص32.

4- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج5 ص294- 295.

المطلب الثاني: تعريف نقد المتن في اصطلاح المحدثين

أولا: تعريف النقد

إن التعاريف الاصطلاحية للنقد عند المحدثين محصورة في دراسة الحديث من حيث رواته ومروياتهم للتأكد من صحتها وسلامتها وفق ضوابط معينة، إلا أن هناك بعض التفاوت والاختلاف بينهم سنبينه بعد سرد التعاريف إن شاء الله،

التعريف الأول: قال عبد الله بن محمد الحيالي: ((هو ضرورة التأكد مما ينسب إلي الناس من أخبار، والتأكد من صحتها وسلامتها، ونقدها على موازين ثابتة؛ {لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ}،[1] ومما سبق يتبين أن النقد هو الذي يقوم على التأكد مما يضاف إلي الناس، وينقل عنهم رواية ودراية. أما رواية: وذلك بالاحتراز عن الخطأ من نقل ما يضاف من الناس وتمحيص الكلام، وإخراج ما فيه من الزيف والكذب، ودراية: هو معرفة حال الناقد جرحا وتعديلا وتحملا وأداء، وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقده)).[2]

التعريف الثاني: عرفه الدكتور صلاح الدين الأدلبي بقوله: ((... فالنقد إذا ليس بمعنى الانتقاد المبين لعيب أو نقص، فكلام رسول الله ﷺ، الذي ثبتت عصمته بالقرآن الكريم، والأدلة العقلية القاطعة، لا يدخل في مجال ما ينتقد، إنما "النقد" هنا هو انتقاد الطرق، التي يصلنا من خلالها ما يروى عن رسول الله ﷺ، وذلك بواسطة القواعد والشروط التي ينبغي أن تتوفر في هذه الطرق، ليغلب على الظن صدقها وصحتها، فإذا ثبتت لدينا صحتها قلنا أن هذا "الطريق" أو "الإسناد" صحيح، والذي وصلنا بواسطته صحيح، أي نسبته إلى قائله صحيحة، وإذا لم يثبت عندنا صحة "إسناد" قلنا إنه إسناد غير صحيح، والذي وصلنا بواسطته غير صحيح، أي نسبته إلى قائله غير صحيحة)).[3]

1- سورة الأنفال، الآية 42.

2- القواعد العلمية في النقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الله بن محمد الحيالي، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة، لا ط، لا تاريخ، ص3.

3- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ -1983م، ص30 -31.

التعريف الثالث: قال الدكتور أبو بكر كافي: (هو دراسة الرواة والمرويات لتمييز جيدها من رديئها، وعلوم الحديث كلها تعتبر نتاجا لهذه المهمة التي اضطلع بها المحدثون والحفاظ، ومن أبرز هذه العلوم علمي الجرح والتعديل وعلل الحديث).[1]

التعريف الرابع: يقول الدكتور الطاهر الجوابي هو: ((الحكم على الرواة تجريحا أو تعديلا بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عما بدا مشكلا من صحيحها ودفع التعارض بينها، بتطبيق مقاييس دقيقة)).[2]

التعريف الخامس: يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي عن النقد: ((بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، و الحكم على الرواة توثيقا وتجريحا)).[3]

وهذه التعاريف كلها تؤول إلى معنى واحد، وهي محصورة في دراسة الحديث من حيث رواته ومروياتهم للتأكد من صحتها وسلامتها، إلا أن التعريف الأول أدقها وأشملها من الناحية التطبيقية العملية، إلا أنه بدا وكأنه وصف لعملية النقد عموما وليس تعريفا اصطلاحيا خاصا بما هو عند المحدثين، وذلك لأن التعريف الثاني ركز على نقد السند فقط واعتبره وسيلة يتم من خلالها اكتشاف صحة المتن من ضعفه، والظاهر أنه هو نفسه لا يقول بهذا المنهج لأن فيه إهمالا لجانب المتن وذلك من خلال ما ذكره في كتابه "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" بأن نقد السند غير كاف ولا بد من اعتماد نوع آخر من النقد هو نقد المتن كي يتعاون النقدان، من أجل التمييز بين الحديث الثابت

1- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أ د أبو بكر كافي، بإشراف الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط 1، 1421هـ- 2000م، ص38.

2- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د محمد الطاهر الجوابي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، لا ط، ص94.

3- التمييز، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: د محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر ، المربع – السعودية، ط2، 1402هـ -1982م، ص5.

المقبول، وبين الحديث غير الثابت المردود، وهذا هو الغاية الأولى من علوم الحديث،[1] ولكننا نعقب على التعريف الذي نحن بصدد دراسته، ولسنا نعقب على منهجه في النقد من خلال كتابه، وكذلك الشأن بالنسبة للتعريف الثالث الذي أهملت فيه أهمية القواعد والضوابط التي هي ضرورية في علم النقد عند المحدثين، وأن كل نقد لا يكون وفق تلك القواعد والضوابط مردود وغير مقبول، فكم من متون انتقدت من غير خضوع لتلك القواعد فأخطأ أصحابها، وذلك كثير عند المعتزلة والمتكلمين الذين أفرطوا في استعمال العقل، وأهملوا القواعد والضوابط العلمية، فوقعوا في رد أحاديث رسول الله ﷺ وما ذلك إلا لأنها لا توافق مذهبهم وآراءهم، والأمثلة أكثر من أن تحصى في هذا البحث، وأما في التعريف الرابع فقد اقتصر صاحبه على نقد المتن الذي ثبتت صحة سنده، وكأنه بذلك يشعرنا أن نقد المتن لا يذهب إليه إلا بعد ثبوت صحة السند، فيخرج بذلك الأحاديث التي ضعفت بسبب ضعف سندها، وهذا بعيد من الناحية التطبيقية عند أهل الحديث، لأن هناك كثير من الأحاديث ذات الأسانيد الضعيفة والتي قد يرويها الضعفاء فيبين أهل الحديث ضعف متنها، فيقولون حديث باطل أو موضوع أو منكر ويذكرون علته في السند بعد ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة تأتي في موضعها من هذا البحث إن شاء الله، وللأمانة العلمية فقد اطلعت على تعليق لقاسم البيضاني بعد كتابتي هذا التعليق يقول فيه: ((اقتصر على نقد متن الروايات التي صح سندها، في حين أنه يشمل الروايات الصحيحة والحسنة، بل والضعيفة أيضا، لتبيين درجة الضعف والحكم على بعضها بالوضع))،[2] وأما التعريف الخامس فهناك تعليق لطيف عليه من قبل الأستاذ أمين عمر دغمش أنقله بنصه فيقول: ((وفي تعريف الدكتور الأعظمي للنقد بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا قصور فالتعريف أقرب إلى علم الجرح والتعديل، أو التصحيح والتضعيف، وإن كان لكل هذه العلوم اتصال وثيق، إلا أنني أرى أن النقد أقرب إلى ما يسمى (بعلم العلل) عند المحدثين وأنه عملية متقدمة على الجرح والتعديل.

1- انظر منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ص37.

2- مباني نقد متن الحديث، قاسم البيضاني، موقع الضياء للدراسات المعاصرة، لا ط، لا تاريخ، ص18.

والتمييز بين الأحاديث من حيث الصحة والضعف وإن كان للمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ارتباط وثيق، فالمعنى اللغوي للنقد يدل على إدامة النظر، والتنقير، والتمييز بين الدراهم الجيدة والدراهم الزائفة.

فالنقد بحث عن العلل الخفية في الحديث سواء كانت في السند أو المتن ولذلك أرى أنه أقرب إلى علم العلل، فعلم العلل يقوم على البحث والتنقير وإدامة النظر للوقوف على العلل الخفية في الحديث))،[1] وأضيف إلى ذلك أنه لم يعتبر عملية النقد وفق الضوابط والقواعد التي وضعها النقاد، ومن خلال ما سبق يتبين أن خلاصة التعريف هي أن يتضمن التعريف على تمييز بين الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، ليخرج بذلك اعتبار النقد بمعنى انتقاد الحديث ورده، بل هو عملية للتمييز فقط قد يصح بعدها الحديث وقد يرد، وأن يمس التمييز السند والمتن معا، فالسند بالنظر إلى حال الرواة جرحا أو تعديلا، وإلى اتصال السند وخلوه من جميع العلل القادحة في السند، والمتن بالنظر إلى مدى موافقته للمنقول والأصول والمعقول، وأن يكون التمييز وفق ضوابط وقواعد أهل الحديث في النقد، ليخرج بذلك ما لو نقد الحديث بضوابط وقواعد غيرها، كقواعد الشيعة مثلا الذين يعتبرون صحة الحديث موافقته القرآن الذي فهمته عقولهم القاصرة، دون الرجوع إلى النظر في الإسناد، أو الأصول العامة في الدين أو غيرهما، فالقواعد والضوابط العلمية شرط مهم وضروري في عملية النقد عند المحدثين، وإلا لتخبط الناس كل يقول بما يهواه، وهذا ما يستنبط من التعريف الأول والله أعلم.

1- دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن، الأستاذ أمين عمر دغمش، جامعة البلقاء التطليقية، لا ط، لا تاريخ، ص4.

ثانيا: تعريف المتن

فقد عرفه بدر الدين ابن جماعة[1] بقوله: ((هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام)).[2]

وكذلك أهل الحديث قاطبة يقولون بذلك، ولكن الإشكال لو لم يكن للحديث إسنادا أصلا هل نعتبره متنا أم لا؟ فإن أهل الحديث يقولون في كثير من الأحاديث "ليس له إسناد" فإما أن يراد به ما ليس له إسناد يحتج به، وإما أن يراد به ما له إسناد يحتج به لكنه وهم وخطأ، وإما أن يكون من دون إسناد أصلا كحديث حكم عليه ابن حجر العسقلاني[3] وغيره بقولهم: "لا أصل له" وهو "علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل" وغيره أحاديث أخرى لا إسناد لها،[4] إلا أن هذا النزر اليسير من الأحاديث التي ليست لها أسانيد لا يخرجه من القاعدة العامة وهو أن لكل حديث إسناد، والله أعلم.

1- هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي الشافعي، ولد سنة (639 هـ)، وسمع سنة (650 هـ) بحماة من شيخ الشيوخ وأجاز له الرشيد بن مسلمة وعمر بن البراذعي من إسماعيل عزون وابن علاق والنجيب وطلب بنفسه وخرج وقرأ على الشيوخ ومحاسنه كثيرة عمل قضاء الإقليمين مدة فحمدت سيرته وصنف وروى الكثير توفي في عشرين جمادى الأولى سنة (733هـ). انظر معجم الشيوخ الكبير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: د محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ – 1988م، ج2 ص130.

2- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ص29.

3- هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده سنة 773هـ ووفاته سنة 852هـ بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاويّ: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر). وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: (نخبة الفكر) وشرحها في (نزهة النظر) و(تقريب التهذيب) و(بلوغ المرام في أحاديث الأحكام) وله ديوان شعر مطبوع. انظر الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج1 ص178.

4- انظر تحرير علوم الحديث، أبو محمد عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، ط1، 1423هـ –2003، ج3، ص274.

وقد عرفه الطيبي[1] فقال: ((المتن هو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني))،[2] وهذا التعريف جامع مانع وهو الأصح والله أعلم.

ومثله أيضا التعريف الذي ذكره محمد خلف سلامة إذ قال: ((هو ما يراد الإخبار به من الأقوال أو الأفعال أو الأوصاف أو غير ذلك؛ فهو الخبر الذي سيق السند من أجله))،[3] وهذا التعريف أيضا مشابه لتعريف الطيبي فهما أقرب للصواب من تعريف ابن جماعة وإن كانت له دلالة مثلهما إلا أنهما فاقاه في حسن التعبير ودقته، وهناك تعاريف غيرهما لها نفس المعنى والله أعلم.

المطلب الثالث: تعريف علم نقد المتن عند المحدثين

معظم أهل العلم الذين تكلموا عن نقد المتن أدرجوا تعريف نقد المتن داخل التعريف الاصطلاحي للنقد، ولم يتعرضوا له منفصلا، والحقيقة أنهم مصيبون في ذلك إذا كان تعريف النقد يشمل نقد المتن ونقد الإسناد جميعا، ولكن وجدت تعريفا لأعمر فطان حول نقد المتن منفصلا يقول: ((هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نص الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية

1- هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. وكان شديد الردّ على المبتدعة، ملازما لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعا، ضعيف البصر. من كتبه (التبيان في المعاني والبيان) و (الخلاصة في معرفة الحديث) و (شرح الكشاف) سماه (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) و(شرح مشكاة المصابيح)، توفي سنة 743هـ. انظر الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج2 ص256.

2- الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط1، 1405هـ - 1985م، ص33.

3- لسان المحدثين، محمد خلف سلامة، ج5، ص32.

الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة))،[1] وهذا تعريف دقيق وشامل لعلم نقد المتن حيث ركز على ظاهرتين أساسيتين في تمييز المتن الصحيح من السقيم وهما:

أولا: ظاهرة الوهم التي عبر عليها بالعلل القادحة، لأن العلل القادحة سببها الرئيسي هو الوهم الذي يقع من الثقات.

ثانيا: ظاهرة الوضع التي عبر عليها بالمقاييس التي يعرف بها الوضع وهي مخالفة الأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة.

وهذا أيضا ما ذكره الدكتور صلاح الدين الأدلبي حيث قال: ((وهذا النوع من النقد –يقصد نقد السند– كاف مبدئيا، إلا أنه بعد دراسة عصر الرواية، الذي كانت تنتقل فيه الروايات عبر سلاسل الرواة، إلى أن وصلت إلى أصحاب المصنفات، فإن الباحث يجد أمامه ظاهرتين خطيرتين، ظهرتا وانتشرتا في وقت مبكر من عصر الرواية، هما ظاهرة الوضع وظاهرة الوهم))،[2] ولأجل هذين الظاهرتين جعل الدكتور صلاح الدين الأدلبي نقد المتن لازما في عملية النقد.

وكذلك هناك تعريف آخر يقول: ((نقد المتن معناه: تمييز المقبول منه من المردود في ضوء قواعد النقد المعتبرة التي اصطلح عليها أئمة الحديث ونقاده، ليحتكموا إليها في تمييز المتن الصحيح من المتن غير الصحيح، وكذلك الإسناد الصحيح من الإسناد غير الصحيح))،[3] وهذا التعريف مثل التعريف السابق تماما إلا أن الأول فصل في ذكر القواعد وبينها، وهذا التعريف أجملها في لفظة قواعد النقد المعتبرة، لكنه أضاف إليها في الأخير تمييز الإسناد الصحيح من الإسناد غير الصحيح، وكأنه بهذا يشير إلى أن نقد المتن تظهر نتيجته على الإسناد، فإن ظهرت علة في المتن دون الإسناد يعني ذلك

1– نقد متن الحديث عند الصحابة السيدة عائشة رضي الله عنها أنموذجا، لأعمر فطان، التجديد، ع 33، 1434هـ–2013م، مج17 ص89.

2– منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ص37.

3– الدفاع عن السنة، مناهج جامعة المدينة العالمية لمرحلة ماجستير، نشر جامعة المدينة العالمية، لا ط، لا تاريخ، ص316.

وجودها في الإسناد لا محالة، فنقول أن في الإسناد علة خفية لا بد من وجودها، ووجود ذلك كثير عند النقاد، فكم كانوا يردون أحاديث، لا يعرفون لها علة، فيظلون يبحثون عن علتها في الإسناد، وأحيانا تتضارب آراءهم حول سبب العلة، ولكنهم مجمعون على أن المتن غير صحيح، كما في حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حول رفع الأيد في تكبيرة الإحرام فقط، وسيأتي ذكره لاحقا في هذا البحث إنشاء الله، وغيره أمثلة كثيرة والله أعلم.

وهناك تعريف آخر لقاسم البيضاني يقول فيه: ((أما المراد من نقد المحتوى، فيمكن أن يعرف بأنه: العلم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة، وذلك بعرض محتوى الحديث على مقاييس شرعية وعقلانية))،[1] وفيه تسمية نقد المتن بنقد المحتوى، وهو دارج في استعمال الباحثين في هذا المجال، وفيه مخالفة نوعا ما للتعريفين السابقين، حيث اعتبر نقد المتن أو المحتوى كما عبر عليه هو مدعاة إلى التمييز بين الأحاديث الصحيحة من السقيمة، وكأنه يقول بأنه يمكن أن نميز بين الأحاديث الصحيحة من السقيمة، بالنظر في المحتوى فقط، ولكن عند المحدثين أنهما متكاملتان، ينظر إلى كليهما متى أمكن ذلك، وإنما نقد المتن هو تمييز المتون دون الأسانيد، كما في التعريفين السابقين، وإن كانت نتيجة المتن تظهر على السند في الأخير وتحكم عليه، كما في حديث ((من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)) فظاهر إسناده صحيح ليس فيه علة، وعلته أن متنه موضوع، بسبب الخطأ الذي وقع لراويه، وسيأتي تفصيله لاحقا إن شاء الله، وهناك إشارة إلى أن المؤلف حفظه الله، سار على استدراكنا في نفس الكتاب واعتبر نقد المتن تمييز المتون دون الأسانيد[2] والله أعلم.

المطلب الرابع: إطلاقات نقد المتن

لم أجد حسب اطلاعي فيمن سبقني من الباحثين في مجال نقد المتن من أفرد مبحثا خاصا بإطلاقات نقد المتن، ولكن رأيت ذكره مناسبا لما له من الأهمية في معرفة ما

1- مباني نقد متن الحديث، قاسم البيضاني، ص19.

2- انظر المرجع نفسه، ص19.

يتداول من مصطلحات لدى المحدثين أو الباحثين، وحتى لا يكون هناك خلط في فهم المعنى إذا ما عبرنا بأي إطلاق من الإطلاقات لنقد المتن التي سنذكرها، وقد جمعت هذه الإطلاقات أو التسميات من عدة كتب لباحثين تناولوا موضوع النقد، وهي:

أولا: النقد الداخلي

قال الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة: ((كذلك عنوا بنقد المتن النقد الداخلي فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل أو الحس أو القرآن أو السنة المشهورة ولم يمكن التوفيق أو التأويل تأويلا مقبولا)).[1]

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري: ((...حيث أن قواعد النقد الداخلي للروايات التاريخية لا تكاد تخرج عما رسمه المحدثون في نطاق نقد الحديث)).[2]

وقال الدكتور نور الدين عتر: ((أن النقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجودا حين كان الناس على العدالة، وذلك في عصر الصحابة كما سبق بيانه)).[3]

وغيرهم من الباحثين والعلماء صرحوا بهذه التسمية في كتبهم يطول البحث بذكرهم.

ثانيا: نقد المحتوى

لما شرع قاسم البيضاني في تقسيم نقد المتن قال: ((أنواع نقد المحتوى (النقد الداخلي)، وينقسم نقد المحتوى إلى قسمين...)).[4]

وكذلك أشار الدكتور حمزة المليباري في قوله: ((والنظر في المحتوى والمضامين لمعرفة صحتها، وسلامتها من التصحيف، هو ما يقال الدراسة الداخلية)).[5]

1- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، دار الفكر العربي، لا ط، لا تاريخ، ص77.

2- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د أكرم بن ضياء العمري، دار بساط، بيروت، ط4، لا تاريخ، ص212.

3- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر، دمشق-سورية، ط3، 1401هـ -1981م، ص469.

4- مباني نقد متن الحديث، قاسم البيضاني، ص20.

5- نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة عبد الله المليباري، ملتقى أهل الحديث، www.ahlalhdeeth.com ص28.

ثالثا: نقد المضمون

لم أجد حسب علمي من أطلق على نقد المتن هذا الإطلاق، ولكن رأيته مناسبا له من حيث المعنى، فاستعنت بما قاله الدكتور ربيع بن هادي المدخلي نقلا عن أحمد خان الهندي الذي قال: ((وإنا لا ندري عن الأحاديث التي وثقت، أوجهت الجهود إليها من حيث المضمون والمحتوى أم لا؟، وأي السبل سلكت في ذلك؟))[1] مشيرا إلى عدم اهتمامهم بالمتن.

وكذلك يقول عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب نقلا عن صالح أحمد رضا الذي قال: ((إن ما سبق يؤكد أن المحدثين قد نقدوا المتن كما نقدوا السند، فما يدعيه بعض الناس أن علماء الأمة اعتنوا بنقد الشكل دون المضمون، قول من لم يسبر السنة ولم يعرف حقيقتها، ولا غاص في بحارها ليعلم الحق من الباطل والصحيح من المزيف)).[2]

رابعا: نقد المروي

وهو ما يشير إليه الدكتور صلاح الدين الأدلبي في كثير من المواضع فيقول: ((وما دامت المرويات تحتاج إلى بحث وتمحيص لمعرفة المقبول منها والمردود، فلا بد من قواعد وضوابط، ونقد للمرويات في ضوء هذه القواعد والضوابط... وبعد أن ذكر ذلك صرح بأنه يجب النظر إلى المرويات بعين بصيرة، ونظر ثاقب، إذ قد يكون المروي مما لا يتصور صدوره عن النبي ﷺ فيحكم العلماء عليه بالرد... إلى أن قال: وهذا هو "نقد المتن" ثم قال أيضا: "وهذا النوع من النقد للرواية، أعني طريقة نقد المتن...")).[3]

وهذا الإطلاق يبدو صائبا من حيث المعنى، لأن المروي نفسه المتن والله أعلم، ولكن هناك قول نقله الدكتور عبد الرحمن خلف يقول بأن نقد المروي من الإطلاقات على النقد عامة، وأنه يشمل السند والمتن معا، لأنهما عند الناقد جملة واحدة، قد يدخل الخطأ والوهم

1- حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، د ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، لا ط، لا تاريخ، ص31.

2- الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، لا ط، لا تاريخ، ص36.

3- انظر منهج نقد المتن عند علماء الحديث، صلاح الدين الأدلبي، ص10.

على أي جزء منها،[1] وهذا صواب لو كانت لفظة المروي يفهم منها السند والمتن معا، ولفظة المروي عند المحدثين يراد بها المتن، ودائما ما يعبرون بالراوي والمروي، فالأول يفهم منه صاحب الرواية وهو خاص بالسند، والثاني خاص بالرواية في حد ذاتها وهو خاص بالمتن فقط، ولكن قد يقول القائل أن المروي يقصد به الحديث، والحديث فيه السند والمتن، فيدخل بذلك في نقد المروي السند والمتن معا، فيقال: أن هذا الإجمال لا يصح، لأننا إذا جردنا المتن عن السند، نستطيع أن نقول المتن المروي عن رسول الله ﷺ، وإذا جردنا السند عن المتن، فلا نستطيع أن نقول السند المروي عن رسول الله ﷺ، لأن السند هو سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن ورووه، فنقول: رووا بالسند، ولا نقول: رووا السند، فالسند إذا غير داخل في معنى المروي، وإنما هو وسيلة جاء بسببها المروي، والله أعلم،

خامسا: النقد العقلي

وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في قوله: ((النقد العقلي عند المحدثين: يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلما تكلموا على المتون، أو بمعنى آخر قلما استعملوا عقولهم في نقد المتن،...))[2]، ولكن يبدوا من كلامه أن هذا الإطلاق غير صائب نوعا ما، لأن العقل يعتبر وسيلة للنقد سواء في المتن أو في السند، وهذا ما عبر عليه هو نفسه في عدة مواضع، فقال: ((ويمكننا أن نقول إن مراعاة المحدثين للعقل في دراسة الأحاديث النبوية، وقبولها ورفضها، كان في كل خطوة، حيث كان بالإمكان مراعاته))،[3] ولكن ما جعل هذا الإطلاق عنده من إطلاقات نقد المتن، هو أنه جعله تحت عنوان كبير، وتكلم فيه حول اهتمام المحدثين بنقد المتن دون تناوله ذكر نقد السند في ذلك الباب، وكذلك ذكر في نفس الكتاب قبل ذلك فقال: ((فالمحدثون ينظرون في نقدهم للحديث إلى ناحيتين أساسيتين هما:

- البحث في الرواة.

1- انظر نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، د نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ -1989م، ص14.

2- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، د محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ -1990م، ص81.

3- المصدر نفسه، ص83.

- والبحث في المتن من الناحية العقلية إن اقتضى الأمر ذلك)).[1]

وهذا ما وافقه عليه الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ونقله عنه بعد أن قال: ((وأما من حيث الواقع التاريخي في منهجهم فإليك بعض أقوال العلماء في مدى استخدام النقد العقلي لدى المحدثين))،[2] والظاهر أن هذا الإطلاق يراد به نقد المتن فعلا حين الإطلاق، لأن نقد المتن مستنده الأساسي هو استعمال العقل، وذلك لأن فيه عملية مقارنة ومطابقة بالمنقول والأصول والمعقول، وذلك لا يتأتى إلا باستعمال العقل والنظر والتمحيص، فالمتبادر إلى الذهن حين سماع لفظة النقد العقلي هو نقد المتن، ولكن إذا خصصت، أو أضيفت لها قرينة تدل على اختصاصها بالسند أو بالمتن والسند معا، فهي تدل على ما أطلقت عليه، أو على ما خصصت به، والله أعلم.

1- المصدر السابق، ص20.

2- حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار المسلم، ط1، 1414هـ -1994م، ص18.

المبحث الثاني: ظهور علم نقد المتن وتطوره

المطلب الأول: نقد المتن في عهد الصحابة

قبل عهد الصحابة رضوان الله عليهم وفي حياة النبي ﷺ ظهر نقد المتن ظهورا واسعا وكان عبارة عن تصحيح مفاهيم كانت معهودة عندهم بمعناها العام، فعن عبد الله ((لما نزلت: {الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}[1] شق ذلك على الناس، قالوا: يا رسول الله، وأينا لم يظلم نفسه؟ فقال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا قول العبد الصالح: {يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم}[2] إنما هو الشرك)).[3] فبين النبي ﷺ لهم معنى الظلم المقصود في هذه الآية وأنه الشرك التي دلت عليه الآية الأخرى في سورة لقمان، فكان انتقاد النبي ﷺ لفهمهم الذي يصب في المعنى العام لكلمة الظلم، وتصحيح فهم المتن يعد نوعا من أنواع نقد المتن، ومن أمثلته أيضا: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: ((أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم

1- سورة الأنعام، آية 82.

2- سورة لقمان، آية 13.

3- أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، لا ط،1311هـ، باب ظلم دون ظلم، رقم 32، ج1 ص14-15، وفي باب قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا)، رقم3360، ج4 ص141.

وأخرجه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، لا ط، 1419هـ - 1998م، باب صدق الإيمان وإخلاصه رقم 124، ج1 ص75،

وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي في الجامع، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، لا تاريخ، كتاب ثواب القرآن، باب ومن سورة الأنعام، رقم3067، ص687.

وأخرجه أبو عبد الله أحمد بن حنبل في مسنده، ت: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م، مسند المكثرين وغيرهم رقم 4112، ج2 ص601.

طرح في النار))،[1] فكان ذلك تصحيحا من النبي ﷺ لمفاهيم معهودة عند الصحابة وربما من أيام الجاهلية، فكان بتصحيحه لها نقد وتمحيص للمعلومات التي يحملها أصحابه وتوجيه لها الوجهة الصحيحة.

ثم جاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعد النبي ﷺ وانتقد بعضهم أحاديث بعض، وانتشرت هذه الفكرة انتشارا واسعا بينهم، فها هي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما بلغها أن ناسا يقولون إن الصلاة يقطعها الكلب والحمار والمرأة قالت: ((ألا أراهم قد عدلونا بالكلاب والحمر ربما رأيت النبي ﷺ يصلي بالليل وأنا على السرير بينه وبين القبلة فتكون لي الحاجة فأنسل من قبل رجل السرير كراهية أن استقبله بوجهي))،[2] ولما قال عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((أفردوا الحج ودعوا قول أعماكم هذا فقال: عبد الله بن عباس إن الذي أعمى الله قلبه أنت ألا تسأل أمك عن ذلك فأرسل إليها فقالت: صدق ابن عباس خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجا فجعلناها عمرة فحللنا الإحلال كله حتى سطعت المجامر[3] بين الرجال

1- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ح2581، ص1040، والترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ماجاء في الحساب والقصاص، ح2419، ص545.
وابن حنبل في مسنده، مسند المكثرين وغيرهم، مسند أبي هريرة، ح8250، ج4، ص232.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء، ج1 ص109.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلين ح512، ج1 ص208.
وأخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، ت: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م، كتاب الصلاة، باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة، ح512، ج1 ص322.
وأخرجه أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي، السنن، ، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، لا تاريخ، كتاب القبلة، باب ذكر ما بقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة، ح755، ص126.
وأخرجه أحمد في مسنده، مسند السيدة عائشة رضي الله عنها، ح27056، ج10 ص632.
وأخرجه أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي في سننه، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط1، 1420هـ -2000م، ح1453، ج2 ص886.
وأخرجه أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الموطأ، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1417هـ -1997م، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الليل، ح308، ج1 ص173.

3- المَجَامِرُ: ((جَمْع مِجْمَرٍ ومُجْمَرٍ، فالمِجْمَرُ بِكَسْرِ الْمِيمِ: هُوَ الَّذِي يُوضَع فِيهِ النَّارُ للبَخُور. والمُجْمَرُ بالضَّم: الَّذِي يُتَبَخَّر بِهِ وأُعِدّ لَهُ الجَمْرُ)). النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لا ط، 1399هـ -1979م، ج1 ص293.

والنساء))،[1] وهذا أيضا تصحيح من أسماء رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا لعبد الله بن الزبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وتبيين له بأنه أخطأ في إصابة السنة من خلال المتن دون النظر للسند إذ كان جميع الصحابة عدولا لا يسأل عن عدالتهم ولكن الخطأ والوهم ممكن في حقهم.

ومن النماذج التي سيقت لهذه الفترة، قصة أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ميراث الجدة، عن قبيصة بن ذؤيب قال: ((جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: «حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاها السدس» فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر قال: ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها))،[2]

1- أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ح27627، ج11 ص137 -138.

2- أ خرجه أبو داود، السنن، كتاب الفرائض، باب في الجدة، ح2894، ج3 ص121.

وأخرجه الترمذي، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، ح2101، ج4 ص420. وقال عقبه: ((حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عيينة)).

وأخرجه ابن ماجة، السنن،، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، لا تاريخ، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ح2724، ج2 ص909.

وهذا الحديث ضعفه الألباني لانقطاعه، انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ -1985م، ج6 ص125.

المطلب الثاني: نقد المتن في عهد التابعين

بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ظهر تلاميذهم الذين أخذوا عنهم العلم الذي أغلبه كان محصورا في قول النبي ﷺ، فظهر الفقهاء السبعة، وأصحاب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كالربيع ابن خيثم، وغيرهم كابن سيرين وسعيد بن جبير والحسن البصري وغيرهم كثير، وامتاز زمن التابعين بنفس امتيازات الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أو قريبا منهم، حيث أن المدة بينهم وبين النبي ﷺ قصيرة جدا، فمعظم التابعين كانوا ثقات، كما أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يسأل عن عدالتهم، فامتاز زمنهم بقلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إلا أن هناك ظهورا واسعا في عهدهم للطوائف المبتدعة، فكانوا لذلك يحتاطون في أخذ الحديث والعمل به، فتجدهم من حين لآخر يردون بعض المتون، إما لمخالفتها المعهود عندهم في الكتاب والسنة وأصول أهل السنة والجماعة، أو لغرابتها من حيث العقل والتاريخ، إلى غير ذلك من المعايير التي سنذكرها لاحقا إن شاء **الله**، ومن أمثلته قول الربيع ابن خثيم رحمه الله: ((إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها))،[1] وروى الحاكم عن الأعمش أنه قال: ((كان إبراهيم صيرفي الحديث فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيته فعرضته عليه))،[2] وكذلك لما نقل لعروة بن الزبير رحمه الله حديث ((الصخرة عرش الله الأدنى)) أنكر ذلك وقال: سبحان الله يقول الله: ((وسع كرسيه السماوات والأرض))[3] وتكون الصخرة عرشه الأدنى،[4] فعلى الرغم من صحة السند وعلوه، وقرب الزمن إلى النبي ﷺ إلا أن التابعين أنكروا بعض المتون وانتقدوها، وما ذك إلا ردا على مزاعم من

1- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي،أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت: محمد العجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1391هـ -1971م، ص316.

2- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط2، 1397هـ -1977م، ص16.

3- سورة البقرة، الآية 255.

4- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416هـ -1996م، ص62.

يقول بأن السلف لم يراعوا نقد المتن ولم يلوه اهتماما كثيرا، والحقيقة هي عكس ما يقولون.

المطلب الثالث: نقد المتن في عهد تابعي التابعين

وبعد التابعين جاء دور تابعيهم الذين تميزوا بالكثرة والانتشار، كما تميز علم الحديث في عهدهم بكثرة الأسانيد وتشعبها، وكثرة المحدثين الضعفاء، وبظهور الوضع أيضا، كما ظهر فيه التدوين للسنة النبوية وإن كان قد بدأ فيه من قبلهم، إلا أنه في عهدهم أخذ شكلا مغايرا، وبصورة أوسع من سابقه قليلا، وبدأت بعض معالم علوم الحديث تظهر شيئا فشيئا، كما انتشر علم الجرح والتعديل بينهم، وصار يسأل عن أحوال الرجال في مجالس العلم، ومثل ما كان ذلك كله وغيره كان أيضا نقد المتن قد توسع فيه أكثر، فصارت الأحاديث توصف بالوضع، وتستنكر لنكارة متنها من قبل تابعي التابعين، وهذا الإمام الشافعي رحمه الله يقول مؤصلا لنقد المتن ومبينا له: ((ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه))،[1] وقال الأوزاعي رحمه الله: ((كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابه كما يعرض الدرهم الزائف. فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا)).[2]

ومن أمثلته ما ذكره الذهبي حين قال: قال عبد الله بن عبد الحكم: كنا في مجلس الليث، فذكر العدس، فقال مسلمة بن علي: بارك فيه سبعون نبيا.

فقضى الليث صلاته، وقال: ولا نبي واحد، إنه بارد مؤذ.[3] وهذا من أبين صور نقد المتن، فقد أنكر الليث هذا الحديث لنكارة متنه ولما فيه من مخالفة الواقع المحسوس لحقيقة العدس.

1- الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1357هـ 1938م، ص399.

2- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي، ص318.

3- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج8 ص161.

وهذا ابن المبارك أيضا لما سئل عن نفس الحديث فقال: ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم به؟ قالوا: سلم بن سالم[1]، قال: عمن؟ قالوا: عنك، قال: وعني أيضا؟![2] فلما استنكر المتن رحمه الله بحث عن العلة في السند فوجدها من سلم بن سالم الذي روى هذا الحديث عنه وهو لا يعرفه.

المطلب الرابع: انتشار نقد المتن بعد عهد تابعي التابعين

وبعد عهد تابعي التابعين كان التأليف قد أخذ شكله النموذجي في شتى الفنون، فقد ألف في علوم الحديث وخاصة في الجرح والتعديل وفي العلل وفي التاريخ وفي بعض علوم الحديث الأخرى، أما علم نقد المتن فلم يؤلف فيه مفردا، وإنما دمجوه مع علم العلل، فكانت كتب العلم حافلة وزاخرة به والأمثلة أكبر من أن تحصر في كتاب واحد ومن بين هذه الكتب كتاب العلل لابن المديني، وكتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد ابن حنبل، وكتاب العلل الكبير للترمذي، وكتاب العلل لابن أبي حاتم الذي هو أنموذج هذا البحث، وغيرها كثير مما وصلنا منها ومما لم يصل، ثم ظهر بعدهم التأليف في الموضوعات الذي يحوي العدد الجم من المتون الواهية، فمن بينهم الموضوعات لابن الجوزي، والمنار المنيف لابن القيم الجوزية، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، واللآلئ الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للكرمي، وغيرها كثير من الكتب التي تكلمت في الموضوعات والتي حوت كثيرا من الأحاديث الكثيرة التي انتقدت بسبب متنها.

1- هو سلم بن سالم أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن البلخي، قدم بغداد، وحدث بها عن عبيد الله بن عمر العمري، وأبي عصمة نوح بن أبي مريم، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحيم بن زيد العمي، وابن جريج، وسفيان الثوري. روى عنه مخول بن إبراهيم النهدي، وسريج بن يونس، وأحمد بن منيع، ويعقوب بن عبيد النهرتيري، وموسى بن خاقان، والحسن بن عرفة، وسعدان بن نصر، وغيرهم. قال أحمد بن سيار: سلم بن سالم من أهل بلخ، كان زاهدا، وكان رأسا في الإرجاء داعية، وكان يروي أحاديث ليست لها خطم ولا أزمة، شبيهة بالموضوع.

ورماه عبد الله ابن المبارك بالكذب لحديث حدثه عنه. ضعفه كثير من الأئمة. انظر تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الخطيب، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ -2002م، ج10 ص202-203.

2- انظر تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10 ص606.

المبحث الثالث: وسائل ومؤهلات يجب توفرها في الناقد

المطلب الأول: شروط ناقد المتن

هناك شروط لا بد منها لأي طالب علم في أي مجال، وخاصة لمن أراد أن يميز الصحيح من الضعيف من أحاديث ﷺ، ذكرها أهل العلم وأكثروا من ذكرها في كتبهم، وقد جمعها البيهقي[1] بقوله: ((وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه. وهذا هو الذي أشار إليه عبد الرحمن بن مهدي، وهو أحد أئمة هذا الشأن، ولأجله صنف الشافعي كتاب الرسالة، وإليه أرسله، وذلك أنه قيل له: كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون. وقال مرة: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد، وقال: هذا بهرج، أكنت تسأل عم ذلك، أو كنت تسلم الأمر له؟ قال: بل كنت أسلم الأمر له قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة))،[2] فهي التي تكسب السامع ملكة قوية في تمييز أحاديث النبي ﷺ من غيرها، فتجده ينكر متن الحديث مباشرة عند سماعه لأول مرة دون أن ينظر في سنده، وقد لا تتبين له علة الحديث إلا بعد عشرات السنين، ومن نظر تراجم أهل العلم المشهورين بالنقد علم يقينا أنهم ما وصلوا لتلك الدرجة إلا بتوفر هذه الشروط التي ذكرها البيهقي رحمه الله، وقد فصل فيها ابن القيم رحمه الله

1- هو الحافظ العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، الخراساني. وبيهق: عدة قرى من أعمال نيسابور على يومين منها. ولد: في سنة أربع وثمانين وثلاث مائة في شعبان. سمع من: الحاكم أبي عبد الله الحافظ، فأكثر جدا، وتخرج به، ومن أبي طاهر بن محمش الفقيه، وعبد الله بن يوسف الأصبهاني، وأبي علي الروذباري، وأبي عبد الرحمن السلمي، وخلق سواهم. ألف (السنن الكبير)، وكتاب (السنن والآثار)، وكتاب (الأسماء والصفات) وغيرها كثير، توفي: في عاشر شهر جمادى الأولى، سنة ثمان وخمسين وأربع مائة. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي. ج18 ص163.

2- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، ت عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي بباكستان، ط1، 1412هـ -1991م، ج1 ص144.

تفصيلا أحسن من هذا فقال: ((وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فللأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح: ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم)).[1]

المطلب الثاني: معايير نقد المتن

هناك معايير متى توفرت في المتن أمكن تمييزه بأنه متن غير صحيح، ومنها:

- مخالفة النص لصريح القرآن: هناك أحاديث كثيرة حكم عليها أهل العلم بأنها موضوعة لأنها خالفت صريح القرآن كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة وهذا من أبين الكذب لأن الله تعالى يقول { يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}[2] وهذه الآية دليل على أن مقدار الدنيا لا يعلمه أحد إلا الله تعالى.[3]

ولكن يجب على الناقد أثناء عرض النصوص على القرآن أن يلتزم بالمعنى الصحيح للآيات، لذلك قالوا صريح القرآن، فيجب أن يبتعد الناقد عن التأويلات البعيدة، أو

1- المنار المنيف، ابن القيم الجوزية، ص33.

2- سورة الأعراف، الآية 187.

3- انظر المنار المنيف، ابن قيم الجوزية، ص59.

الباطنية، كما يفعله أهل الأهواء من الفرق الضالة والعياذ بالله، فكم من أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر ردها الشيعة لأنها بزعمهم تخالف نص القرآن كما في بداية سورة الحجرات، وهذا يدل على أنهم لم يفهموا القرآن جيدا، وإنما فهموه حسب ما تعتقده قلوبهم الزائغة، وحسب ما تراه عقولهم القاصرة، ووقع هذا كثيرا عند من ينكرون الصفات، برد أحاديث إثبات الصفات، لأنها خالفت قوله تعالى: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ))،[1] وذلك لأن عقولهم القاصرة تأبى أن يكون لله صفة، وإذا أثبتنا له صفة وقعنا في التشبيه، فردوا كثيرا من الأحاديث في هذا الباب، وأولوا كثيرا، وما ذاك إلا لأنهم خالفوا قواعد أهل العلم في رد الأحاديث وقبولها والله أعلم.

- مخالفة النص السنة المتواترة: ومثاله ما رواه العقيلي[2] عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فحدثوا به حدثت أو لم أحدث))، وليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح، وللأشعث هذا غير حديث منكر،[3] فإنه مخالف للحديث المتواتر الذي قاله النبي ﷺ: ((من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)).[4]

1- سورة الشورى، الآية 11.

2- هو الإمام، الحافظ، الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي الحجازي، مصنف كتاب (الضعفاء)، سمع من: جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، ومحمد بن إسماعيل الترمذي،وعبد الله بن أحمد ابن حنبل، وخلق كثير، وحدث عنه: أبو الحسن بن نافع الخزاعي، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، ويوسف بن أحمد بن الدخيل، وطائفة. توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة. انظر سير أعلام النبلاء، ج15 ص236.

3- الضعفاء الكبير،أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ت: د عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ -1984م، ج1 ص32 -33.

4- أخرجه البخاري، الصحيح الجامع، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ج1 ص33. وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح3004، ص1201. وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب في التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح3651، ج4 ص42.

وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب العلم، باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح2659، ص599. =

وفي هذا الباب يجب أن يكون الناقد عالما بالحديث متضلعا فيه، حتى يعرف السنة المتواترة من غيرها فقد خاض في ذلك أقوام فأخطئوا، ومن ذلك ما قاله أحمد بن محمد التيجاني[1] في حديث ((بعثت إلى الثقلين الجن والإنس))، قال: وهو حديث مجمع على صحته وتواتره،[2] وإنما الحديث لم يروه إلا البيهقي بسند معلق وبصيغة التمريض بقوله روينا عن ابن عباس عن النبي ﷺ ((بعثت إلى الجن والإنس))،[3] وإن كان معناه صحيحا بنص القرآن، فلا نقول أنه متواتر بل ومجمع على تواتره، كيف وهو مشكوك حتى في صحته، فإذا كان أهل الحديث يردون معلقات البخاري ومسلم إذا رويت بصيغة التمريض، ولم توصل في غير الصحيحين، فكيف بمعلقات غيرهما، والتي هي مروية بصيغة التمريض كما في المثال السابق، والقصد من إيراد هذا، هو التثبت في إطلاق الأحكام على الأحاديث، والتثبت في معرفة معانيها، ليلا نرد متون أحاديث ونزعم أنها خالفت السنة المتواترة، وهي في الحقيقة لم تخالف السنة المتواترة، ولربما كان ما رددناه أرجح من الذي أثبتناه، وأهل الحديث من النقاد قد تكلموا كثيرا عن أسباب الترجيح وضوابطه، وأن ذلك لا يتأتى إلا لمن كان ذا دراية تامة بعلمي الرواية والدراية.

=وأخرجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة)، السنن، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم،ح30، ص18.

وأخرجه أحمد، المسند، مسند علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، ح594، ج1 ص236 –237.

وأخرجه الدارمي، السنن، باب اتقاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، والتثبت فيه، ح238، ج1 ص304.

1– هو أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف التيجاني، أبو العباس: شيخ (الطائفة التجانية) بالمغرب. ولد بسنة: (1150هـ –1737م)، وكان فقيها مالكيا عالما بالأصول والفروع، ملما بالأدب. تصوف ووعظ وأقام مدة بفاس وتلمسان، وحج سنة 1186هـ، فمر بتونس، وعاد إلى فاس. ثم رحل إلى (توات) وأخرج منها، فاستقر بفاس إلى أن توفي سنة: (1230هـ –1815م). ولبعض أصحابه كتب في سيرته منها (جواهر المعاني) و (النفحة القدسية في السيرة الأحمدية التيجانية). وله (ورد) في 10 ورقات. انظر الأعلام، الزركلي، ج1 ص245.

2– انظر جواهر المعاني وبلوغ الأماني، علي حرازم بن العربي برادة الفاسي، ت: د محمد الراضي كنون الإدريسي الحسني، لا ط، ص626.

3– شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: د عبد العلي عبد الحميد حامد و مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423هـ – 2003م. ج3 ص68.

- مخالفة النص الواقع التاريخي: مثل حديث: وضع الجزية عن أهل خيبر، فهذا كذب من عدة وجوه، لأن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، وفيه كتب معاوية بن أبي سفيان هكذا، وهو إنما أسلم زمن الفتح، والجزية إنما نزلت بعد عام تبوك، وغيرها مما يعلم أنها كذب مفترى مخالف للواقع التاريخي.[1]

ويقصد بالواقع التاريخي هنا ما ثبتت صحته عند أهل الحديث، لا ما دون في كتب التاريخ، لأن فيها الغث والسمين، فيها الصحيح وفيها الضعيف، وما أكثر الموضوعات التي فيها، فيجب التثبت في صحة التواريخ والأحداث المنقولة، حتى تعتبر معيارا لرد المتون أو قبولها.

- ما يعرف خطأه بالحس والمشاهدة مثل: ((الباذنجان لما أكل له))، ومثل: ((الباذنجان شفاء من كل داء))، يقول ابن القيم: ((قبح الله واضعهما لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه، ولو أُكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة لو أكله فقير ليستغني لم يفده غنى أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم)).[2]
- مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة مثل: ((خيركم في المائتين: الخفيف الحاذ، قيل: يا رسول الله، وما خفيف الحاذ قال: الذي لا أهل له ولا ولد))، ومعلوم أن حفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة، وقد قال عنه أبو حاتم الرازي: ((هذا حديث باطل)).[3]
- ما يعرف بركاكة لفظه وضعف أسلوبه: ومثاله حديث ((لا تسيدوني في الصلاة)) فهذا حديث لا أصل له، مع لحن فيه.[4]

1- انظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم الجوزية، ص69.

2- نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ت حسن السماعي سويدان، دار القادري – بيروت، ط1، سنة 1411هـ – 1990م، ج1 ص41.

3- انظر كتاب العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د سعد بن عبد الله الحميد و د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، ط1، 1427هـ – 2006م، مس 1890 ج5 ص166 –167.

4- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل الطرابلسي، ت فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لاط، 1415هـ، ج1 ص219.

وهذا كله من اختصاص الحذاق من أهل النقد، من جمعت فيهم شروط ومواصفات الناقد التي ذكرناها قبل، وهذا كله استعمله النقاد في نقد المتون، والأمثلة على ذلك كثيرة.

المطلب الثالث: أنواع نقد المتن

إن النقد كما ذكرت سابقا هو تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وهذان الطرفان أي الصحة والضعف هما ما استنبط الدكتور نجم عبد الرحمان خلف منه أنواع نقد المتن وملخصه هو:

- النقد السالب: وذلك ببيان ضعف المتن وما فيه من الوهم والخطأ والتصحيف،
- النقد الموجب: وهو ببيان صحة المتن وتفنيد ما أثير حوله من شبه ودفع المثالب المتوهمة عنه، والخطأ المزعوم، ومعالجته ببيان غريب ألفاظه، ودقيق معانيه، واجتهاد في وضع المتن في الإطار الصحيح حتى لا يفهم فهما سقيما يفسد معناه.[1]

وقد قسمه صلاح الدين الأدلبي إلى:

النقد السلبي للنزاهة: فيقابله البحث في ظاهرة الوضع عند الرواة.

النقد السلبي للدقة: فيقابله البحث في ظاهرة الوهم عند الرواة.[2]

وقسمه قاسم البيضاني إلى:

أ- تقييم النص، ومعرفة صحيحه من سقيمه، بعرض المحتوى على بعض المعايير، والحكم عليه من خلال موافقته لهذه الضوابط، وغاية ما يستفاد من حاصل هذه العملية، صحة متضمن الخبر لا صحته في نفسه.

1- انظر نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين للدكتور نجم عبد الرحمان خلف، مكتبة الرشد بالرياض، ط1 ،1409هـ- 1989م، ص37.

2- انظر منهج نقد المتن عند علماء الحديث، صلاح الدين الأدلبي، ص34.

ب- تقييم النص والحكم عليه، من خلال عرضه على بعض الضوابط، والنظر إليه بما هو مخالف لهذه المعايير، ومفهوم الموافقة غير مفهوم المخالفة، وحاصل هذه العملية رد الحديث وعدم القبول به، وهذا ما نريده في بحث نقد المحتوى.[1]

ومن خلال هذه التقسيمات نرى أن كل واحد من هؤلاء قسمه باعتبار، فالأول باعتبار التعامل مع المتن المردود والمتن المقبول، فالمتن المردود يعامل معه ببيان ضعفه ووهمه وخطأه، والمتن المقبول يعامل معه بتصحيح معناه، ورد الشبه حوله، وأما الثاني فقسمه باعتبار السبب، فإما أن يكون المتن المردود سببه الوهم، وإما أن يكون سببه الوضع، وهذا التقسيم يدخل في قسم النقد السالب الذي هو في التعريف الأول، والثالث إنما قسمه باعتبار مراحل النقد، التي هي مرحلة تقييم النص وعرضه على قواعد وضوابط النقد، ومرحلة الحكم على النص بعد عرضه على تلك القواعد والضوابط.

1- مباني نقد متن الحديث، قاسم البيضاني، ص20.

المبحث الرابع: أسباب نقد المتن عند المحدثين

المطلب الأول: المخالفة

وهي أن يروي الراوي حديثا يخالف به غيره من الرواة، وهي تنقسم إلى:

أولا: الشاذ وهو كما عرفه الشافعي رحمه الله بقوله: ((ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ: أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس))،[1] فالشافعي رحمه الله عرف الشاذ بأنه مطلق المخالفة وجعل الترجيح على حساب العدد دون الضبط، وهذا التعريف يمس جانبا من جانبي الشاذ فقط فإن التفرد أيضا قد يكون شذوذا أحيانا، ولكن ما يهمنا في المبحث هو الشاذ الذي هو من قبيل المخالفة، فكثيرا ما يرد أهل العلم أحاديث رواة ذات أسانيد صحيحة لأن متنها مخالف للمتن الذي رواه من هو أوثق منهم صفة أو عددا، ويحكم بعد الترجيح ببطلان هذا الحديث لأن متنه مخالف لمتن صحيح، ومثاله حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فصلى بهم فلم يرفع يديه إلا مرة)).[2]

قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله: "أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه، ثم لم يعد".

قال أبي: هذا خطأ؛ يقال: وهم فيه الثوري، وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح، فرفع يديه، ثم ركع، فطبق، وجعلها بين ركبتيه. ولم يقل أحد ما رواه الثوري)).[3]

1- معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان (ابن الصلاح)، ص163.

2- أخرجه أحمد، المسند، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ح3753، ج2 ص508.

وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ح748، ج2 ص336.

وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا في أول مرة، ح257، ص74.

وأخرجه النسائي، السنن، كتاب الصلاة، باب الرخصة في ترك ذلك، ح1058، ص173.

3 - كتاب العلل، ابن أبي حاتم، مس258، ج2 ص123 -124.

وقد ضعف الحديث غير واحد من الأئمة الكبار كأحمد ابن حنبل وأبي داود والدارقطني وغيرهم على الرغم من أن سنده على شرط الشيخين والعلة في ضعفه هي مخالفته لأحاديث متواترة عن النبي ﷺ في رفع الأيدي في الركوع وفي الرفع منه.

ثانيا: المنكر وهو كما خلص إليه عبد الرحمان السلمي بعد دراسة إطلاقات المحدثين عليه بقوله: ((وهو الحديث الذي يستفحشه الناقد من خطأ المحدث، سواء بان وجه الخطأ فيه، أو غلب على ظن الناقد حصوله، بغض النظر عن حال راويه الذي أخطأ فيه، تعمده أو وهم فيه، وسواء كان ذلك الخطأ في المتن أو في الإسناد))،[1] وهذا يبدو منافيا لإدراجه تحت أقسام المخالفة، ولكنه في الحقيقة غير مناف لذلك، لأنه في التعريف لم يقيده بتفرد ولا بمخالفة، وهو نفسه ذكر أن المحدثين يركزون في معنى المنكر على محورين أساسيين وهما: تفرد الراوي بما لا يتابع عليه، ومخالفته لمن هو أولى منه،[2] وبهذا المعنى قد صار تعريف ابن حجر للمنكر حين قال: ((إن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "المعروف"، ومقابله يقال له: "المنكر"))،[3] جزئية فقط من إطلاقات المحدثين وابن حجر بهذا جعل المنكر من قبيل المخالفة، والفرق بينه وبين الشاذ عنده هو أن الشاذ مخالفة المقبول، والمنكر إنما هو مخالفة الضعيف، ولكن المتقدمين يطلقون المنكر أحيانا على غير ما قيده به ابن حجر، فقد يطلقون المنكر على ما فحش غلطه وكثر خطأه أحيانا، وقد يطلقونه على ما كان متنه باطلا أيضا كما يفعل أبو حاتم رحمه الله، كيف لا وقد عرفه كثير من أهل العلم قبل ابن حجر بأنه الفرد الذي ليس له متابع لمتنه ولا شاهد،[4] وهذا كله يدخل تحت تعريف عبد الرحمان السلمي الذي ذكر سابقا، وقد جعله النقاد أيضا هو والشاذ قسما واحدا، وقد مثل له ابن الصلاح بحديث يحيى بن محمد بن قيس المدني، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال

1- الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمان بن نويفع بن فالح البنوي السلمي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، لاط، 1421هـ، ج1 ص57.

2- انظر المصدر انفسه، ج1 ص53.

3- انظر نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ -2006م، ص86.

4- انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي، ج3 ص379.

رسول الله ﷺ: ((كلوا البلح بالتمر، كلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب، ويقول بقي ابن آدم، حتى أكل الخلق بالجديد)).[1]

تفرد به أبو زكير[2] وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يتحمل تفرده والله أعلم[3]، وقد حكم على الحديث كثير من الأئمة النقاد ببطلان متنه، وأدرجه المصنفون في الأحاديث الموضوعة في مصنفاتهم لأجل نكارة متنه.

ثالثا: زيادة الثقة، وهي كما عرفها قال ابن رجب: ((فصورتها: أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة))،[4] وهو بهذا لم يقيدها بسند أو متن والذي يظهر من صنيع المحدثين أنها إما في السند أو في المتن أو فيهما معا.

فكثير من زيادات الثقات حكم عليها أهل العلم بالضعف لأجل المخالفة ولو لم تكن منافية، مثل ما رواه أبو داود في السنن من طريق أبي الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن، مولى عروة، يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع، قال: ((كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا؟ قال: طلق عبد الله بن عمر امرأته، وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ، فقال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته، وهي حائض،

1- أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الأطعمة، باب أكل البلح، بالتمر، ح3330، ص560.

2- هو أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني، المحدث، المعمر، المدني، ثم البصري، مؤدب أولاد أمير البصرة جعفر بن سليمان العباسي. روى عن: زيد بن أسلم، وأبي حازم الأعرج، والعلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وصالح بن كيسان، وسهيل بن أبي صالح، وطائفة. وحدث عنه: علي بن المديني، وأبو حفص الفلاس، وبندار، وحفص الربالي، وعبد الرحمن بن عمر رسته، وبكر بن خلف، وآخرون، وخرج له مسلم متابعة – فيما أظن – لا في الأصول، فإنه لين الحال.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: أحاديثه مقاربة، سوى حديثين، وقال الفلاس: ليس بمتروك، وقال الكوسج: عن ابن معين: هو ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

وموت أبي زكير قبل المائتين، أو في حدودها. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ج9 ص296.

3- معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص173.

4- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: د همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء –الأردن، ط1، 1407هـ –1987م، ج2 ص635.

قال عبد الله: فردها علي، ولم يرها شيئا، وقال: ((إذا طهرت فليطلق أو ليمسك))، قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ "{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ}[1] في قبل عدتهن)).[2]

فالزيادة وقعت في قول ابن عمر: ((ولم يرها شيئا))، لأن هذا الحديث كما ذكر أبو داود: ((روي من طريق الزهري عن سالم ونافع عن ابن عمر أنه ﷺ، أمره أن يراجعها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء طلق، وإن شاء أمسك، وروي، عن عطاء الخراساني، عن الحسن، عن ابن عمر نحو رواية نافع، والزهري، والأحاديث كلها على خلاف ما قال: أبو الزبير)).[3]

فهذه الزيادة اعتبرت شاذة لأن النبي ﷺ اعتبرها تطليقة كما جاء في رواية سالم ونافع الثقات أما رواية أبي الزبير لم يعتبرها تطليقة فخالف فيها هؤلاء الثقات فرجحت روايتهم على روايته، ومما يؤكد ذلك ورود بعض الروايات عن أبي الزبير لم تذكر فيها تلك الزيادة، ومن ذلك ما رواه مسلم والنسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير.

1- سورة الطلاق، الآية1.

2- أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، سورة الطلاق، ج6 ص155.

وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمر برجعتها، ح1471، ص587.

وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة، ح2179، ج2 ص438.

وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في طلاق السنة، ح1175، ص278 -279.

وأخرجه النسائي، السنن، كتاب الطلاق، باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله -عز وجل- ان تطلق لها النساء، ح3389، ص524.

وأخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ح2019، ص349.

وأخرجه أحمد، المسند، مسند عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، ح311، ج1 ص154.

وأخرجه الدارمي، السنن، من كتاب الطلاق، باب السنة في الطلاق، ح2308، ج3 ص1453.

وأخرجه مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الأقراء في عدة الطلاق وطلاق الحائض، ح1683، ج2 ص89.

3- السنن، أبو داود السجستاني، ج2 ص442.

المطلب الثاني: التفرد

إن التفرد كما عرفه عبد الجواد حمام هو: ((ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشاركه غيره من الرواة، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطا كان الراوي أو دون ذلك))،[1] وإن الأحاديث الغريبة غالبها ضعيفة، وأهل العلم دوما على حذر منها، فينظرون إليها بعين الاعتبار، وكثيرا من المتون يضعفونها لأجل الغرابة، والغريب هو: ((ما ينفرد بروايته أو برواية زيادة في متنه أو إسناده شخص واحد في أي طبقة عن جميع رواته الثقات وغيرهم فلم يرو ذلك غيره في أي موضع وقع التفرد به في السند)).[2] لذلك كثيرا من المتون أو الأحاديث يقول عنها أهل الحديث غريب ويريدون بها ضعفها، يقول نور الدين عتر: ((الغريب الضعيف أو الفرد الضعيف، وهو ما لم تتوفر فيه صفات الصحيح ولا الحسن، وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة، لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، وقد كثر الضعف والعلل الخفية في الغرائب حتى حذر علماء الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضهم على الغريب الفرد اسم "المنكر"))[3].

ومثاله ما رواه الحاكم قال: ((أخبرنا أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا عبيد بن غنام النخعي، أنبأ علي بن حكيم، ثنا شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: {اللَّهُ الذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}[4] قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى))[5].

1- التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، عبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق، ط1، 1429هـ -2008م، ص90.

2- اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، عبد الرؤوف المناوي، ت أبو عبد الله ربيع بن محمد السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، لا ط، لا تاريخ، ج1 ص168.

3- منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، دار الفكر، دمشق-سورية، ط3، 1418هـ -1997م، ص402.

4- الطلاق، الآية 12.

5- أخرجه أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الحرمين، ط1، 1417هـ -1997م، كتاب التفسير، تفسير سورة الطلاق، ح3879، ج2 ص580.

تفرد برواية هذا الحديث عن ابن عباس أبو الضحى[1] فأعل أهل العلم روايته رغم وثاقته لأنه تفرد في روايتها, مع غرابة متنه واستحالته. فقال البيهقي عقب الأثر: ((إسناد هذا عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا صحيح، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا والله أعلم))،[2] وقال السيوطي: ((ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة)).[3]

المطلب الثالث: الاضطراب

المضطرب من الحديث عرفه الحافظ ابن الصلاح بقوله: ((هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له)) .[4]

وقد استدرك عليه الإمام الزركشي[5] بقوله: ((قد يخرج ما لو حصل الاضطراب من راو واحد. وقد يقال فيه: نبنيه على دخوله من باب أولى، فإنه أولى بالرد من الاختلاف بين راويين. وينبغي أن يقال: "على وجه يؤثر" ليخرج ما لو روي الحديث عن رجل مرة وعن آخر أخرى))،[6] والاضطراب حكمه الضعف كما أشار إليه ابن الصلاح بقوله:

1- هو أبو الضحى مسلم بن صبيح القرشي الكوفي، مولى آل سعيد بن العاص. سمع: ابن عباس، وابن عمر، والنعمان بن بشير، ومسروقا، وغيرهم. حدث عنه: مغيرة، ومنصور، والأعمش، وفطر بن خليفة، وآخرون.
وتفقه: بعلقمة، وغيره. وكان من أئمة الفقه والتفسير، ثقة، حجة، وكان عطارا. مات: نحو سنة مائة، في خلافة عمر بن عبد العزيز. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج5 ص71.

2- الأسماء والصفات لأبي بكر البيهقي, تحق: عبد الله الحاشدي, تقديم: مقبل الوادعي, مكتبة السوادي جدة، ط1، 1413هـ -1993م، ح2، ج2 ص268.

3- تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، ج3، ص369.

4- معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص192.

5- هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة.ولد سنة 745هـ، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) و(لقطة العجلان) في أصول الفقه، و (البحر المحيط) ثلاث مجلدات في أصول الفقه، و(إعلام الساجد بأحكام المساجد) و(الديباج في توضيح المنهاج)، و(التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح) وغيرها من الكتب، توفي سنة 794هـ. انظر الأعلام، الزركلي، ج6 ص60.

6- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، ت: د زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ -1998م، ج2 ص224.

((الاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره –أي الراوي– بأنه لم يضبط))،[1] وهذا يعني أن كل متن اضطرب فيه بحيث استحال الجمع والترجيح بين رواياته فهو مدعاة لرده والحكم عليه بالضعف، وقد قال الحافظ ابن حجر: ((الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين: أحدهما استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم، ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك))،[2] ومثاله ما روي عن عبد الله بن جعفر عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: ((من شك في صلاته، فليسجد سجدتين، وهو جالس)). فهذا الحديث اختلف في لفظه الأخير، فقد أخرجه النسائي[3] من طريق حجاج وروح مقرونين، عن ابن جريج، عن عبد الله بن مسافع، عن مصعب بن شيبة، عن عتبة بن محمد، عن عبد الله بن جعفر، به: قال النسائي: ((قال حجاج: "بعدما يسلم"، وقال روح: "وهو جالس")). وأخرجه النسائي أيضا من طريق الوليد بن مسلم وعبد الله بن المبارك فرقهما؛ كلاهما (الوليد، وابن المبارك) عن ابن جريج، عن عبد الله بن مسافع، عن عتبة بن محمد، عن عبد الله بن جعفر، به بلفظ: ((بعدما يسلم))، وفي بعضها: ((بعد التسليم)). وأخرجه أحمد،[4] وأبو داود،[5] والنسائي،[6] وأخرجه أحمد عن روح.[7] كلاهما (حجاج وروح) عن ابن جريج، عن عبد الله بن مسافع، عن مصعب ابن شيبة، عن عتبة بن محمد، عن عبد الله بن جعفر، به بلفظ: ((بعدما يسلم)) وفي بعضها: ((بعد أن يسلم)).

1– معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، ص193.

2– هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد القادر شيبة الحمد، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 1421هـ –2001م، ص367.

3– أخرجه النسائي، السنن، كتاب السهو، باب التحري، ح1251، ص203.

4– وأخرجه أحمد، المسند، مسند عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، ح1774، ج1 ص551.

5– امجتبى، كتاب الصلاة، ح1033، ج1 ص271.

6– المجتبى، كتاب السهو، باب التحري، ح1250، ج3 ص250.

7– المسند، أحمد ابن حنبل، ح1761، ج3 ص285.

فهذا الحديث اضطرب في لفظه: ((وهو جالس))، فلذلك انتقده أهل العلم.

الفصل الثاني:

نماذج تطبيقية من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم

المبحث الأول: نماذج وصفت بالوضع

المبحث الثاني: نماذج وصفت بالضعف فقط

المبحث الأول: نماذج وصفت بالوضع

المطلب الأول: حديث "من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار"

قال أبو محمد: ((سمعت أبي يقول: كتبت عن ثابت بن موسى[1]، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار.

قال أبي: فذكرته لابن نمير؟ فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر.

قال أبي: الحديث موضوع)).[2]

تخريج الحديث:

أخرج الحديث ابن ماجه من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي،[3] والعقيلي من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن أيوب ومحمد بن عثمان،[4] وابن عدي من طريق أحمد بن محمد السوقي،[5] والبيهقي من طريق أبي حصين محمد بن الحسين بن حبيب،[6]

1- هو ثابت بن موسى، أبو يزيد الكوفي العابد، روى عن: سفيان الثوري، وشريك، وعنه: هناد، ومحمد بن عثمان بن كرامة، ومحمد بن عبيد المحاربي، وأحمد بن أبي غرزة، وأبو برزة الحاسب، ومحمد بن عبد الله مطين، وآخرون.
وهو ضعيف، وقد ضعفه أبو حاتم، وغيره، وقال مطين: ثقة، وقال أبو معين الحسين بن الحسن: سمعت يحيى بن معين يقول: ثابت أبو يزيد كذاب، توفي سنة تسع وعشرين. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي،ط1، 2003م، ج5 ص549. وانظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1382هـ -1963م، ج1 ص368.

2- علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص36.

3- السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، ح1333، ج1 ص422.

4- الضعفاء الكبير، ح221، ج1 ص176.

5- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود -علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1418هـ -1997م، ح317، ج2 ص304 -ج3 ص201 -ج7 ص11 -ج5 ص568 -ج8 ص65.

6- شعب الإيمان، كتاب الصلاة، باب الأذان والإقامة للصلاة المكتوبة وفضل المؤذنين، ح2830، ج4 ص472 - 473.

وتمام بن محمد من طريق أبي عمرو أحمد بن أبي عرزة،[1] وأبو عبد الله محمد بن سلامة من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي والحسين بن عمر بن إبراهيم الثقفي وأبي الأصبغ محمد بن عبد الرحمن والحسين بن عمر بن إبراهيم بن أبي الأحوص وهناد بن السري أبي السري الكوفي وأبي الحسن الطائي وجعفر السباك وأبو العباس أحمد بن محمد بن الصلت،[2] وأبو نعيم أحمد بن عبد الله،[3] وابن عبد البر من طريق عمران بن موسى الطائي،[4] وابن الجوزي من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن أيوب ومحمد بن عثمان والمظفر بن مرجى البغدادي،[5] كلهم من طريق ثابت بن موسى أبي يزيد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ فذكروه، واللفظ لمحمد بن سلامة.

أقوال الأئمة في الحديث:

أنكر هذا الحديث جمهور المحدثين وضعفوه، وحجتهم في ذلك تفرد ثابت بن موسى العابد ووهمه في الحديث وذلك للقصة المروية في هذا الحديث عن محمد بن عبد الله الحاكم قال: ((دخل ثابت بن موسى الزاهد على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول: ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه

1- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي ثم الدمشقي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1412هـ، ح1329، ج2 ص128.

2- مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ – 1986م، ح408، ج1 ص252، ح409، ج1 ص253. ح410، ج1 ص253، ح411، ج1 ص253، ح412، ج1 ص254.

3- تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ –1990م، ج1 ص422.

4- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، ت: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م، ج2 ص83.

5- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1،ج1، 2: 1386هـ – 1966م، ج 3: 1388هـ – 1968م، ج2 ص109 –110.

بالنهار» وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهده، وورعه، فظن ثابت بن موسى أنه روى هذا الحديث مرفوعا بهذا الإسناد، وكان ثابت بن موسى يحدث به عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى، ورووه عن شريك))،[1] فقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن حديث وذكره... قال أبي: الحديث موضوع))، ولما سأل البرذعي أبا زرعة قال – القائل البرذعي–: ((غير واحد رواه عن شريك؟ قال – القائل أبا زرعة–: باطل))،[2] وقال العقيلي: ((ثابت بن موسى العابد الضرير كوفي عن الأعمش حديثه باطل ليس له أصل ولا يتابعه عليه ثقة))،[3] وقال ابن عدي: ((روى عن شريك حديثين منكرين بإسناد واحد، ولا يعرف الحديثان إلا به وأحدهما سرقه منه جماعة الضعفاء –وهو حديث من صلى بالليل...–))،[4] وقال ابن الجوزي بعد سرد الأسانيد للحديث: ((هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم))،[5] وغيرها أقوال كثيرة لأهل الحديث كلها تخلص إلى تضعيف الحديث ورده، وإلى توهيم ثابت بن موسى، وكثير منهم ضعف الحديث لتفرد ثابت به وضعفه، قال ابن عبد البر: ((وفي هذا الباب حديث منكر انفرد به ثابت بن موسى أبو يزيد الكوفي وهو منكر الحديث رماه ابن معين بالكذب))،[6] وقال ابن القيسراني: ((فيه ثابت بن موسى العابد تكلم فيه يحيى الرازي وابن حبان))،[7]

وقد وجدت له كثيرا من المتابعات والشواهد، وكلها كما صرح بذلك النقاد مسروقة لا تخلوا من راوي وضاع أو مجهول.

1- مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، ج1 ص254.

2- الضعفاء، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ت: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط: 1402هـ/1982م، ج2 ص503.

3- الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص176.

4- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج2 ص304.

5- الموضوعات، ابن الجوزي، ج2 ص109.

6- الاستذكار، يوسف ابن البر، ج2 ص83.

7- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، ت: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ – 1985م، ج1 ص230.

فأما ما أخرجه القضاعي من طريق محمد بن أحمد بن سهيل البصري، ثنا زحمويه، ثنا شريك، عن الأعمش به،[1] فقد قال فيها ابن عدي: ((وابن سهيل[2] هذا كذاب على زحمويه[3] حين روى عنه عن شريك هذا الحديث وإنما يروي هذا الحديث عن شريك قوم ضعفاء وأصلح من روى هذا الحديث شيخ صالح، يقال له: ثابت بن موسى كوفي وقالوا اشتبه عليه)).[4]

وأما ما أخرجه ابن عدي عن العدوي،[5] حدثنا الحسن بن علي بن راشد، حدثنا شريك، عن الأعمش به،[6] فقد قال عقبه: ((وهذا حديث ثابت بن موسى عن شريك على أن قوما ضعفاء قد سرقوه منه فحدثوا به عن شريك وليس فيهم أشهر وأصدق من الحسن بن علي بن راشد هذا الذي الزق العدوي عليه)).[7]

1- مسند الشهاب، ح415، ج1 ص256.

2- هو محمد بن العباس بن سهيل الخصيب الضرير، روى عن: لوين، وأبي هشام الرفاعي، وجماعة.

وعنه: أبو القاسم ابن الثلاج.

وكان غير ثقة، يضع الحديث.

بقي إلى بعد العشرين وثلاثمائة ببغداد. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج7 ص614.

وقال عنه ابن عدي: ((وهو ممن يضع الحديث متنا وإسنادا، وهو يسرق حديث الضعاف يلزقها على قوم ثقات)). انظر الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج7 ص568.

3- هو زكريا بن يحيى بن صبيح اليشكري الواسطي، زحمويه، عن: عبد الرحمن بن أبي الزناد، وفرج بن فضالة، وعنه: أسلم في " تاريخه "، وأبو زرعة الرازي، وجماعة.

توفي سنة خمس وثلاثين. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج5 ص823.

4- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج7 ص568.

5- هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح، أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب.

قال الدارقطني: متروك، وفرق بينه وبين سميه العدوي، فأما ابن عدي فقال: الحسن بن على بن صالح أبو سعيد العدوي البصري يضع الحديث. روى عن خراش، عن أنس أربعة عشر حديثا، وحدث عن جماعة لا يدري من هم، وحدث عن الثقات بالبواطيل، وقال الخطيب: الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوي البصري سكن بغداد، وحدث عن عمرو بن مرزوق، ومسدد، وعنه أبو بكر بن شاذان، والدارقطني، والكتاني.

ولد سنة عشر ومائتين. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، ج1 ص507.

6- الكامل في ضعفاء الرجال، ج3 ص201.

7- المصدر نفسه، ج3 ص201.

وكذلك ما أخرجه ابن عدي من طريق عبد الحميد بن بحر الواسطي،[1] قال: حدثنا شريك، عن الأعمش به،[2] فتعقبه بقوله: ((وهذا يعرف بثابت بن موسى الكوفي عن شريك وقد سرقه منه جماعة ضعفاء منهم عبد الحميد بن بحر هذا))،[3] وقال ابن الجوزي أيضا: ((فأما رواية جابر ففي الطريق الأول منها عبد الحميد بن بحر.

قال ابن حبان: يسرق الحديث ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يصح الاحتجاج به بحال)).[4]

وما أخرجه ابن عدي أيضا من طريق موسى بن محمد بن عطاء، حدثنا شريك، عن الأعمش به،[5] فقد قال فيه عقبه: ((وهذا حديث ثابت بن موسى عن شريك سرقة منه موسى هذا مع جماعة ضعفاء، وأبو طاهر مقدسي روى عن الموقري، عن الزهري، عن أنس أحاديث مناكير وليس البلاء في هذه الأحاديث، عن الزهري من أبي الطاهر إنما البلاء من الموقري، والموقري وأبو طاهر هذا ضعيفان)).[6]

وأما ما أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن شبرمة الشريكي،[7] ثنا شريك، عن

1- هو عبد الحميد بن بحر، بصري، روى عن مالك.

قال ابن حبان: كان يسرق الحديث. وكذا قال ابن عَدِيّ، وقال الدارقطني: عبد الحميد ضعيف، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: يروي عن مالك بن مغول وشريك أحاديث مقلوبة، وقال أبو نعيم: يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة. انظر لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002م، ج5 ص69.

2- الكامل في ضعفاء الرجال، ج7 ص11.

3- المصدر نفسه، ج7 ص11.

4- الموضوعات، ابن الجوزي، ج2 ص111.

5- الكامل في ضعفاء الرجال، ج8 ص65.

6- المصدر نفسه، ج8 ص65.

7- لم أعثر على ترجمة عبد الله بن شبرمة الكوفي في كتب التراجم حسب علمي، إلا أن هناك عبد الله بن شبرمة الضبي قاضي الكوفة، وهو ثقة يخطئ في الحديث، والظاهر أنه ليس هو الذي روى حديث من كثرت صلاته، لأن كل من ترجم له حسب علمي لم يذكر أن هذا من حديثه، وذلك لأنه ما من راوي روى هذا الحديث أو ألصق عليه إلا وذكروا له هذا الحديث لعظم إنكارهم على من يرويه، ثم إن عبد الله بن شبرمة راوي الحديث رواه عن شريك، وشريك في الحقيقة تلميذ لعبد الله بن شبرمة القاضي، ولم يذكروا أيضا في ترجمته أنه روى عن تلميذه شريك، إلا أنني وجدت في البرنامج الإلكتروني "جوامع الكلم" ترجمة خفيفة له بأنه مجهول الحال، وأن الدارقطني سكت عنه، وأنه هو =

الأعمش به،[1] فقد قال ابن عدي: ((رواه غيره طبقة ضعفاء عبد الحميد بن بحر العسكري، وعبد الله بن شبرمة بن عم شريك وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي[2])).[3]

وكل المتابعات التي رويت فقد تكلم عليها أهل العلم عموما كما ذكر سابقا من قول ابن عدي وحتى ابن القيسراني كذالك قال: ((ثم سرق هذا من ثابت جماعة ضعفاء، وحدثوا به عن شريك))[4]، وقال ابن الجوزي في بيان حال بعض الرجال الذين رووه فقال: ((وفي الطرق البواقي ضعاف ومجاهيل كذابون، فمن الضعاف محمد بن أيوب ومن المجاهيل محمد بن ضرار وأبوه، ومن الكذابين العدوي)).[5]

وأما ما أخرجه ابن الجوزي من طريق محمد بن عبد العزيز الدينوري حدثتنا حكامة بنت عثمان بن دينار قالت حدثني أبي عن أخيه ملك بن دينار عن أنس نحوه،[6] فقد قال بعد تخريجه: ((أما حديث أنس ففيه عثمان بن دينار.

قال العقيلي: تروى عنه ابنته حكامة أحاديث بواطيل ليس لها أصل.

ثم قال: "وهذا الحديث باطل لا أصل له")).[7]

وقال الألباني بعد أن حكم على الحديث بالوضع، وبعد أن خرجه: ((ومنها: ما أخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق الخطيب –وهذا في "التاريخ– عن أبي صخر محمد بن مالك بن الحسن بن مالك بن الحكم بن سنان السعدي المروزي: حدثنا صعصعة بن

= راوي حديث "من كثرت صلاته" عن شريك، وأن شريك بن عبد الله شيخه، وأن نسبته إلى همدان، ولم يحيلوا إلى أي مرجع يمكن الرجوع إليه، والله أعلم بذلك.

1- تاريخ أصبهان، ج1 ص422.

2- هو موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي المقدسي أبو طاهر، أحد التلفى، روى عن مالك وشريك، وأبي المليح، وعنه الربيع بن محمد اللاذقي وعثمان بن سعيد الدارمي وبكر بن سهل الدمياطي وأبو الأحوص العكبري، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني، وغيره: متروك، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه كان يضع الحديث.

وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. انظر لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج8 ص216.

3- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج7 ص568.

4- تذكرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1415هـ - 1994م، ج1 ص351.

5- الموضوعات، ابن الجوزي، ج2 ص111.

6- المصدر نفسه، ج2 ص110.

7- المصدر نفسه، ج2 ص111.

الحسين الرقي –بمرو–: حدثنا محمد بن ضرار بن ريحان بن جميل: حدثنا أبي حدثنا أبو العتاهية إسماعيل ابن القاسم: حدثنا الأعمش به.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ قال ابن الجوزي – وأقره الحافظ في "اللسان" –: "محمد بن ضرار وأبوه مجهولان".

قلت –القائل الألباني–: وأبو العتاهية –الشاعر المشهور–؛ قال الذهبي: "ما علمت أحداً يحتج بأبي العتاهية". وصعصعة بن الحسين الرقي لم أجد له ترجمة، وقد أورده الحافظ في "اللسان" قائلا: "يأتي ذكره في ترجمة محمد بن حماد بن عنبسة". ثم لم أجد هذه الترجمة فيه أصلا![1])).[2]

ثم بين الشيخ الألباني رحمه الله تناقض الإمام السيوطي حين أخرج الحديث في اللآلئ من عدة طرق أخرى وكأنه يريد تقوية الحديث بكثرة الطرق، دون أن يحقق القول فيها، ومن جهة أخرى جزم بوضع الحديث في رسالته "أعذب المناهل"، لأن الحفاظ حكموا على الحديث بالوضع وأطبقوا على ذلك.[3]

وأما الشاهد الذي ذكره القضاعي من طريق جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس بن مالك نحوه،[4] فالظاهر أن إسناده ضعيف أيضا، لأن فيه كثير بن سليم قال فيه ابن عدي: ((كثير بن سليم، يكنى أبا هشام. حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، قال: حدثنا عباس، عن يحيى، قال: كثير بن سليم ضعيف.

سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري كثير أبو هشام أراه بن سليم، عن أنس منكر الحديث.

وقال النسائي: كثير بن سليم متروك الحديث.

1– قال ناشر السلسلة الضعيفة في الهامش عقب قول الشيخ الألباني هذا: ((هي فيه، لكن وقع اسم أبيه هنا مقلوبا، والصواب: "محمد بن عنبسة بن حماد")). وحسب قوله فترجمته هي: ((محمد بن عنبسة بن حماد.عن أبيه بحديث خلق الورد من عرقي، وهذا كذب بين)). ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج3 ص676.

وقال ابن حجر بعد ترجمة الذهبي لهذا الراوي: ((وحمل الذهبي فيه على محمد بن عنبسة لم يبين وجهه فإن أباه والراوي عنه لا يعرف حالهما أيضا فلعل الآفة من أحدهم)). لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج7 ص424.

2– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ –1992م، ج10 ص170 –171.

3– المصدر نفسه، ج10 ص171.

4– مسند الشهاب، ح414، ج1 ص256.

ثم قال –ابن عدي– بعد أن ساق عدة أحاديث عن جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس، وهذه الروايات، عن أنس عامتها غير محفوظة)).[1]

وجبارة بن المغلس الذي رواه عنه، قال عنه الذهبي: ((هو جبارة بن المغلس الحمانى الكوفي.

قال ابن نمير: صدوق ما هو ممن يكذب.

وقال البخاري: حديثه مضطرب.

وقال أبو حاتم: هو على يدي عدل.

وروى أبو معين الحسين بن الحسن، عن يحيى ابن معين: كذاب.

وقال ابن نمير: يوضع له الحديث فيرويه، ولا يدرى)).[2]

والغريب في الأمر، أنه بعد بيان هذه الطرق والأسانيد، وبيان حال من يرويها من قبل الحفاظ، يثبته ابن سلامة القضاعي، ويسرد تلك الطرق التي يرويها المجاهيل والوضاعون كما ذكر ابن الجوزي، فيقول –القائل القضاعي–: ((وروى هذا الحديث جماعة من الحفاظ، وانتقاه أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ من حديث القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد الذهلي، وما طعن أحد منهم في إسناده، ولا متنه ... وقد روي لنا هذا الحديث من طرق كثيرة، وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك))،[3] وهذا الصنيع منه غريب جدا!

والحاصل من كلام الحفاظ، أن أصل الحديث هو قول شريك الذي أدرجه ثابت ورفعه للنبي ﷺ، وأن باقي الطرق كلها مسروقة عن ثابت بأسانيد واهية لا تصلح للاحتجاج بها، والذي يهمنا نحن من هذا هو صنيع أبي حاتم وحكمه على الحديث ومنهجه في ذلك، فنلاحظ أن ابن نمير حين سأله أبو حاتم عن الحديث استنكر المتن دون الإسناد، لأنه قال: ((الشيخ لا بأس به والحديث منكر))، وكذلك الإمام أبو حاتم قال "موضوع" وهو يعلم أن من وضعه ثابت بن موسى على سبيل الخطأ والوهم، فلم يتهمه بالكذب، وإنما استنكر متن الحديث فقط، وثابت هذا متكلم فيه من قبل أهل العلم،

1– انظر الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج7 ص200.

2– انظر ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج1 ص387.

3– مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، ج1 ص254.

ولكن الذين حكموا على ثابت بالضعف كما مر بنا ذلك في ترجمته، إنما حكموا بذلك لما رأوا منه من المناكير التي يرويها، وثابت بن موسى هذا لم يرو إلا خمسة أحاديث كما صرح بذلك الذهبي حين قال: ((ولثابت سوى هذين –حديث من "كثرت صلاته..." وحديث "من كانت له وسيلة..."– ثلاثة أحاديث معروفة))،[1] وهذا هو المتبادر إلى الذهن من خلال قول ابن نمير: ((الشيخ لا بأس به والحديث منكر))، فنظرهما –أعني أبا حاتم وابن نمير– كان موجها نحو المتن دون الإسناد، خاصة وقد علما سبب خطأ ثابت ووضعه الحديث، والله أعلم.

1– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، ج1 ص367.

المطلب الثاني: حديث "إذا صعد المنبر سلم"

قال أبو محمد: ((وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد الحراني،[1] عن ابن لهيعة، عن محمد بن زيد بن المهاجر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر، سلم؟

قال أبي: هذا حديث موضوع)).[2]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن محمد بن يحيى،[3] والبيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم وعبيد بن شريك، وابن ملحان،[4] والبغوي من طريق أبو علي الحسن بن حميد بن موسى العتكي،[5] وتمام من طريق أبي عمران موسى بن محمد.[6] كلهم عن عمرو بن خالد الحراني، عن ابن لهيعة، عن محمد بن زيد بن المهاجر، عن محمد بن المنكدر، عن

1- هو عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد، أبو الحسن التميمي، ويقال: الخزاعي الحراني، نزيل مصر، والد أبي علاثة محمد بن عمرو، روى عن: حماد بن سلمة، وعبد الحميد بن بهرام، والليث بن سعد، وزهير بن معاوية، وشريك بن عبد الله، وابن لهيعة، وطائفة، وعنه: البخاري، وابن ماجه عن رجل عنه، وإسماعيل سمويه، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابنه أبو علاثة، وخلق. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد العجلي: ثقة ثبت، وقال البخاري: مات سنة تسع وعشرين. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج5 ص645.

2- كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص559.

3- السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة، ح1109، ج1 ص352.

4- السنن الصغرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي -باكستان، ط1، 1410هـ -1989م، كتاب الصلاة، باب الأذان والجمعة، ح621، ج1 ص238.

وفي السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424هـ - 2003م، كتاب الجمعة، باب الإمام يسلم على الناس إذا صعد المنبر قبل أن يجلس، ح5741، ج3 ص289، ح6211، ج3 ص419، ح6928، ج5 ص87.

5- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ط2، 1403هـ -1983م، كتاب الجمعة، باب التسليم إذا صعد المنبر والاعتماد على العصا، ح1069، ج4 ص242.

6- الفوائد، ح352، ج1 ص152.

جابر: أن النبي ﷺ فذكروه. وأخرجه أبو نعيم من طريق الأوزاعي عن ابن لهيعة نحوه.[1]

أقوال الأئمة في الحديث:

أما هذا الحديث ففي إسناده ابن لهيعة وهو غير محتج به إذا انفرد، قال ابن عدي: ((وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير بن لهيعة وعن بن لهيعة عمرو بن خالد))،[2] وبذلك صرح أبو حاتم أيضا.

وقد روي له شاهد، وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة،[3] وأخرجه أحمد عن هشيم،[4] كلاهما عن مجالد، عن الشعبي، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة، استقبل الناس بوجهه فقال: ((السلام عليكم، ويحمد الله ويثني عليه، ويقرأ سورة، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل» وكان أبو بكر وعمر يفعلانه)) واللفظ لابن أبي شيبة.

وهذا الحديث أيضا عن مجالد فيه علتان:

الأولى: هي أن مجالدا لين الحديث وقد تكلم فيه كثير من الأئمة كما نقل ذلك الذهبي فقال: ((قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه.

وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي له شيئا.

وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئا، يقول: ليس بشيء.

1- تاريخ أصبهان، ج1 ص290.

2- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج5 ص241.

3- المصنف، كتاب الجمعة، باب الإمام إذا جلس على المنبر يسلم، ح5195، ج1 ص449.

4- العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل، ج2 ص268.

وقال عبد الرحمن: مجالد حديثه عند الأحداث؛ يحيى بن سعيد، وأبي أسامة، ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القدماء –يعني: أنه تغير حفظه في آخر عمره–)).[1]

وقد روى عنه هذا الحديث أبو أسامة وهو ممن سمع بعد التغير كما قال عبد الرحمن سابقا، وروى عنه هشيما هذا الحديث وهو ممن يعتد بسماعه منه كما ذكر عبد الرحمن أيضا، إلا أن هشيما لم يسمع هذا الحديث من مجالد لقول عبد الله بن أحمد ابن حنبل: ((سمعت أبي يقول لم يسمعهما هشيم جميعا من مجالد))،[2] وعنى بذلك هذا الحديث وحديث آخر غيره ورد ذكرهما في العلل،

والثانية: هي أنه مرسل من قبل الشعبي، والألباني رحمه الله يعتبره حديثا صالحا في المتابعات إذ قال: ((وهو مرسل لا بأس به في الشواهد)).[3]

وأما الشاهد الذي أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس فقال: ((السلام عليك))،[4] فمرسلة أيضا، صرح بذلك الشيخ الألباني، ثم صححه بمجموع طرقه وبعمل الصحابة حيث قال: ((ومما يشهد للحديث ويقويه أيضا جريان عمل الخلفاء عليه)).[5]

ولكن هناك شاهد آخر، وهو ما أخرجه الطبراني من طريق محمد ابن أبي السري،[6]

1- انظر سير أعلم النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6 ص285 –286.

2- العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل، ج2 ص269.

3- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، ج1 – 4: 1415هـ – 1995م، ج6: 1416هـ – 1996م، ج7: 1422هـ – 2002م. ج5 ص106.

4- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط2، ص1403هـ، كتاب الجمعة، باب تسليم الإمام إذا صعد، ح5281، ج3 ص192.

5- انظر المصدر نفسه، ج5 ص107.

6- المعجم الأوسط، الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، لا ط، لا تاريخ، ج6 ص381.

والبيهقي من طريق عبد الوهاب بن الضحاك والوليد بن عتبة وعمرو بن عثمان،[1] ومحمد بن إبراهيم النيسابوري من طريق عبد الوهاب بن نجدة،[2] كلهم عن الوليد بن مسلم، ثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس، فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس، فسلم عليهم))، فقد قال فيه الطبراني عقب تخريجه: ((لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عيسى بن عبد الله، تفرد به الوليد، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد))،[3] وعيسى هذا قال عنه ابن حبان ((شيخ يروي عن نافع ما لا يتابع عليه لا ينبغي أن يحتج بما انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات))،[4] ثم ذكر له هذا الحديث، وقال فيه ابن عدي أيضا بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث ومن بينها هذا الحديث: ((وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)).[5]

ولكن أبا حاتم حكم على الحديث بالوضع كما سبق ذكره، وهو لم يبن واضعه، ولا تكلم عن إسناده، والظاهر من قوله أن جميع طرقه ضعيفة، وهي كذلك كما بينها أهل العلم، لذلك لم يعتد بها في المتابعات والشواهد، على الرغم من أنه يعتبر بحديث ابن لهيعة في الاعتبار، فلا بد أنه علم أن هذا الحديث لا تنفع معه المتابعات والشواهد، كيف لا وهو إمام النقاد في زمانه، ومن البعيد أن تخفى عليه حال تلك المتابعات والشواهد، ولو لم يصرح بها، والذي يظهر من وصفه بالوضع، هو أنه استنكر المتن دون السند، لأنه لو كانت علة الحديث في السند عنده كما بينها غيره من أهل العلم، لحكم على الحديث بالضعف فقط، ولم يصفه بالوضع والله أعلم.

1- السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب الإمام يسلم على الناس إذا صعد المنبر قبل أن يجلس، ح5741، ج3 ص289.

2- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض – السعودية، ط1، 1405هـ -1985م، ج4 ص63.

3- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ج6 ص381.

4- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ، ج2 ص121.

5- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج6 ص446.

المطلب الثالث: حديث "من أدركه شهر رمضان بمكة"

قال أبو محمد: ((وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: من أدركه شهر رمضان بمكة، فصامه، وقام منه ما تيسر: كتب الله له صيام مئة ألف شهر رمضان في غير مكة، وكان له كل يوم حملان فرس في سبيل الله، وكل ليلة حملان فرس في سبيل الله، كل يوم له حسنة، وكل ليلة له حسنة، وكل يوم له عتق رقبة، وكل ليلة له عتق رقبة؟

قال أبي: هذا حديث منكر، وعبد الرحيم ابن زيد متروك الحديث)).[1]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه[2] والفاكهي[3] والأزرقي،[4] ثلاثتهم من طريق محمد ابن أبي عمر، والبيهقي[5] وابن شاهين[6] كلاهما من طريق يحيى بن عبد الحميد، وأبو نعيم من طريق الحسين بن حفص،[7] كلهم عن عبد الرحيم بن زيد العمي،[8] عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فذكروه.

1- علل الحديث، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، ج3 ص113.

2- السنن، كتاب المناسك، باب صيام شهر رمضان بمكة، ح3117. ج2 ص1041.

3- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهاني، ت: د عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط2، 1414هـ، ح1574، ج2 ص287.

4- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، ت: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس، بيروت، ج2 ص23.

5- شعب الإيمان، كتاب الصيام، في ليلة العيدين ويوميهما، ح3455، ج5 ص296، ح3853، ج6 ص45.

6- فضائل شهر رمضان، أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، ت: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط1، 1415هـ -1994م، ح36، ج1 ص171.

7- تاريخ أصبهان، ج2 ص276.

8- هو عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي. عن أبيه، وغيره.

قال البخاري: تركوه، وقال يحيى: كذاب، وقال مرة: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: غير ثقة، وقال أبو حاتم: ترك حديثه، وقال أبو زرعة: واه. =

أقوال الأئمة في الحديث:

هذا الحديث قال عنه البيهقي عقب تخريجه: ((عبد الرحيم بن زيد العمي ضعيف يأتي بما لا يتابعه الثقات عليه والله أعلم)).[1]

وقال الشيخ الألباني رحمه الله: ((وهذا موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وآفته عبد الرحيم هذا)).[2]

والذي جعل الإمام أبا حاتم يحكم على الحديث بالوضع ليس هو ضعف عبد الرحيم هذا وتفرده، بل الظاهر أن ما حمله على وصفه بالوضع هو سياق النص الذي يحمل كثيرا من المجازفات، والذي لا يشبه كلام النبوة، ثم إن أهل العلم من القدم مختلفين في فضل مكة والمدينة أيهما أفضل، ولم يستشهد أحدهم بهذا الحديث لبيان عظم فضل مكة عن المدينة، ليأتي هذا الحديث من عند عبد الرحيم وهو ما هو عليه من الضعف والاتهام، فلو أن ثقة تفرد بهذا النص لدخل لأهل النقد شك في روايته والله أعلم، فما بالك بمن هو ضعيف ومتهم.

= وقال أبو داود: ضعيف. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج2 ص605.

وأبوه هو زيد بن الحواري العمي أبو الحواري البصري، قاضى هراة. عن أنس، وسعيد بن المسيب، وطائفة. وعنه ابناه عبد الرحيم، وعبد الرحمن، وشعبة، وهشيم.

قال ابن معين: صالح، وقال – مرة: لا شيء، وقال مرة: ضعيف يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقال الدارقطني: صالح.

وضعفه النسائي. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج2 ص102.

1– شعب الإيمان، البيهقي، ج6 ص45.

2– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، ج2 ص232.

المبحث الثاني: نماذج وصفت بالضعف فقط

المطلب الأول: حديث "من أذن ثنتي عشرة سنة"

قال أبو محمد: ((وسألت[1] أبي يقول: روى يحيى ابن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: من أذن كذا سنة ... .

قال أبي: هذا منكر جدا)).[2]

تخريج الحديث:

أخرج الحديث بهذا الإسناد واللفظ المذكورين عند أبي حاتم في هذه المسألة ابن ماجه عن محمد بن يحيى والحسن بن علي الخلال،[3] والطبراني عن مطلب بن شعيب،[4] والدارقطني من طريق علي بن داود القنطري،[5] والحاكم من طريق أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي،[6] والبيهقي من طريق خير بن عرفة ويعقوب بن سفيان الفسوي،[7] وأبو

1- قال محقق كتاب العلل: ((في (ت) و (ك): «سألت» بلا واو، وكتب في هامش (أ) و (ف): «هكذ في الأصل وسألت»، وفي هامش (ش) كتب فوقها: «كذا». والصواب أن يقال: «سمعت»، والظاهر: أن المصنف جرى قلمه على جادة الكتاب، فشرع يكتب: «وسألت أبي عن حديث رواه ...»، فكتب: «وسألت أبي»، ثم تذكر أنه سمعه ولم يسأله، فأكمل ولم يعد لتصويب «وسألت». أو أنه أراد ابتداء أن يكتب: «وسمعت»، فسبق قلمه فكتب: «وسألت»، ولم يعد إلى تصويبها، ومثل هذا ما يسمى في عرف النحويين ببدل الغلط)). علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص272.

2- علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص272 -273.

3- السنن، كتاب الأذان والسنة فيه، باب فضل الأذان وثواب المؤذنين، ح728، ج1 ص241.

4- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، ح8733، ج8 ص312.

5- السنن، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1424هـ -2004م، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها، ح929، ج1 ص449. ح930، ج1 ص449.

6- المستدرك على الصحيحين، كتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات الخمس، ح736، ج1 ص322. ح737، ج1 ص322

7- السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، كتاب الصلاة، باب الترغيب في الأذان، ح2038، ج1 ص636.

وفي شعب الإيمان، كتاب الصلاة، باب فضل الأذان والإقامة للصلاة المكتوبة وفضل المؤذنين، ح2795، ج4 ص449. ح2797، ج4 ص450.

نعيم من طريق إسماعيل بن عبد الله،[1] والفاكهاني من طريق محمد بن صالح،[2] وابن عدي عن جعفر بن أحمد بن علي بن بيان،[3] وابن حبان من طريق يعقوب بن سفيان،[4] والبغوي من طريق عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي،[5] كلهم عن عبد الله بن صالح[6] عن يحي بن أيوب[7] عن ابن جريج[8]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وذكروه.

1- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1419هـ -1998م،ح4324، ج3 ص1714.

2- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله الفاكهاني، ح1324، ج2 ص143 -144.

3- الكامل في ضعفاء الرجال، ج5 ص344.

4- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، ج2 ص43.

5- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، كتاب الصلاة، باب فضل الأذان، ح418، ج2 ص282.

6- هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح البصري كاتب الليث بن سعد، روى عن الليث بن سعد مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب يرضي عبد الله بن صالح، وفي " الموالي " للكندي: كان مولده سنة (138هـ)، ويقال: سنة (136هـ)، وقال الخليلي: كاتب الليث، كبير، لم يتفقوا عليه، لأحاديث رواها يخالف فيها، وقال مسلمة بن قاسم في كتاب " الصلة " تأليفه: لا بأس به ويقال: إنه مولى بني هاشم أيضا، وذكره ابن شاهين في " جملة الضعفاء"، وكذلك أبو القاسم البلخي والعقيلي، والساجي، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان في نفسه صدوقا، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به. انظر إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، أبو عبد الله، علاء الدين، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، ط1، 1422هـ -2001م، ج7 ص405 - 406.

7- هو يحيى بن أيوب الغافقي المصري، أبو العباس، عالم أهل مصر ومفتيهم.

روى عن أبي قبيل، ويزيد بن أبي حبيب، وعنه المقرئ، وسعيد بن أبي مريم، وسعيد بن عفير، وخلق.

قال ابن عدي: وهو عندي صدوق، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال أحمد: سيئ الحفظ، وقال ابن القطان الفاسى: هو ممن علمت حاله وأنه لا يحتج به، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج4 ص362.

8- هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد المكي، أحد الأعلام الثقات، يدلس، وهو في نفسه مجمع على ثقته، وكان فقيه أهل مكة في زمانه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة.

كان ابن جريج لا يبالى من أين يأخذها - يعنى قوله: "أخبرت، وحدثت عن فلان". انظر ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج2 ص659.

أقوال الأئمة في الحديث:

ضعف هذا الحديث كم من إمام من المحدثين، فالبخاري ضعفه في ترجمة يحيى بن المتوكل حين قال: ((يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عمن حدثه عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أذن اثنتي عشرة سنة دخل الجنة، رواه أبو صالح عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، والأول أشبه)).[1] والذي يفهم من قول البخاري رحمه الله أن ضعف الحديث من قبل ابن جريج الذي حدث به عن رجل غير معروف عن نافع، والله أعلم، وأما ابن القيسراني فقد ضعفه من قبل ضعف عبد الله بن صالح وذلك حين قال: ((الحديث رواه عبد الله بن صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، وعبد الله كذاب))،[2] وفي وصف ابن القيسراني لعبد الله بن صالح نظر، لأن البخاري روى له في المتابعات والشواهد كما ذكر مغلطاي، وهو لا يعتبر بالكذابين، وقال ابن الجوزي: ((أبو صالح اسمه عبد الله بن صالح.

هذا حديث لا يصح –يعني حديث من أذن ثنتي–.

قال أحمد: بن حنبل أبو صالح ليس بشيء وقال النسائي ليس بثقة))،[3] وأما الطبراني فقد قال: ((لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب، تفرد به: عبد الله بن صالح))،[4] والذي يفهم من قوله هذا هو إنكار الحديث لأجل تفرد عبد الله بن صالح وهو ما هو عليه من حال الضعف، والله أعلم.

ولكن الحاكم صححه وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة، وقد استشهد به مسلم رحمه الله))،[5] والذي يظهر من قول الحاكم هذا أن الإسناد الذي هو من طريق عبد الله بن صالح على شرط البخاري، وهذا

1–التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، ج8 ص306.

2– تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ج1 ص302.

3– العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1401هـ –1981م، ج1 ص398.

4– المعجم الأوسط، الطبراني، ج8 ص312.

5– المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، ج1 ص322.

فيه نظر، فقد قال مغلطاي: ((أبو صالح عبد الله بن صالح، ليس من شرط البخاري في الأصول، إنّما روى عنه في الشواهد والمتابعات))،[1] وقد صححه الحاكم لما وجد الشاهد الذي أخرجه الحاكم[2] نفسه والبيهقي[3] من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني ابن لهيعة،[4] عن عبيد الله بن أبي جعفر،[5] عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ، وذكراه. وبذلك قال الألباني بعد أن نقل كلام الحاكم وموافقة الذهبي له والمنذري: ((قال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري" ووافقه الذهبي!

وقال المنذري: "وهو كما قال، فإن عبد الله بن صالح كاتب الليث، وإن كان فيه كلام فقد روى عنه البخاري في (الصحيح)".[6] وهذا من المنذري أولى من موافقة الذهبي المطلقة

1- شرح سنن ابن ماجه، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، أبو عبد الله، علاء الدين، ت: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ -1999م، ج1 ص1167.

2- المستدرك على الصحيحين، كتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات الخمس، ح737، ج1 ص322.

3- السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الترغيب في الأذان، ح2038، ج1 ص636.

4- هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن قاضى مصر وعالمها، ويقال الغافقي. أدرك الأعرج، وعمرو بن شعيب، والكبار.

قال ابن معين: ضعيف لا يحتج به، وعن الحميدي، عن يحيى بن سعيد - أنه كان لا يراه شيئا.

نعيم بن حماد، سمعت ابن مهدي يقول: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه، وعن ابن المديني، عن ابن مهدي، قال: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئا، معاوية بن صالح، سمعت يحيى يقول: ابن لهيعة ضعيف، وقال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها.

وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراقها مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه أصح، وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به، وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقا. انظر ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج2 ص475 -476.

5- هو عبيد الله بن أبي جعفر المصري الكناني مولاهم، الإمام، الحافظ، فقيه مصر، أبو بكر المصري، الكناني مولاهم، الليثي. واسم أبيه: يسار، حدث عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، والشعبي، وعطاء، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ونافع مولى ابن عمر، وطائفة، وعنه: يحيى بن أيوب، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وآخرون.

قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، كان يتفقه، وقال أبو حاتم: ثقة، بابة يزيد بن أبي حبيب، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، فقيه زمانهن وقد قال أحمد بن حنبل مرة: ليس بالقوي. انظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6 ص8 -9 -10.

6- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، ج1 ص113.

على تصحيح الحديث لاسيما وهو قد أورده في ترجمة عبد الله بن صالح هذا في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث.

وقال ابن عدي عقب الحديث: "لا أعلم من روى بهذا الإسناد عن ابن وهب (كذا ولعله ابن أيوب) غير أن أبي صالح، وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه

غلط، ولا يتعمد الكذب".

قلت –القائل الألباني–: فتبين أن هذا الإسناد لا تقوم به حجة، لكن ذكر له الحاكم شاهدا من طريق

ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي جعفر، عن نافع به.

وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة وإن كان فيه كلام من قبل حفظه

فذلك خاص بما إذا كان من غير رواية العبادلة عنه، وابن وهب أحدهم.

قال عبد الغني بن سعيد الأزدي والساجي وغيرهما: "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك وابن وهب والمقرئ".

وبذلك يصير الحديث صحيحا. والحمد لله على توفيقه)).[1]

ولكن الغريب في أقوال الحفاظ والذي يظهر لي حسب علمي والله أعلم، أنهم لم يتكلموا مطلقا عن متابعة سعيد ابن أبي مريم[2] لعبد الله بن صالح، التي رواها ابن

1– سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، ج1 – 4: 1415هـ – 1995م، ج6: 1416هـ – 1996م، ج7: 1422هـ – 2002م، ج1 ص103 –104.

2– هو سعيد بن أبي مريم؛ وهو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، أبو محمد الجمحي، مولاهم المصري، أحد العلماء الثقات، سمع: يحيى بن أيوب، ونافع بن يزيد، ونافع بن عمر الجمحي، وطائفة، وعنه: البخاري، ثم هو والجماعة عن رجل عنه، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ويحيى بن معين، وخلق كثير.

قال أبو داود: هو عندي حجة، وقال أحمد العجلي: ثقة، كان له دهليز طويل، وكان يأتيه الرجل فيقف، فيسلم، فيرد عليه: لا سلم الله عليك ولا حفظك، وفعل بك، فأقول: ما لهذا؟ فيقول: قدري خبيث. ويأتي آخر فيقول له مثل ذلك، فأقول: ما لهذا؟ فيقول: جهمي خبيث. ويأتي آخر فيقول: رافضي خبيث، ولا يظن ذاك إلا أنه رد عليه سلامه، ولم أر بمصر أعقل منه ومن عبد الله بن عبد الحكم، وقال ابن يونس: كان ابن أبي مريم فقيها، ولد سنة أربع وأربعين ومائة، ومات سنة أربع وعشرين. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج5 ص573.

الفاكهاني من طريق محمد بن صالح ثنا سعيد ابن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب نحوه،[1] مع أن سعيد ابن أبي مريم موثق من قبل الحفاظ، ولكن أبا حاتم قال: ((هذا منكر جدا)) مما يدل على أن أبا حاتم تكلم على الحديث بشكل عام، وعلى أنه شدد في وصفه بالنكارة، دون أن يرجع إلى السند، فهو إنما بدأ بيحيى بن أيوب في السند ولم يبدأ بعبد الله ابن صالح، ولو كانت العلة عنده في عبد الله بن صالح لذكره في السند أو أشار إليه على الأقل، وعلى الرغم من وجود الشاهد عن ابن لهيعة، فهو لم يلتفت إليه لأن ابن لهيعة عنده ضعيف ولو من روايات العبادلة عنه، ثم إن يحيى بن أيوب عند أبي حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به،[2] كما أن البخاري رحمه الله علل الحديث لتدليس ابن جريج، وقد قال فيه الدارقطني، ((شر التدليس تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح))،[3] فالذي يظهر والله أعلم أن علة الحديث عند أبي حاتم والبخاري فوق عبد الله بن صالح، لذلك لا تنفع معه متابعة سعيد ابن أبي مريم، والذي يظهر أيضا من صنيعهما أنهما أنكرا المتن أولا، ثم بحثا عن علته في السند، وهذا يظهر جليا من قول البخاري حين قال هذا أشبه، وكأنه استغرب اتصال السند الأول وصحته عنده، بأن يروى بمثله متنا منكرا، حتى سمع بتدليس ابن جريج فقال هذا أشبه، أي بمثل هذا السند المعلول يمكن أن يروى متنا منكرا، والله أعلم.

1- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ح1324، ج2 ص143 -144.

2- انظر الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج9 ص128.

3- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ت: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1403هـ-1983م، ج1 ص41.

المطلب الثاني: حديث "أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه ثم لم يعد"

قال أبو محمد: ((وسألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله: أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه، ثم لم يعد؟

قال أبي: هذا خطأ؛ يقال: وهم فيه الثوري، وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح، فرفع يديه، ثم ركع، فطبق، وجعلها بين ركبتيه. ولم يقل أحد ما رواه الثوري)).[1]

تخريج الحديث:

أخرج حديث ابن مسعود أبو داود،[2] والترمذي،[3] والنسائي في الكبرى،[4] والصغرى،[5] وأحمد،[6] وابن أبي شيبة في المسند[7] والمصنف،[8] وأبو يعلى،[9] والبيهقي[10] والطحاوي،[11]

1- علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص123 -124.

2- السنن، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين، ح747، ج1 ص199، وباب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ح748، ج1 ص199.

3- الجامع، أبواب الصلاة، باب رفع اليدين عند الركوع، ح257، ج1 ص343.

4- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي وشعيب الأرناؤوط وعبد الله عبد المحسن تركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ -2001م، كتاب الصلاة, كتاب السهو، ذكر ما ينقض الصلاة وما لا ينقضها، ح623، ج1 ص321، والرخصة في ترك ذلك، ح649، ج1 ص332.

5- المجتبى، كتاب التطبيق، الرخصة في ترك ذلك، ح1058، ج2 ص195.

6- المسند، ح3681، ح4211، ج6 ص203. ،

7- المسند، أبو بكر ابن أبي شيبة محمد بن إبراهيم، ت: عادل العزازي وأحمد المزيدي، دار الوطن- الرياض، ط1، 1997م، ح323، ج1 ص219.

8- المصنف، أبو بكر ابن أبي شيبة محمد بن إبراهيم، ت: كمال الحوت، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1409هـ، كتاب الصلوات، من كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، ح2441، ج1 ص213.

9- المسند، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط1، 1984م، مسند عبد الله بن مسعود، ح5040، ج8 ص453.

10- السنن الكبرى، جماع أبواب صفة الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح، ح2532، ج2 ص112، ومعرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، من قال لا يرفع يديه في الصلاة إلا عند الاستفتاح، ح3280، ج2 ص422، ح3286، ج1 ص424.

11- شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1415هـ -1494م، ح5836، ج15 ص35، ح1349، ح1350، ج1 224.

كلهم من طريق وكيع، عن سفيان، عن عاصم يعني ابن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، قال: قال عبد الله بن مسعود: ((ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة))، واللفظ لأبي داوود.

أقوال الأئمة في الحديث:

هذا الحديث انتقده جماعة من النقاد الحفاظ، وبالضبط انتقدوا فيه لفظة "لم يعد"، فقال الإمام عبد الله بن أحمد ابن حنبل: ((قلت لأبي: حديث عاصم بن كليب حديث عبد الله قال حدثناه وكيع في الجماعة قال حدثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال: قال بن مسعود: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة" حدثني أبي قال حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء فقال: قال عبد الله: "أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في أول".

حدثني أبي قال حدثنا أبو عبد الرحمن الضرير قال كان وكيع ربما قال يعني ثم لا يعود قال أبي كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه يعني ثم لا يعود.

قال أبي: وقال الأشجعي: "فرفع يديه في أول شيء")).[1]

وقال أيضا: ((قال أبي حديث عاصم بن كليب رواه بن إدريس فلم يقل ثم لا يعود.

حدثني أبي-أحمد ابن حنبل- قال حدثنا يحيى بن آدم قال أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود قال حدثنا علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فكبر ورفع يديه ثم ركع وطبق يديه وجعلهما بين ركبتيه فبلغ سعدا فقال صدق أخي قد كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بهذا وأخذ بركبتيه" حدثني عاصم بن كليب هكذا قال أبي هذا لفظ غير لفظ وكيع، وكيع يثيج الحديث لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث)).[2]

1- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ت: وصي الله عباس، ن: دار الخاني الرياض، ط2: 1422-2001م، ج1 ص369.

2- المصدر نفسه، ج1 ص370-371.

من قول الإمام أحمد نلاحظ أنه قد علق إعلال الحديث بوكيع، ولكن وكيعا قد تابعه على روايته هذه عبد الله بن المبارك عن سفيان نحوه، وهي التي أخرجها النسائي،[1] أيضا بالإضافة إلى معاوية بن هشام وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وهو ما ذكره الدارقطني.[2]

وقال الترمذي: ((قال عبد الله بن المبارك: قد ثبت حديث من يرفع، وذكر حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا في أول مرة)).[3]

وقال البخاري بعد أن روى هذا الحديث بصيغة التمريض: ((وقال أحمد بن حنبل: عن يحي بن آدم، قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس، عن عاصم بن كليب، ليس فيه (ثم لم يعد) فهذا أصح، لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب ...

ثم قال بعدما روى حديث عبد الله بن إدريس: "وهذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود"))،[4] وهذا بمثابة موافقة لأحمد ابن حنبل إلا أنه حمل سفيان الخطأ والوهم لمخالفته عبد الله بن إدريس، وهذا أقرب إلى الصواب من تخطئة بوكيع، لأن عبد الله بن إدريس خالف سفيان ولم يخلف وكيع، ووكيع تابعه كثير من الرواة عن سفيان بنفس اللفظ، والله أعلم.

وأما الدارقطني فقد حمل الخطأ أبا حذيفة وذلك لما جاء عنه في العلل: ((وسئل عن حديث علقمة، عن عبد الله، قال: "ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرفع يديه في أول تكبيرة، ثم لم يعد".

1- المجتبى، كتاب التطبيق، الرخصة في ترك ذلك، ح1058، ج2 ص195.

2- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن الدارقطني، المجلدات من الأول إلى الحادي عشر، ت: محفوظ الرحمن السلفي, دار طيبة، الرياض، ط4، 1405هـ -1985م، ومن الثاني عشر إلى الخامس عشر، ت: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي الدمام، ط1، 1427هـ، ج5 ص172 -173.

3- الجامع، أبو عيسى الترمذي، أبواب الصلاة، باب رفع اليدين عند الركوع، ج2 ص39.

4- انظر قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، ط1، 1404هـ -1983م، ج1 28.

فقال: يرويه عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة.

حدث به الثوري عنه.

ورواه أبو بكر النهشلي، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله.

وكذلك رواه ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله.

وإسناده صحيح، وفيه لفظة ليست بمحفوظة، ذكرها أبو حذيفة في حديثه، عن الثوري، وهي قوله: "ثم لم يعد". وكذلك قال الحماني، عن وكيع.

وأما أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، فرووه عن وكيع، ولم يقولوا فيه: "ثم لم يعد".

وكذلك رواه معاوية بن هشام أيضا، عن الثوري، مثل ما قال الجماعة، عن وكيع.

وليس قول من قال: "ثم لم يعد" محفوظا)).[1]

وقال أبو داود رحمه الله صاحب السنن عقب حديث سفيان الثوري: ((هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ)).[2]

وقال ابن عبد البر: ((وقال أبو بكر أحمد بن عمر البزار وهو حديث لا يثبت ولا يحتج به))،[3] وروى هو عن محمد بن وضاح قوله: ((الأحاديث التي تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في رفع اليدين ثم لا يعود ضعيفة كلها)).[4]

فهؤلاء كلهم حكموا على الحديث بأنه ضعيف وشاذ بتلك الزيادة، والظاهر أنهم إنما عللوا هذا الحديث لمخالفته ما تواتر عن النبي ﷺ حول رفع الأيدي في الركوع والرفع منه، لذلك التمسوا علة في سند الحديث كل حسب ما عنده من قرائن يراها، ولكن على

---

1 – العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن الدارقطني، ج5 ص172 –173.

2 –سنن أبي داود, كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ج1 ص199.

3– التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، لاط، 1387هـ، ج9 ص220.

4– المصدر نفسه، ج9 ص221.

الرغم من الذي صرحوا به وبينوه من نقد هذه الرواية، إلا أنه هناك أئمة غيرهم صححوا هذا الحديث

قال الترمذي: ((حديث ابن مسعود حديث حسن)).[1] وعادة الترمذي رحمه إطلاق لفظة الحسن على ما له أصل صحيح، ولم يقصد بذلك تصحيح الحديث بتلك الزيادة والله أعلم.

وقال ابن حزم: ((إن هذا الخبر صحيح –يعني حديث ابن مسعود هذا–)).[2]

وزبدة ما قال الزيلعي من خلال دراسته للحديث: ((فالبخاري. وأبو حاتم جعلا الوهم فيه من سفيان. وابن القطان، وغيره يجعلون الوهم فيه من وكيع، وهذا اختلاف يؤدي إلى طرح القولين، والرجوع إلى صحة الحديث لوروده عن الثقات)).[3]

قال الشيخ الألباني رحمه الله: ((وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أعله المصنف –يعني أبا داود– رحمه الله بما رأيت، ووافقه على ذلك غير ما واحد كما يأتي! ولم تجد في كلماتهم ما ينهض على تضعيف الحديث. فالحق أنه حديث صحيح،

ثم قال بعد ذلك: قد أفصح أبو حاتم عن علة الحديث عنده؛ وهو ما يشير إليه كلام البخاري؛ وهو تفرد سفيان الثوري به!

والجواب: أن سفيان ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة؛ كما في "التقريب "؛

فتفرده حجة، وتوهيمه– لمجرد أنه روى ما لم يرو غيره– جرأة في غير محلها! لا سيما وأن الظاهر أن حديثه هذا حديث مستقل عن حديث عبد الله بن إدريس؛

وإن شاركه في إسناده.

وقد أعله بعض المتأخرين بتفرد وكيع به! وهذا خطأ أبين؛ فإن وكيعا– مع أنه ثقة–؛ فقد تابعه عبد الله بن المبارك ومعاوية بن هشام وموسى بن مسعود النهدي وغيرهم))،[4]

1– الجامع، أبو عيسى الترمذي، أبواب الصلاة، باب رفع اليدين عند الركوع، ج2 ص42.

2– المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر، بيروت، لا ط، لا تاريخ، ج3 ص4.

3– نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت –لبنان، ط1، 1418هـ –1997م، ج1 ص396.

4– صحيح أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط1، 1423هـ – 2002م، ج3 ص338 –339.

وهذا القول من الشيخ الألباني رحمه الله فيه نظر، لأن الحفاظ من النقاد تأتى لهم ما لم يتأتى لنا نحن من اكتشاف العلل الخفية في الأسانيد التي ظاهرها السلامة، وقولهم مقدم على قول من بعدهم من الأئمة، خاصة وهم يرون أن وكيعا خالف جماعة من الثقات كما صرح بذلك أبو حاتم في المسألة، ولم يخالف عبد الله بن إدريس وحده، هذا وقد ثبت أن ابن إدريس رواه من كتابه بدون ذكر الزيادة، والكتاب مقدم عل الحفظ عند التعارض، والألباني رحمه الله هو نفسه ذكر اتفاق جماعة من النقاد على تعليل الحديث، ثم طرح تعليلهم لأنهم تضاربوا في سبب العلة، وهذا نفسه قول ابن حزم رحمه الله، وهذا التضارب من الأئمة في سبب العلة لا يقتضي طرح وجود العلة، لأن المعلوم والمتفق عليه عند النقاد من المحدثين هو أنهم قد ينكرون أحاديث لمجرد سماعهم لها، حتى وإن لم يكتشفوا سبب علتها، فتبقى تلك الأحاديث معلولة، وذلك لما توفر لهم من شروط وأسباب تجعلهم أعلم الناس بالأحاديث المعلولة من غيرها، وهذا الذي سبق ذكره في مطلب شروط الناقد من هذا البحث.

والظاهر أن أبا حاتم رد الزيادة في هذا المتن لمخالفتها الروايات الأخرى كما ذكر سابقا، ولأنها زيادة تخالف أحاديث متواترة، وعلى الرغم من أن الإسناد ظاهره السلامة إلا أن النقاد الكبار ردوا هذا المتن وخاصة الزيادة التي فيه، والذي يظهر أيضا أن سبب الوهم والخطأ من سفيان، وهو ما ذهب إليه البخاري وأبو حاتم، والله أعلم.

المطلب الثالث: حديث "صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس"

قال أبو محمد: ((وسألت أبي عن حديث رواه مروان الفزاري، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس؟

قال أبي: غلط مروان في اختصاره؛ إنما كان النبي ﷺ في سفر، فقال لبلال: من يكلؤنا الليلة؟ فقال: أنا، فغلبه النوم حتى طلعت الشمس، فقام النبي ﷺ وقد طلعت الشمس، فأمر بلالا أن يؤذن، وأمر الناس أن يصلوا ركعتي الفجر، ثم صلى بهم الفجر.

فقد صلى السنة والفريضة بعد طلوع الشمس)).[1]

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم[2] والنسائي[3] وأحمد[4] وابن خزيمة[5] وابن حبان[6] والبيهقي[7] والطحاوي،[8] كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان، وأخرجه الطحاوي[9] أيضا من طريق يحيى بن معين عن مروان الفزاري عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: ((عرسنا مع

1- كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص103.

2- المسند الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، ح310، ج1 ص471.

3- المجتبى، كتاب المواقيت، باب كيف يقضى الفائت من الصلاة، ح623، ج1 ص298.

وفي السنن الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف يقضى الفائت من الصلاة، ح1601، ج2 ص230.

4- المسند، ح9534، ج15 ص328.

5- الصحيح ، أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، ت: د محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لا ط، 1400هـ -1980م، كتاب الصلاة، باب ذكر العلة التي لها أمر النبي ﷺ أصحابه بالارتحال وترك الصلاة في ذلك المكان ح998، ج2 ص95، ح999، ج2 ص100، ح1118، ج2 ص150، ح1252، ج2 ص243.

6- الصحيح، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ح2651، ح2652، ج6 ص376،

7- السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب لا تفريط على من نام عن صلاة، ح3178، ج2 ص309.

8- مشكل الآثار، ح3989، ج10 ص328.

9- المصدر نفسه، ح3990، ج10 ص328.

نبي الله ﷺ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليأخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان»، قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضأ، ثم سجد سجدتين، وقال يعقوب: ثم صلى سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة)) واللفظ لمسلم.

وأخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن إبراهيم، ويعقوب بن حميد بن كاسب،[1] وأبو يعلى من طريق الحارث بن سريج،[2] وابن حبان من طريق محفوظ ابن أبي توبة،[3] والطحاوي[4] وابن حزم[5] من طريق يحيى بن معين، كلهم عن مروان الفزاري عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ((نام عن ركعتي الفجر، فقضاهما بعد ما طلعت الشمس)) واللفظ لابن ماجه.

أقوال الأئمة في الحديث:

هذا الحديث باللفظ الأول صحيح باتفاق الأئمة، كيف وقد روي عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم بأسانيد صحيحة، وهو مروي في صحيح مسلم، ولكن الإشكال يبقى في اللفظ الثاني للمتن فهناك من الأئمة من صححه لصحة سنده، فقد ذكره ابن حزم في المحلى واستخرج منه حكما شرعيا وهو قوله: ((فهذا –عليه السلام– لم يبدأ بهما– ركعتي الفجر– قبل الفرض))،[6] ولم يتعرض للحديث بأي طعن، وكذلك الطحاوي قال عقب هذا الحديث: ((فهذا الحديث أحسن إسنادا وأولى بالاستعمال مما قد رويناه قبله في هذا الباب –يعني أحاديث الرخصة في صلاة ركعتي الفجر قبل طلوع الشمس وبعد صلاة الغداة–))،[7] وكذلك حسن إسناده الألباني في صحيح

1– السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن فاتته الركعتان قبل الفجر متى يقضيهما، ح1155، ج1 ص365.

2– المسند: ح6185، ج11 ص45.

3– الصحيح، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ح2651، ح2652، ج6 ص376،

4– مشكل الآثار، ح4142، ج10 ص328.

5– المحلى بالآثار، كتاب الصلاة، مسألة سمع إقامة صلاة الصبح، ج2 ص154.

6– المحلى بالآثار، ابن حزم الظاهري، ج2 ص154.

7– شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ج10 ص328.

أبي داود،[1] ولكن أبا حاتم انتقد متن هذا الأخير وقال بأن مروان اختصره فاخطأ فيه، والظاهر من قوله أن هذا الحديث بهذا اللفظ المختصر غير صحيح، وكأن الحديثين عنده حديث واحد، وعلى قوله هذا يصبح الاستشهاد بالحديث الثاني كما فعل ابن حزم ليس في محله، والناظر في الحديثين يجد الفرق واضحا، فاللفظ الأول فيه تفصيل، وخاصة في مسألة صلاة السنة قبل صلاة الفريضة، وأما الثاني فهو يتكلم عن ركعتي الفجر فقط، ولعل حجة أبي حاتم في ذلك والتي تظهر لنا هي اتحاد السند، وكثرة الرواة عن يزيد بن كيسان باللفظ الأول، ومخالفة مروان لغيره من الثقات حيث رواه هو مختصرا وهم رووه مطولا، واعتناء أشهر المصنفين به وتخريجه في كتبهم، وإعراضهم عن ذكر اللفظ الثاني المختصر، مع أنهما بنفس السند، ومما يدل على أنهما حديث واحد هو ما أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن معين عن مروان الفزاري نحوه باللفظ الأول المطول كما سبق ذكره في تخريج الحديث، والذي يظهر من هذا والله أعلم أن مروان رواه باللفظ المطول ثم اختصره، ثم إن الإمام أبا حاتم ناقد جهبذ، وهو أعرف من كل من صحح هذا المتن، كيف وهو يعلم أن الحديث الذي روي خاصا في صلاة ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس حديث آخر غير هذا، لا يجتمعان لا في المتن ولا في السند، فمتنه جاء بصيغة الأمر، ومتن حديثنا هذا جاء بصيغة الإخبار، ولعل أقوى شيء في رد هذا المتن، هو إخباره عن فعل النبي ﷺ، ولا يعلم عند أهل العلم أن النبي ﷺ نام عن صلاة الفجر مرتين، فالمعلوم أنه نام عنها مرة واحدة فقط، وهي التي ثبتت في حديثنا هذا بلفظه الأول المطول، وأما اللفظ الثاني فمختصر منه لا ينبغي عند النقاد من أهل العلم أن يدل على نومه ﷺ مرة أخرى، لأجل ذلك خطأه أبو حاتم واعتبره مختصرا من اللفظ الثاني، والله أعلم.

1- صحيح سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط3، 1423هـ - 2002م، ج2 ص326.

المطلب الرابع: حديث "إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشرا"

قال أبو محمد: ((وسمعت أبي وذكر حديث يحيى ابن يمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد ابن سمعان، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة، نشر أصابعه نشرا.

قال أبي: وهم يحيى؛ إنما أراد: قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه مدا. كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب)).[1]

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه الترمذي،[2] وابن خزيمة،[3] وابن حبان،[4] والحاكم،[5] والخليلي،[6] والبزار،[7] وابن المقرئ،[8] كلهم عن أبي سعيد الأشج، الترمذي عن قتيبة،[9] والبيهقي من طريق محمد بن سعيد الأنصاري،[10] ثلاثتهم عن يحيى ابن يمان، عن ابن أبي ذئب،[11]

1- كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص134.

2- الجامع، أبواب الصلاة، باب في نشر الأصابع عند التكبير، ح239، ج2 ص5.

3- الصحيح، كتاب الصلاة، باب نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة، ح458، ج1 ص233.

4- الصحيح، باب صفة الصلاة، ذكر ما يستحب للمرء نشر الأصابع عند التكبير لافتتاح الصلاة، ح1769، ج5 ص66.

5- المستدرك على الصحيحين، أول كتاب الصلاة، ح857، ج1 ص359.

6- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ح39، ج1 ص295.

7- المسند، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، من1988م إلى 2009م، ح8413، ج15 ص115.

8- المعجم، محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ، ت: أبو عبد الرحمان عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ -1998م، ح612، ج1 ص197.

9- الجامع، أبواب الصلاة، باب في نشر الأصابع عند التكبير، ح239، ج2 ص5.

10- السنن الكبرى، جماع أبواب الصلاة، باب كيفية رفع اليدين في الصلاة، ح2318، ج2 ص42.

11- هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، أحد الأعلام الثقات، متفق على عدالته، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت عليا عنه، فقال: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري، وسئل =

عن سعيد ابن سمعان، عن أبي هريرة؛ قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة، نشر أصابعه نشرا)).

وأبو داود،[1] والنسائي،[2] وأحمد،[3] والبيهقي،[4] من طريق يحيى بن سعيد، والترمذي،[5] من طريق عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، وأحمد عن محمد بن عبد الله بن الزبير ويزيد بن هارون،[6] وأبو داود الطيالسي،[7] وابن خزيمة،[8] ومحمد بن إبراهيم النيسابوري،[9] من طريق ابن أبي فديك، والطحاوي من طريق أسد بن موسى،[10] وابن الأعرابي من طريق آدم،[11]

= أحمد بن حنبل عنه فوثقه ولم يرضه في الزهري، وذكره السليماني في أسامي القدرية، فالله أعلم. وقد نفى القدر عنه الواقدي وغيره، توفى سنة 159هـ. ميزان الاعتدال شمس الدين الذهبي، ج3 ص620.

1- السنن، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ح753، ج1 ص200.

2- المجتبى، كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين مدا، ح833، ج2 ص124.

وفي السنن الكبرى، كتاب المساجد، باب رفع اليدين مدا، ح959، ج1 ص460.

3- المسند، ح8875، ج14 ص462، ح9608، ج15 ص372، ح10491، ج16 ص295، ح10492، ج16 ص295.

4- السنن الكبرى، جماع أبواب الصلاة، باب كيفية رفع اليدين في الصلاة، ح2316، ج2 ص42، ح2319، ج2 ص42، ح3075، ج2 ص279.

5- الجامع، أبواب الصلاة، باب في نشر الأصابع عند التكبير، ح240، ج2 ص6.

6- المسند، ح8875، ج14 ص462، ح9608، ج15 ص372، ح10491، ج16 ص295، ح10492، ج16 ص295.

7- المسند، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ت: د محمد عبد المحسن تركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419هـ - 1999م، ح2685، ج4 ص291.

8- الصحيح، كتاب الصلاة، باب نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة، ح460، ج1 ص234.

9- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض -السعودية، ط1، 1405هـ -1985م، كتاب صفة الصلاة، ذكر مد اليدين عند رفعهما، ح1258، ج3 ص74.

10- شرح مشكل الآثار، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة على أين يبلغ بهما، ح1157، ج1 ص195.

11- المعجم، أبو سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ -1997م، ح2244، ج3 ص1043.

كلهم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد ابن سمعان، عن أبي هريرة؛ قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا دخل الصلاة، رفع يديه مدا))، واللفظ لأبي داود.

أقوال الأئمة في الحديث:

هذا الحديث ظاهر إسناده صحيح، ولكن الإشكالية في متنه الذي روي بلفظين مختلفين وهما: مد اليدين فقط أو نشر الأصابع، فبعض الأئمة النقاد تكلموا في رواية نشر الأصابع وجعلوا الخطأ من يحيى بن يمان، لذلك قال أبو داود: ((سمعت أحمد، سئل عن حديث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب: حديث أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه نشر أصابعه»، قلت: أليس هو خطأ؟ أليس الحديث حديث أبي هريرة: «كان يرفع يديه مدا»؟ قال: لا أدري، هو خطأ، ولكن الناس يروونه هكذا، أي: رفع يديه مدا))[1]، كذلك قال الترمذي عقب رواية الحديث: ((قد روى غير واحد هذا الحديث، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة، «أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدا» وهو أصح من رواية يحيى بن اليمان، وأخطأ ابن اليمان في هذا الحديث))[2] ونقل أيضا قول عبد الله الدارمي الذي قال في الحديث: ((وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان، وحديث يحيى بن اليمان خطأ))،[3] وهو أيضا نفس قول أبي حاتم في المسألة، وعلى الرغم من وجود متابعة ليحيى بن اليمان وهي ما ذكرها أبو

1- مسائل الإمام أحمد، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط1، 1420هـ -1999م، ص384.

2- الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج2 ص5 -6.

3- المصدر نفسه، ج2 ص6.

حاتم من طريق شبابة[1] عن ابن أبي ذئب نحوه بلفظ: ((نشر أصابعه نشرا))،[2] والأصل أن لا يتفق اثنان على وهم إلا كان الوهم من غيرهما، إلا أن أبا حاتم عللها أيضا في كتاب العلل وذكر أنها باطل وقال: ((إنما روى على هذا اللفظ يحيى بن يمان ووهم))،[3] والظاهر من قوله هذا أن شبابة لم يروي هذا الحديث وإنما رواه يحيى فقط، وكأنه ضعف هذه المتابعة قبل شبابة والله أعلم، ونقل النووي عن البغوي أنه قال في شرح السنة: ((وهذا حديث لا يصح –أي حديث نشر أصابعه نشرا–))،[4] أما الشيخ الألباني رحمه فعلى الرغم من أنه اعترف بأن إسناده ضعيف لسوء حفظ ابن يمان إلا أنه اعتبر الحديث صحيح بمتابعة شبابة، وقد وجد طريقة للجمع بين اللفظين وذلك بقوله: ((فإذا ثبت أن شبابة رواه مثل رواية ابن اليمان؛ فهو متابع قوي ليحيى؛ لأن شبابة ثقة حافظ من رجال الشيخين، وما روياه موافق في المعنى –بل ومفسر– لما رواه الثقات عن ابن أبي ذئب؛ لأن النشر ضِدُّ الطَيِّ، وهو بمعنى المد في هذا المقام، لا فرق بينهما –كما قال بعض المعاصرين من المحققين–))،[5] وقول الألباني رحمه الله هذا فيه نظر كما ذكر سابقا، لأن الوحيد الذي ذكر متابعة شبابة هو أبو حاتم والله أعلم، والوحيد الذي أبطلها أبو حاتم أيضا وما ذلك إلا لأنها لا تصح عنده، ولو كانت صحيحة، لأخرجها أهل الحديث قبل رواية يحيى بن يمان، لأن شبابة أوثق منه، وهو من رجال الشيخين، ولو ثبتت رواية

1– هو شبابة بن سوار الفزاري. مولى لهم. ويكنى أبا عمرو. وكان ثقة صالح الأمر في الحديث. وكان مرجيا. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1ن 1410هـ –1990م، ج7 ص232.

2– كتاب العلل، ابن أبي حاتم، ج2 ص384.

3– انظر كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، ج2 ص384.

4– تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، لا ط، لا تاريخ، ج4 ص167. مع العلم أني بحثت في كتاب شرح السنة للبغوي فلم أجد هذه المعلومة ولم أجد غيره من قال ضعفه البغوي حسب اطلاعي والله أعلم،

5– أصل صفة صلاة النبي ﷺ، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1427هـ –2006م، ج1 ص200.

شبابة للحديث فالذي يظهر من صنيع أبي حاتم رحمه الله أنه اعتبر الحديث مخالفا لرواية الثقات عن ابن أبي ذئب، وإن رواه اثنان هم عندنا من رجال مسلم، فالمخالفة باقية لا تزول بالمتابعات والشواهد، وهذا مثل قول الإمام أحمد رحمه الله: ((المنكر أبدا منكر))،[1] لذلك لا تنفع معه متابعات ولا شواهد، والذي قصده الإمام أحمد والله أعلم بقوله منكر هو ما فحش غلطه وكثر خطأه، وهذا يمكن أن يطلق على حديث وهم فيه ابن يمان وخالف غيره من الثقات والله أعلم.

1- من كلام أحمد في العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد ابن حنبل، ت: صبحي اليدوي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ، ج1 ص120.

الخاتمة:

وبعد تمام هذا البحث بعون الله نستخلص ما يلي:

- هو أن انتقاد المستشرقين ومن والاهم حول موضوع نقد المتن لم يكن في محله، وإنما كان ذلك عن قلة اطلاع وسوء فهم لكتب من سبق من النقاد والمحدثين، إن لم يكن عن نية سوء تهدف إلى الطعن في سنة النبي ﷺ، لأن المحدثين وإن لم يتكلموا في نقد المتن خاصة، فهو مدرج في علم الحديث عامة ولا يمكن الاستغناء عنه في عملية النقد، كيف لا وأغلب شروط الحديث الصحيح تنطلق من انتقاد المتن أولا كما بينت ذلك سابقا، لتظهر بعد ذلك في حلة نقد الإسناد، فيعتبرها من يعتبرها من أهل الفهم الخاطئ أو أهل النوايا الخبيثة أنها نقد محض للسند.
- إن تعريف النقد هو أن تعريف النقد يتضمن التمييز بين الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، ليخرج بذلك اعتبار النقد بمعنى انتقاد الحديث ورده، بل هو عملية للتمييز فقط قد يصح بعدها الحديث وقد يرد، وأن يمس التمييز السند والمتن معا، فالسند بالنظر إلى حال الرواة جرحا أو تعديلا، وإلى اتصال السند وخلوه من جميع العلل القادحة في السند، والمتن بالنظر إلى مدى موافقته للمنقول والأصول والمعقول، وأن يكون التمييز وفق ضوابط وقواعد أهل الحديث في النقد، ليخرج بذلك ما لو نقد الحديث بضوابط وقواعد غيرها، كقواعد الشيعة مثلا الذين يعتبرون صحة الحديث موافقة القرآن الذي فهمته عقولهم القاصرة، دون الرجوع إلى النظر في الإسناد، أو الأصول العامة في الدين أو غيرهما، فالقواعد والضوابط العلمية شرط مهم وضروري في عملية النقد عند المحدثين، وإلا لتخبط الناس كل يقول بما يهواه.
- إن تعريف نقد المتن هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نص الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة.
- إن ظهور نقد المتن كان زمن النبي ﷺ، ثم تبعه على ذلك الصحابة فمن بعدهم حتى انتشاره في زمن التدوين وفشوه،

- إن من شروط الناقد عند المحدثين كثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم.
- إن من معايير نقد المتن مخالفته لصريح القرآن الكريم، ومخالفته للسنة المتواترة، وأيضا مخالفته للحس والواقع، وكذلك الوقائع التاريخية الثابتة، وأيضا منها ما لا يقبله العقل السوي، أو ما يعرف بركاكة لفظه بعده عن كلام النبوة،
- إن أنواع نقد المتن حسب ما ذكرناه من تقسيمات للأئمة هو أن كل واحد من هؤلاء الأئمة قسمه باعتبار، فالأول باعتبار التعامل مع المتن المردود والمتن المقبول، فالمتن المردود يعامل معه ببيان ضعفه ووهمه وخطأه، وهو النقد السالب، والمتن المقبول يعامل معه بتصحيح معناه، ورد الشبه حوله، وهو النقد الموجب، وأما الثاني فقسمه باعتبار السبب، فإما أن يكون المتن المردود سببه الوهم أو الوضع، وهذا التقسيم يدخل في قسم النقد السالب الذي هو في التعريف الأول، والثالث إنما قسمه باعتبار مراحل النقد، التي هي مرحلة تقييم النص وعرضه على قواعد وضوابط النقد، ومرحلة الحكم على النص بعد عرضه على تلك القواعد والضوابط.
- إن أسباب نقد المتن تدور حول ثلاثة أسباب، المخالفة والتفرد والاضطراب.
- ونتيجة هذا البحث هو أن النقاد الأولين استعملوا المتن في عملية النقد، ومنهم الإمام أبو حاتم الرازي الذي استشهدنا ببعض الأحاديث التي انتقد هو متنها في كتاب العلل لابنه.

وفي الأخير أرجوا من الله أن يتقبله خالصا لجلال وجهه الكريم، وأن يعم به النفع إلى يوم الدين، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات القرآنية

الآيات	الصفحة
1. ((الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)) سورة الأنعام الآية 82.....	21
2. ((اللَّهُ الذي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ...)) سورة الطلاق الآية 12.	38
3. ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) سورة الشورى الآية 11.....	29
4. ((لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ...)) سورة الأنفال الآية 22.....	42
5. ((وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)) سورة البقرة الآية 255.....	24
6. ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ)) سورة الطلاق الآية 1.....	37
7. ((يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)) سورة لقمان الآية 13.	21
8. ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا...)) سورة الأعراف الآية 187.....	28

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث الصفحة

1. حديث "أتدرون ما المفلس؟..."..... 21
2. حديث "إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فحدثوا به..."..... 29
3. حديث "إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشرا"..... 85
4. أثر "أفردوا الحج ودعوا قول أعماكم هذا حديث..." 22
5. حديث "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ،..."..... 24-70
6. أثر "إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار..."..... 23
7. حديث "الباذنجان شفاء من كل داء"..... 31
8. حديث "الباذنجان لما أكل له"..... 31
9. حديث "بارك فيه سبعون نبيا"..... 25
10. حديث "بعثت إلى الثقلين الجن والإنس"..... 30
11. حديث "خيركم في المائتين: الخفيف الحاذ،..."..... 31
12. حديث "سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم،."38
13. أثر "الصخرة عرش الله الأدنى..."..... 24
14. حديث "صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس"..... 82
15. حديث "عرسنا مع نبي الله ﷺ، فلم نستيقظ حتى..."..... 82
16. حديث "علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل"..... 13
17. أثر "كان إبراهيم صيرفي الحديث..."..... 24
18. حديث "كان إذا صعد المنبر، سلم"..... 76
19. حديث "كلوا البلح بالتمر،..."..... 36
20. أثر "كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا؟..."..... 36
21. أثر " كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابه..."..... 25
22. حديث "لا تسيدوني في الصلاة"..... 31
23. أثر "لما بلغها أن ناسا يقولون إن الصلاة يقطعها الكلب..."22

24. حديث "لما نزلت: {الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}....21
25. حديث "مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة".....28
26. حديث "من أدركه شهر رمضان بمكة، فصامه،...".....80
27. حديث "من أذن كذا سنة ...".....64
28. حديث "من شك في صلاته، فليسجد سجدتين، وهو جالس".40
29. حديث "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".....29
30. حديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار".....55
31. حديث "وضع الجزية عن أهل خيبر...".....30

فهرس الأعلام المترجم لهم

الأعلام المترجم لهم	الصفحة
1. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.....	27
2. أبو بكر عبيد الله بن أبي جعفر المصري الكناني.....	67
3. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي.....	29
4. أبو حاتم محمد بن عبد الواحد بن محمد بن زكريا.....	45
5. أبو الحسن عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمي.....	76
6. أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد ابن المنادي.....	47
7. أبو الحواري زيد بن الحواري العمي البصري.....	81
8. أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي.....	65
9. أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني.....	36
10. أبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوي.....	58
11. أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني البصري...	65
12. أبو الضحى مسلم بن صبيح القرشي الكوفي.....	39
13. أبو طاهر موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي المقدسي.....	60
14. أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي.....	48
15. أبو العباس يحيى بن أيوب الغافقي المصري.....	65
16. أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي.....	67
17. أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين.....	3
18. أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي المصري؛ ابن أبي مريم.....	68
19. أبو محمد سلم بن سالم وقيل أبو عبد الرحمن البلخي.....	25
20. أبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري.....	45
21. أبو يزيد ثابت بن موسى الكوفي.....	55

22. إبراهيم بن إدريس عمي..... 48
23. أحمد بن سلمة ابن عبد الله الحافظ..... 44
24. أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني..... 13
25. أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف التيجاني..... 30
26. إسماعيل بن يزيد..... 48
27. الأمير ليوني كايتاني..... 2
28. الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي..... 14
29. زكريا بن يحيى بن صبيح اليشكري الواسطي، زحمويه..... 58
30. شبابة بن سوار الفزاري..... 88
31. عبد الحميد بن بحر البصري..... 59
32. عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي..... 80
33. عبد الله بن شبرمة الكوفي..... 59
34. عثمان بن خرزاذ الأنطاكي..... 44
35. القاسم بن صفوان بن إسحاق البرذعي..... 44
36. محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة..... 13
37. محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية..... 4
38. محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب..... 85
39. محمد بن عنبسة بن حماد..... 61
40. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي..... 39
41. محمد بن العباس بن سهيل الخصيب الضرير..... 58

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، ت: د عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط2، 1414هـ.
3. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، ت: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس، بيروت.
4. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، ت: د محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
5. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، ت: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م.
6. الأسماء والصفات لأبي بكر البيهقي، ت: عبد الله الحاشدي، تقديم: مقبل الوادعي, مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1413هـ –1993م.
7. أصل صفة صلاة النبي ﷺ، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1427هـ –2006م.
8. أصول الفقه، يوسف شاخت، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين، دار الكتاب اللبناني بيروت، 1981م.
9. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
10. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، أبو عبد الله، علاء الدين، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، ط1، 1422هـ –2001م.
11. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض –السعودية، ط1، 1405هـ –1985م.

12. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د أكرم بن ضياء العمري، دار بساط، بيروت، ط4.
13. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي،ط1، 2003م.
14. تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ -1990م.
15. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الخطيب، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ -2002م.
16. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، ت: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1416هـ -1996م.
17. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
18. تحرير علوم الحديث، أبو محمد عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، ط1، 1423هـ -2003.
19. تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملا، جزء من النكاح، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (327هـ)، ت : د علي الصياح، بإشراف د علي بن عبد الله الزبن، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها، 1421هـ.
20. تحقيق جزء من علل الحديث للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها، إعداد : تركي بن فهد بن عبد الله الغميز، إشراف: الدكتور: عبد الله بن عبد العزيز الغصن، قسم السنة وعلومها بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، العام الجامعي 1423-1424هـ.
21. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي، ت أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1424هـ –

2003م.

22. التدوين في أخبار قزوين، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، ت عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ -1987م.
23. تذكرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1415هـ - 1994م.
24. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
25. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ت: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط1، 1403هـ-1983م.
26. التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، عبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق، ط1، 1429هـ -2008م.
27. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
28. التمييز، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: د محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر ، المربع – السعودية، ط2، 1402هـ -1982م.
29. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، لا ط، لا تاريخ.
30. الجامع، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1.
31. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،1311هـ.

32. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د محمد الطاهر الجوابي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، لا ط،
33. جواهر المعاني وبلوغ الأماني، علي حرازم بن العربي برادة الفاسي، ت: د محمد الراضي كنون الإدريسي الحسني، لا ط.
34. حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، د ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
35. حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار المسلم، ط1 1414هـ -1994م.
36. الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط1، 1405هـ - 1985م.
37. دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن، الأستاذ أمين عمر دغمش، جامعة البلقاء التطليقية.
38. الدفاع عن السنة، مناهج جامعة المدينة العالمية لمرحلة ماجستير، نشر جامعة المدينة العالمية.
39. الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
40. الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1357هـ/1938م.
41. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، ج1 - 4: 1415هـ - 1995م، ج6: 1416هـ - 1996م، ج7: 1422هـ - 2002م.
42. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ -1992م.

43. السنن، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1424هـ -2004م.
44. السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ – 1997م.
45. السنن، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1.
46. السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة)، تعليق محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1.
47. السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط1.
48. السنن الصغرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي –باكستان، ط1، 1410هـ -1989م.
49. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي وشعيب الأرناؤوط وعبد الله عبد المحسن تركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ -2001م.
50. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1424هـ – 2003م.
51. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1401هـ -1981م.
52. شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت ط2، 1403هـ -1983م.

53. شرح سنن ابن ماجه، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، أبو عبد الله، علاء الدين، ت: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ -1999م.
54. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: د همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء –الأردن، ط1، 1407هـ -1987م.
55. شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1415هـ - 1494م.
56. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: د عبد العلي عبد الحميد حامد و مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423هـ -2003م.
57. الصحيح ، أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، ت: د محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لا ط، 1400هـ -1980م.
58. صحيح سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط3، 1423هـ -2002م.
59. الضعفاء، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ت: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط: 1402هـ/1982م.
60. الضعفاء الكبير،أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ت: د عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ -1984م.
61. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1ن 1410هـ -1990م.
62. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1401هـ -1981م.
63. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن الدارقطني، المجلدات من الأول إلى الحادي عشر، ت: محفوظ الرحمن السلفي, دار طيبة، الرياض، ط4، 1405هـ -

1985م، ومن الثاني عشر إلى الخامس عشر، ت: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1427هـ.

64. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ت: وصي الله عباس، ن: دار الخاني الرياض، ط2: 1422-2001م.

65. فضائل شهر رمضان، أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، ت: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط1، 1415هـ -1994م.

66. الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي ثم الدمشقي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1412هـ، ح1329.

67. قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، ط1، 1404هـ - 1983م.

68. القواعد العلمية في النقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الله بن محمد الحيالي، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة.

69. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1418هـ -1997م.

70. كتاب الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، 1272هـ -1953م.

71. كتاب العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د سعد بن عبد الله الحميد و د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، ط1، 1427هـ - 2006م.

72. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

73. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة، ط1.

74. لسان المحدثين، محمد خلف سلامة.
75. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002م.
76. اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل الطرابلسي، ت فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1415هـ.
77. مباني نقد متن الحديث، قاسم البيضاني، موقع الضياء للدراسات المعاصرة.
78. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ.
79. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت: محمد العجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1391هـ – 1971م.
80. المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر، بيروت، لا ط.
81. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، دار الحرمين، ط1، 1417هـ –1997م.
82. المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، دار النفائس، عمان، ط1، 1420هـ –1999م.
83. المسند، أبو بكر ابن أبي شيبة محمد بن إبراهيم، ت: عادل العزازي وأحمد المزيدي، دار الوطن– الرياض، ط1، 1997م.
84. المسند، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، من1988م إلى 2009م.
85. المسند، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ت: د محمد عبد المحسن تركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419هـ –1999م.
86. المسند، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، ت: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط1، 2008م.

87. المسند، أبو يعلى الموصلي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط1، 1984م.

88. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ – 1986م.

89. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ – 1998م.

90. المصنف، أبو بكر ابن أبي شيبة ت: كمال الحوت، مكتبة الرشد–الرياض، ط1، 1409هـ.

91. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط2، ص1403هـ.

92. المعجم، أبو سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ – 1997م.

93. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة..

94. معجم الشيوخ الكبير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: د محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ – 1988م.

95. المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2،

96. المعجم، محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ، ت: أبو عبد الرحمان عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ –1998م.

97. معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، 1399هـ – 1989م.

98. معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهروزي (ابن

الصلاح)، ت: د عبد اللطيف الهميم و الشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1423هـ -2002م.

99. معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، ت: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ -1985م.

100. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، ت عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي بباكستان، ط1، 1412هـ -1991م.

101. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1419هـ -1998م.

102. معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط2، 1397هـ -1977م.

103. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416هـ -1996م.

104. من كلام أحمد في العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد ابن حنبل، ت: صبحي اليدوي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ.

105. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أ د أبو بكر كافي، بإشراف الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط 1، 1421هـ-2000م.

106. منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د أكرم ضياء العمري، دار إشبيليا، الرياض، ط1، 1417هـ -1997م.

107. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، د محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ -1990م.

108. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر، دمشق- سورية، ط3، 1401هـ -1981م.

109. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ -1983م.

110. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د محيي الدين عبد الرحمان رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1986م.
111. موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، علي بن نايف الشحود.
112. موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، أبي سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1.
113. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1،ج 1، 2: 1386هـ - 1966م، ج 3: 1388هـ - 1968م.
114. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، ت: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1417هـ -1997م.
115. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1382هـ -1963م.
116. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ - 2006م.
117. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت -لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.
118. نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة عبد الله المليباري، ملتقى أهل الحديث، www.ahlalhdeeth.com
119. نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، د نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ -1989م.
120. نقد متن الحديث عند الصحابة السيدة عائشة رضي الله عنها أنموذجا، لأعمر فطان، التجديد، ع 33، 1434هـ- 2013م.

121. نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ت حسن السماعي سويدان، دار القادري – بيروت، ط1، سنة 1411هـ – 1990م.
122. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، ت: د زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ –1998م.
123. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لا ط، 1399هـ –1979م.
124. هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد القادر شيبة الحمد، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 1421هـ –2001م.
125. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي.
126. اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، عبد الرؤوف المناوي، ت أبو عبد الله ربيع بن محمد السعودي، مكتبة الرشد، الرياض.

فهرس الموضوعات

العنوان الصفحة
المقدمة.....أ
فصل تمهيدي 1
المبحث الأول: التعريف بالإمامين وكتاب العلل.....2
المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي حاتم.....2
المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم 6
المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل لابن أبي حاتم 9
المبحث الثاني: شبهات المستشرقين حول نقد المتن والرد عليها..... 12
المطلب الأول: شبهات المستشرقين حول نقد المتن 12
المطلب الثاني: الرد على شبهات المستشرقين المثارة حول نقد المتن..... 14
الفصل الأول: دراسة نظرية حول نقد المتن 18
المبحث الأول: تعريف نقد المتن وإطلاقاته 19
المطلب الأول: تعريف نقد المتن عند اللغويين 19
المطلب الثاني: تعريف نقد المتن في اصطلاح المحدثين..... 20
المطلب الثالث: تعريف علم نقد المتن عند المحدثين 25
المطلب الرابع: إطلاقات نقد المتن 27
المبحث الثاني: ظهور علم نقد المتن وتطوره..... 32
المطلب الأول: نقد المتن في عهد الصحابة 32
المطلب الثاني: نقد المتن في عهد التابعين 35

المطلب الثالث: نقد المتن في عهد تابعي التابعين 36
المطلب الرابع: انتشار نقد المتن بعد عهد تابعي التابعين..... 37
المبحث الثالث: وسائل ومؤهلات يجب توفرها في الناقد 38
المطلب الأول: شروط ناقد المتن..... 38
المطلب الثاني: معايير نقد المتن..... 39
المطلب الثالث: أنواع نقد المتن 43
المبحث الرابع: أسباب نقد المتن عند المحدثين..... 45
المطلب الأول: المخالفة 45
المطلب الثاني: التفرد..... 49
المطلب الثالث: الاضطراب 50
الفصل الثاني: نماذج تطبيقية من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم..... 53
المبحث الأول: نماذج وصفت بالوضع 54
المطلب الأول: حديث "من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار"..... 54
المطلب الثاني: حديث "إذا صعد المنبر سلم" 63
المطلب الثالث: حديث "من أدركه شهر رمضان بمكة"..... 67
المبحث الثاني: نماذج وصفت بالضعف فقط 69
المطلب الأول: حديث "من أذن ثنتي عشرة سنة"..... 69
المطلب الثاني: حديث "أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه ثم لم يعد" 75
المطلب الثالث: حديث "صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس" 81

المطلب الرابع: حديث "إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشرا" 84

الخاتمة: 89

فهرس الآيات القرآنية 91

فهرس الأحاديث والآثار 92

فهرس الأعلام المترجم لهم..... 94

قائمة المصادر والمراجع 96